بين الدعاية والحقيقة

انتهاكات حقوق نزلاء سجون بدر

بين الدعاية والحقيقة

انتهاكات حقوق نزلاء سجون بدر

سبتمبر 2025

جميع حقوق الطبع والنشر لهذه المطبوعة محفوظة
بموجب رخصة المشاع الإبداعي،
النسبة-بذات الرخصة، الإصدارة 4.0
http://creativecommons.org/licenses/by-sa/4.0
نستخدم الخط الأميري الحر amirifont.org

المبادرة المصرية للحقوق الشخصية منظمة حقوقية مستقلة تعمل في مصر منذ عام 2002 على تعزيز وحماية الحقوق والحريات الأساسية في مصر، وذلك من خلال أنشطة البحث والدعوة والتقاضي في مجالات الحريات المدنية، والعدالة الاقتصادية والاجتماعية، والديمقراطية والحقوق السياسية، والعدالة الجنائية. للاتصال بالمبادرة: eipr@eipr.org

المحتويات

مقدمة 5

منهجية البحث وتحدياته 9

دليل المصطلحات 11

تخطيط السجن وتقسيمه 13

أولا: الانتقال غير المحسوب 16

- هل استعدت مصلحة السجون؟ 17
- هل كان مجمع بدر جاهزًا؟ 19

ثانيًا: الزنازين 23

ثالثًا: حقوق مهدرة 28

- الشمس والحركة 31
- الطعام والمياه 35
- التعليم والاطلاع 40
- الرعاية الصحية 43
- التواصل مع العالم الخارجي 54

رابعًا: إضرابات ومحاولات انتحار 64

خاتمة وتوصيات 71

مقدمة

في مداخلة هاتفية مع برنامج تلفزيوني أذيع في سبتمبر 2021 أعلن رئيس الجمهورية عبد الفتاح السيسي عن قرب افتتاح أكبر مجمع سجون في وادي النطرون، ليكون الأول بين سبعة أو ثمانية مجمعات مشابهة، وأن «المسجون في المجمع هيقضي عقوبته بشكل آدمي وإنساني.. حركة وإعاشة ورعاية صحية ورعاية إنسانية وثقافية وإصلاحية» بنظام يحاكي «السجون الأمريكية» والتي «لن يُعاقب فيها الشخص مرتين».[1] بالطبع بدا هذا التصريح مُبشّرًا، لكن الإحالة إلى السجون الأمريكية كانت مقلقة، إذ سبق وتلقت الولايات المتحدة الأمريكية أكثر من 50 توصية دولية، إما بشأن غلق سجون غير قانونية مثل «جوانتانامو» أو تحسين أوضاع المحتجزين في السجون الواقعة داخل أراضيها، وتقليل اكتظاظ السجون، أو توصيات تخاطب الشرطيين والمسؤولين عن السجون بشأن سوء معاملة السجناء، وذلك خلال مراجعة سنة 2020 لسجلها في الاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة.[2] لدى الولايات المتحدة الأمريكية سجل تاريخي سيء جدًا فيما يتعلق بمنظومة السجن والعقاب بشكل عام، خاصة إذا ما قورنت بقريناتها من الدول الصناعية أو ما يسمى بالديمقراطيات الراسخة.

بعد تصريح رئيس الجمهورية بثلاثة أشهر، افتُتح مجمع سجون آخر بمدينة بدر ليضم «ثلاثة مراكز فرعية». في تلك الأثناء انتشرت أخبار عن أن المجمعين الجديدين سيحلان محل 12 سجنًا قديمًا سيُخلوْن ويهدمون بعدما كانوا يشكلون ربع إجمالي السجون المصرية.[3] فيما بعد أزيلت صفة النفع العام عن بعض السجون الخالية التي يعود تاريخ إنشاء عدد منها لـ 140 عامًا مضت،[4] ونُقلت ملكية

1 «نسخة أمريكية.. السيسي: افتتاح أكبر مجمع سجون في مصر خلال أسابيع»، جريدة الشروق، 16 سبتمبر 2021: https://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=16092021&id=3d65c0ea-0cbf-44db-85b0-d8455910166

2 Universal Periodic Review - United States of America, Third Cycle, Matrix of recommendations, 9 November 2020, Link: https://www.ohchr.org/en/hr-bodies/upr/us-index

3 يسري البدري، المصري اليوم، «إجلاء نزلاء 12 سجنًا.. ونقلهم إلى مراكز الإصلاح والتأهيل الجديدة»، 02 يناير 2022: https://www.almasryalyoum.com/news/details/2495789

4 بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم 311 لسنة 2022 تم نقل ملكية سجن الاستئناف الواقع في باب الخلق بالقاهرة، والذي تم اعتماده سجنًا مركزيًا في عهد الخديوي عباس حلمي الثاني بموجب قرار ناظر الداخلية مصطفى فهمي في 24 يونيو 1901. وبموجب قرار رئيس الجمهورية رقم 461 لسنة 2023 تم نقل ملكية سجن ليمان طرة الذي أنشئ في عهد الخديوي توفيق بقرار للمحكوم عليهم بالأشغال الشاقة بموجب قرار ناظر الداخلية عبد القادر حلمي في 14 أبريل 1885.

مبانيها وأراضيها من وزارة الداخلية لصالح الخزانة العامة، لتُقيد في الدفاتر بوصفها من أملاك الدولة الخاصة، تمهيدًا للتصرف فيها لأغراض استثمارية.[5]

وقبل شهر من تصريحات رئيس الجمهورية حول تغيير خريطة السجون المصرية، أعلنت وزارة الداخلية عن عدد من التغييرات الشكلية على النصوص القانونية المنظمة للسجون،[6] أُقرَّت بعد ذلك بتعديل تشريعي على قانون تنظيم السجون، ليصبح اسم مصلحة السجون «قطاع الحماية المجتمعية» كما تغيّر اسم المسجون إلى «نزيل» في «مركز إصلاح وتأهيل».[7]

بنهاية عام 2021، عندما أعلنت وزارة الداخلية بدء «التشغيل التجريبي» لمركز الإصلاح والتأهيل في بدر، وصفته بأنه «صرح أمني متكامل»[8]، ثم بدأ تشغيله الفعلي بعد نحو ستة أشهر، ليستقبل أعدادًا من المحبوسين احتياطيًا والمحكوم عليهم من سجون مختلفة، على أمل أن تتحسن ظروف احتجازهم.

لم تجر عملية نقل المحتجزين للسجون الجديدة بشكل تدريجي، ومن الواضح أنها لم تكن مدروسة بالشكل الكافي، حيث لم تبلغ مصلحة السجون أيًا من المحتجزين أو أسرهم رسميًا وعلى وجه التحديد بموعد نقلهم من سجونهم القديمة، ولم توضح أيًا من السجون الجديدة ستكون وجهة النقل. ما أصاب الأهالي بالتخبط واضطرهم للسؤال في أكثر من مكان أملًا في التواصل مع ذويهم بعد الانقطاع الذي تسبب فيه النقل.

على مدار أربع سنوات، هي عمر مجمع سجون بدر، تتقابل روايتان: الأولى حكومية، تشيد بالأوضاع داخل سجون بدر بعد عدد قليل من الزيارات الرسمية المعلنة. وفي المقابل يتبنى عدد من المحتجزين وأسرهم ومحاموهم رواية مغايرة يؤكدون فيها على صعوبة الأوضاع وتفاقم أشكال مختلفة من العنف المُمارس ضدهم، والذي يبدو أنه أصبح أسهل وأكثر منهجية بسبب الأوضاع المؤسسية الجديدة، والأدوات التكنولوجية التي أُدخلت على نظام إدارة السجن وباتت تُستخدم بشكل عقابي، ما

5 محمد نابليون، المنصة، «تمهيدًا للتصرف فيها.. نقل ملكية أراضي 9 مديريات أمن وسجون لوزارة المالية»، 24 يوليو 2024: https://manassa.news/news/18625

6 يسري البدري، حمدي دبش، المصري اليوم، «الداخلية: تغيير مسمى «السجون» إلى «الحماية المجتمعية»» ، 1 أغسطس 2021: https://www.almasryalyoum.com/news/details/2388511

7 بموجب القانون رقم 14 لسنة 2022 الصادر في 20 مارس 2022.

8 الحساب الرسمي لوزارة الداخلية المصرية على يوتيوب، فيلم بعنوان « بداية جديدة « بمناسبة افتتاح مركز الإصلاح والتأهيل - بدر: https://www.youtube.com/watch?v=rxWc_GtiI_c

يجعل من إيداعهم السجون الجديدة عقابًا مضاعفًا، سواء كانوا محبوسين احتياطيًا دون إدانة، أو محكومًا عليهم بعقوبات سالبة للحرية. ويضم مجمع بدر الأمني حتى لحظة إعداد التقرير للنشر عددًا من المحتجزين المحرومين من حقوقهم الأساسية كالتريض والقراءة والزيارة، وهي الحقوق التي لا تحتاج أي زيادة في الإنفاق أو تحديث بنيوي أو إنشاءات جديدة، بل فقط إلى قرار بالسماح والإتاحة للحد الأدنى من حقوق السجناء.

في سبتمبر 2022، تقدمت أسر عدد من المحتجزين في مجمع سجون بدر بشكاوى إلى المجلس القومي لحقوق الإنسان للنظر في تردي أوضاع ذويهم المعيشية، والتي لم تبرح ما عاناه بعضهم لفترات وصلت إلى ثماني سنوات في سجن طرة شديد الحراسة المعروف إعلاميًا باسم «العقرب»، حُرموا خلالها تمامًا من الزيارة والرعاية الطبية.[9] تلخصت الشكاوي في احتجاز النزلاء في زنازين مضاءة على مدار الساعة بأنوار ساطعة لا تُطفأ أبدًا، وإخضاعهم للمراقبة الدائمة بكاميرات مثبتة في كل زنزانة. فضلًا عن وجود مشكلات في السباكة وأماكن التريض. واشتكى عدد من أهالي المحتجزين في سجن بدر3 من منعهم من الزيارة. مع توالي الشكاوى قال عضو المجلس ورئيس لجنة الشكاوى ولاء جاد الكريم إن سبب هذه المشكلات هو «ارتباك ما بعد النقل»، وأكد على أن المجلس أرسل الشكاوى جميعها للنيابة العامة ووزارة الداخلية وفي انتظار ردهم. توشك ثلاث سنوات على الانقضاء منذ إيداع الشكاوى، ولم يعلن عن وصول رد النيابة العامة أو وزارة الداخلية، فضلاً عن فحواه - إن صدر- حتى وقت كتابة هذا التقرير.[10]

9 «بعد نقلهم إلى «بدر 3».. أهالي سجناء يشتكون من استمرار سوء المعاملة»، مدى مصر، 27 سبتمبر 2022: https://www.madamasr.com/ar/2022/09/27/news/u/%D8%A8%D8%B9%D8%AF-%D9%86%D9%82%D9%84%D9%87%D9%85-%D8%A5%D9%84%D9%89-%D8%A8%D8%AF%D8%B1-3-%D8%A3%D9%87%D8%A7%D9%84%D9%8A-%D8%B3%D8%AC%D9%86%D8%A7%D8%A1-%D9%8A%D8%B4%D8%AA%D9%83/%D9%88

10 «السجون الجديدة وتحديث الانتهاكات» مدى مصر، 21 نوفمبر 2022: https://www.madamasr.com/ar/2022/11/21/feature/%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%AC%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF%D8%A9-%D9%88%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D9%8A%D8%AB-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D9%87%D8%A7%D9%83%D8%A7%D8%AA .

خلال الربع الأخير فقط من عام 2022، انتشرت أخبار عن وفاة خمسة سجناء[11] داخل سجن بدر3 الذي استقبل أغلب المحتجزين في سجن «العقرب» سيئ السمعة. .» أغلب حالات الوفيات نتجت وفق التقارير عن أسباب تتعلق بالرعاية الطبية أو الاستجابة الضعيفة أو المتأخرة للأزمات الصحية الطارئة.. كما أنه على مدار عامي 2023 و2024، انتشرت أخبار ورسائل مسربة ومُجهلة منسوبة لمحتجزين في مجمع بدر الأمني تفيد بوقوع إضرابات وحتى محاولات انتحار احتجاجًا على أوضاع احتجازهم، أو بسبب وجودهم في السجن من الأصل، إذ يحتجز بالسجن أفراد طال حبسهم احتياطيًا لسنوات دون إدانة أو محاكمة، بينما لا تتعاطى وزارة الداخلية مع هذه الأخبار سوى بإنكارها، دون الإعلان عن تحقيق واحد في أي من هذه «المزاعم».

ينقسم هذا التقرير إلى أربعة أجزاء رئيسية، أولها يتتبع عملية نقل المحتجزين من سجون مختلفة إلى مجمع بدر الأمني، للوقوف على إذا كانت وزارة الداخلية ممثلة في مصلحة السجون قد استعدت إداريًا لهذه العملية الضخمة وتأثير عملية النقل على حقوق السجناء وذويهم، إلى جانب الوقوف على مدى جاهزية السجون الجديدة نفسها لاستقبال المحتجزين، وصلاحيتها للمعيشة بما يتفق مع ما ورد في التشريعات المصرية والاتفاقيات الدولية. ويتعرض الجزء الثاني من التقرير للبنية التحتية للسجن، وشكل الزنازين وتقسيمها استنادًا لما ورد للمبادرة المصرية من شهادات، ومقارنتها بما تعرضه وزارة الداخلية في أفلامها الترويجية عن «مراكز الإصلاح والتأهيل الجديدة». ويحاول الجزء الثالث من التقرير تقييم الأوضاع المعيشية للمحتجزين وممارسة حقوقهم الدستورية والقانونية فيما يخص التريض والمأكل وإتاحة فرص التعلم والاطلاع والحصول على الرعاية الصحية المناسبة، والتواصل مع العالم الخارجي من خلال إتاحة الزيارة والمراسلات بين المحتجزين وذويهم، إلى جانب تأثير موقع السجن النائي على أهالي المحتجزين وتأثيره على قدرتهم على التواصل مع ذويهم في ظل غياب شبكة مواصلات، وتقدير التكلفة المادية التي يتحملونها للوصول. وأخيرًا يحاول الجزء الرابع من التقرير فهم السياق الذي انتشرت فيه الأخبار عن شروع أعداد من المحتجزين في الإضراب أو الانتحار، ومتابعة الطريقة التي اختارتها الجهات المختصة في التعاطي مع مثل هذه الادعاءات.

11 ترد المصادر المرتبطة بكل حالة في الفصل الرابع من هذا التقرير.

منهجية البحث وتحدياته

تم إنجاز هذا التقرير اعتمادًا على منهجية بحث كيفي، استمر متقطعًا لمدة ثلاث سنوات تلت افتتاح «مركز الإصلاح والتأهيل بدر» في ديسمبر 2021، وامتدت حتى نهاية سنة 2024، وهي الفترة التي يغطيها هذا التقرير. حيث يصعب بشكل عام الوصول إلى معلومات من مصادر أولية عن الواقع داخل أماكن الاحتجاز المصرية.

تحري الدقة والأمانة العلمية في كتابة هذا التقرير كان مهمة استلزمت مجهودًا إضافيًا، حيث لا توجد بيانات رسمية دورية ومفصلة حول الأوضاع داخل مجمع بدر الأمني، في ظل ندرة الزيارات الرسمية المعلنة التي تكتفي بالإشادة بالأوضاع دون تفاصيل حقيقية، وعدم إمكانية قيام أي جهة مستقلة من المجتمع المدني بإجراء زيارات للسجون المصرية. وعليه فإن التواصل مباشرة مع المحتجزين الحاليين مستحيل. تمكنت المبادرة المصرية من الاستدلال على أوضاع عدد من المحتجزين في بدر1 من خلال ما يخبرون أسرهم به في الزيارة، والذي لا يكون مفصلًا بسبب قِصَر مدة الزيارة التي تخضع لرقابة لصيقة بحضور رجال الأمن. ويختلف الأمر في بدر 3، الذي تتفق الشهادات على أن الأوضاع فيه تشبه أوضاع سجن «العقرب»، حيث الزيارة ممنوعة عن الأغلبية العظمى من المحتجزين، لتصبح جلسات تجديد حبسهم احتياطيًا عن بُعد عبر خاصية «الفيديو كونفرنس» هي المنفذ الوحيد للوقوف على أوضاعهم، هذا إذا سُمح لهم بالكلام. بينما لم نستطع حتى الآن التواصل بشكل مباشر مع أي من أهالي محتجزي بدر 2.

حاولت المبادرة المصرية للحقوق الشخصية في هذا التقرير تقديم عرض سردي عن أوضاع المحتجزين في مجمع بدر الأمني من خلال ثلاثة مصادر رئيسية، الأول هو رصد الأخبار والتقارير الرسمية الصادرة عن الجهات الحكومية المختلفة بشأن المجمع الأمني، والثاني هو توثيق شهادات المحتجزين السابقين أو أسر المحتجزين الحاليين ومحاميهم، سواء من خلال مقابلات شخصية أو من خلال متابعة ما ينشرونه عن أوضاع المحتجزين على مواقع التواصل الاجتماعي، أو ما يعلنون عنه من خلال منصات صحفية وفي شهاداتهم التي تلقتها منظمات حقوقية. وأخيرًا، قارنت المبادرة المصرية ما بين الرواية الرسمية للحكومة المصرية عن مجمع بدر الأمني، ورواية المحتجزين والأهل والمحامين، وذلك بعد إجراء تحليل قانوني للتشريعات المصرية والاتفاقيات والقواعد الدولية المعنية بالاحتجاز، للوقوف على مدى التزام الجهات المعنية بتنفيذ هذه التشريعات، وما إن كانت التشريعات نفسها تحتاج إلى تعديل.

لغرض هذا التقرير أجرت المبادرة مقابلات مع أسر محتجزين حاليين في بدر 1 وبدر 3، ومع محتجزين سابقين في سجن بدر 1، إضافة إلى مقابلات مع أسرتي محتجزين سابقين في بدر1 وبدر3. كما أجرى فريق المبادرة المصرية للحقوق الشخصية مقابلات مع محامين يمثلون موكلين محتجزين في سجني بدر 1 وبدر3 ، داوموا على حضور جلسات النظر في أمر تجديد حبسهم احتياطيًا، وباتت تلك الجلسات - في بعض الحالات- هي الوسيلة الوحيدة للتواصل مع المحتجزين والوقوف على أوضاع الاحتجاز داخل السجن، سواء كانت قضاياهم منظورة أمام نيابة أمن الدولة العليا، أو دوائر الإرهاب المنعقدة في غرفة المشورة بمحكمة بدر. جرت المقابلات الشخصية بشكل مباشر أو عبر المكالمات الهاتفية.

اقتصرت المقابلات والأسئلة البحثية في هذا التقرير على خبرة الاحتجاز «السياسي» ولم تتطرق إلى المحتجزين الجنائيين العاديين والذين عادة ما يجرى فصلهم في أماكن الاحتجاز عن المحبوسين من السياسيين. وجرى العرف في السجون المصرية على تصنيف المحتجزين إلى هاتين الفئتين: جنائيين وسياسيين، علمًا بأن هذا التصنيف غير قانوني ولا توجد إشارة له في القوانين واللوائح المنظمة لأماكن الاحتجاز بطبيعة الحال، لكنه مُعتمد علنًا وبدون مواربة داخل السجون.

المحتجز السياسي هو المتهم أو المحكوم عليه بتهم تتعلق بالتظاهر أو أو الإرهاب أو نشر «أخبار كاذبة» بغرض تهديد الأمن القومي، وعادة ما يخضع للتحقيق أمام نيابات أمن الدولة العليا في حالة المحبوسين احتياطيًا. أما المحتجز الجنائي فهو المتهم أو المحكوم عليه بتهم تتعلق بالقتل أو السرقة أو المخدرات أو الآداب أو أي من الجرائم الأخرى المنصوص عليها في قانون العقوبات التي لا تشمل الجرائم سياسية الطابع المذكورة أعلاه.

عقب بدء التشغيل الفعلي لمجمع سجون بدر في منتصف عام 2022، وبدء نقل المحتجزين إليه، عرف الأهالي أن سجني بدر1 وبدر 3 خُصصا للمحتجزين السياسيين من الرجال أما سجن بدر2 فقد خُصص للجنائيين من الرجال، مع تسكين النساء في مركز خاص تابع له.

دليل المصطلحات

الطبلية: الأطعمة والأدوية والمستلزمات الشخصية التي يتمكن بعض الأهالي من تسليمها للحراس لتوصيلها لذويهم المحتجزين. بعض السجون تسمح بتسليمها مرة كل أسبوع أو مرة كل شهر بحسب قرار إدارة السجن، لكن دون أن يتمكن الأهل من مقابلة ذويهم.

الأمانات: غير مسموح بتداول المحتجزين للأموال داخل السجن، لكن يمكن للأهل إيداع مبالغ مالية تحت أسماء أبنائهم أو ذويهم، على أن يستلم المحتجزون إيصالات بقيمة هذه المبالغ من إدارة السجن لاستخدامها في شراء السلع المختلفة والوجبات المطبوخة من الكانتين.

الكانتين: هو مقصف موجود داخل كل سجن، يشتري منه المحتجزون السلع الغذائية والأدوات الشخصية الأساسية مثل الشاي والسكر والزيت والصابون وأدوات النظافة. في بعض الأحيان يحل الكانتين محل الكافيتريا ويبيع وجبات جاهزة. وتفوق أسعار السلع في السجون أسعارها خارج السجن بنسب متفاوتة وتصل إلى الضعف أو أكثر في بعض السجون.

العنبر: مجموعة من الزنازين المغلقة، إما تحتل مبنىً كاملاً أو طابقًا بأكمله، في بعض الأحيان يُسمح للمحتجزين بالتحرك بحرية داخل العنبر في أوقات محددة (زيادة عن أوقات التريض الرسمية).

التريض: من حق كل محتجز وفقًا للقانون المصري أن يخرج من زنزانته للتعرض للشمس والهواء الطلق ويمارس الرياضة لمدة ساعتين يوميًا. عمليًا لا تلتزم أغلب السجون المصرية بهذه المدة، وفي بعض السجون يُستبدل التريض بالتهوية فقط، حيث تُفتح أبواب الزنازين في العنبر الواحد لمدة محددة، ليتمكن المحتجزون من الحركة داخل الطرقات والحديث مع النزلاء المتواجدين بالزنازين الأخرى داخل العنبر نفسه.

المُسيّر: أحد المحتجزين الذي يضطلع بمهام تنسيقية بين إدارة السجن والمساجين، وهو من يتولى تيسير بعض الأعمال داخل السجن، مثل المساعدة في تنظيم خروج الزيارات وتسكين المحتجزين ورفع الشكاوى الطبية لإدارة السجن. تختاره إدارة السجن لهذه المهمة، وفي المقابل يتمتع بهامش أكبر من حرية الحركة كما يحصل أحيانًا على مقابل لبعض الخدمات والمساعدات التي يقدمها للمحتجزين الآخرين في صورة سجائر (العملة المتداولة داخل السجن بين المحتجزين وبعضهم).

التأديب: اسم يطلق على الزنازين التي يودع بها المحتجز - منفردًا في أغلب الأحوال- الذي ترى إدارة السجن أنه خالف القواعد والنظام. عادة ما تكون هذه الزنازين أصغر، ولا يوجد بها حمام. يُعامل

المحتجز فيها بشكل أقسى، حيث يُحرم من التريض والزيارة، ولا يسمح له باستخدام أية أدوات شخصية، ويحصل على كميات طعام أقل من المعتاد، حتى يأمر الضابط المسؤول بإرجاعه إلى زنزانة عادية.

التعيين: الطعام الذي يُفترض أن توفره إدارة السجن مجانًا لكل المحتجزين يوميًا دون مقابل. وفقًا لقرار وزير الداخلية رقم 691 لسنة 1998، يجب على إدارة أي سجن توفير ثلاث وجبات يوميًا تختلف محتوياتها حسب الوضع الصحي للمحتجز. وينص القرار بالتفصيل على الحد الأدنى من المكونات الغذائية التي يجب أن تحتويها تلك الوجبات.

التغريب: واحدة من العقوبات الإدارية المستخدمة ضد المساجين. بموجبها يُنقل المحتجز من سجنه الحالي إلى سجن آخر في محافظة أبعد، مما يضطر الأهل للسفر مسافات طويلة ليتمكنوا من زيارة أبنائهم في السجون. بعد التغريب يضطر بعض الأهالي إلى التنازل قسرًا عن حقهم في الزيارة بسبب عدم قدرتهم على تحمل المشقة البدنية والمادية.

التجريدة: تفتيش غير دوري تقوم به إدارة السجن. من المفترض أن يكون الغرض منه التأكد من عدم وجود أي أغراض «مُهربة» وغير مسموح بها قانونًا مع المحتجزين، لمصادرتها إن وجدت. يتحول التجريد في بعض السجون إلى ممارسة الغرض منها العقاب، حيث قد يصادر الحُراس الأدوات الشخصية وحتى الأواني والأغطية والملابس، مما يضطر المحتجز إلى اللجوء لأهله لتعويض ما فقده بإحضار حاجيات جديدة في الزيارة، أو شراء بدائل من الكانتين لما صودر .

الإيراد: يسمى المحتجزون الجدد بهذا الاسم منذ وصولهم إلى السجن ولمدة 11 يومًا، يقضونها في زنزانة اسمها الإيراد أيضًا. وخلال هذه المدة يمنعون من الزيارة والتريض والاختلاط بالنزلاء القدامى الآخرين، حتى يُوزعوا بعد ذلك على زنازين عادية.

النضّارة: فتحة مستطيلة في باب الزنزانة، يستخدمها المحتجزون داخل الزنزانة للتواصل مع المحتجزين الآخرين أو للكلام مع أفراد إدارة السجن عند الحاجة.

الدواعي: اسم يطلق على الزنازين المخصصة للمحتجزين الذين يتم تصنيفهم بوصفهم «خطرين». مواصفات هذه الزنازين عادة ما تكون أردأ مما هو متعارف عليه في الزنازين العادية، وفيها يخضع المحتجزون لقواعد أكثر صرامة وتشددًا.

تخطيط السجن وتقسيمه

في فبراير 2016، وافقت هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة على تخصيص 81 فدانًا بنظام نقل الأصول لإقامة منشآت شرطية جديدة، نزولاً من مئة فدانًا قدّم وزير الداخلية آنذاك طلبًا بتخصيصها للوزارة. وتحدد الموقع شمال الغابة الشجرية بمدينة بدر (على مسافة 55 كيلومترا شمال شرقي العاصمة القاهرة)،[12] ولم يشر القرار إلى أن هذه الأفدنة ستخصص لبناء أي مقرات احتجاز من أي نوع.[13] ثم في 30 ديسمبر 2021، أعلنت وزارة الداخلية في فيلم قصير بعنوان «بداية جديدة» عن افتتاح «المجمع الأمني» بمدينة بدر، وأُنشئ على مساحة 85 فدانًا في المكان نفسه الذي خصصته هيئة المجتمعات العمرانية للداخلية،[14] ولم يتمكن فريق المبادرة المصرية من التأكد من كيفية انتقال الأفدنة الأربعة الإضافية إلى حيازة وزارة الداخلية، وإذا كان قد صدر قرار منفصل بتخصيصها، أم أنها خُصّصت لوزارة العدل بقرار منفصل بما أن المجمع الأمني يضم خلف أسواره مجمع محاكم.

قبل 15 يومًا فقط من من افتتاح مركز الإصلاح والتأهيل ببدر، وتحديدًا في 15 ديسمبر 2021، أصدر اللواء محمود توفيق وزير الداخلية قراره رقم 2400 لسنة 2021،[15] بإنشاء ثلاثة من مراكز الإصلاح والتأهيل «كسجون عمومية لتنفيذ العقوبات المُقيدة للحرية» وفقًا لقانون تنظيم السجون. أعلنت وزارة الداخلية في أكثر من مناسبة أيضًا أن مراكز الإصلاح والتأهيل ببدر مخصصة للمحكوم عليهم بمدد قصيرة. وهو ما لا يتعارض مع نص قانون تنظيم السجون،[16] الذي خصص السجون

12 قرار مجلس إدارة الهيئة بجلسته رقم (91) في 2016/2/22 بشأن كتاب السيد اللواء/ وزير الداخلية للموافقة على تخصيص قطعة أرض بمساحة (100 فدان) بمدينة بدر لإقامة منشآت شرطية بنظام نقل الأصول . http:// newcities.gov.eg/about/Decisions/dispdec.aspx?ID=146

13 حدد القرارات المنشآت الشرطية المُزمع إقامتها على أرض مدينة بدر المُخصصة لوزارة الداخلية على سبيل الحصر، لتكون كالتالي: معسكرات لجهات الوزارة المختلفة المُكلفة بتأمين العاصمة الإدارية الجديدة ، إنشاء مراكز استقبال للمجندين وإعادة توزيعهم ، إنشاء مركز لتدريب قوات الأمن ، إنشاء معاهد تدريبية وتأهيلية لأمناء الشرطة ومندوبي الشرطة ومعاونى الشرطة وضباط الصف.

14 المصدر السابق.

15 الوقائع المصرية، العدد 282 (تابع)، صدر القرار ونُشر في 15 ديسمبر 2021، على أن يعمل به ابتداءً من اليوم التالي.

16 المواد 3 و4 و 94 من قانون تنظيم السجون رقم 396 لسنة 1956.

العمومية لطائفة من المُدانين المحكوم عليهم بعقوبات تبدأ من الحبس الذي يزيد عن ثلاثة أشهر وتصل إلى السجن المؤبد والمشدد، من النساء أو الرجال والأجانب لأسباب معينة ترجع لتقدير وزير الداخلية.[17]

المشكلة أنه على خلاف القانون المصري، وفي تجاهل واضح لنص القاعدتين 11 و 112 من قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء (قواعد نيلسون مانديلا)، فإن السجون المصرية - بما فيها مجمع بدر- لا تفصل بين المحكوم عليهم والمحبوسين احتياطيًا، حيث استقبلت سجون بدر العمومية منذ بدء تشغيلها وحتى كتابة هذا التقرير أعدادًا لا يمكن حصرها بدقة -لغياب البيانات الرسمية- من المحبوسين احتياطيًا، منهم من تخطى الحد الأقصى القانوني للحبس الاحتياطي، كما هو الحال مع المحامي إبراهيم متولي الذي وصل سجن بدر3 بعد أكثر من أربع سنوات من الحبس الاحتياطي (وبدأ الآن عامه التاسع من الحبس الاحتياطي في مخالفة جسيمة للقانون). وكذلك الأمر مع كل من محمود شعبان وإيهاب بجا،[18]على سبيل المثال، اللذين استقبلهما سجن بدر 1 على الرغم من أن كليهما كان قد تجاوز الحد الأقصى القانوني للحبس الاحتياطي وقت النقل.

حسب «فيلم» الداخلية الدعائي عنه، يضم المجمع خلف أسواره مركز الإصلاح والتأهيل بدر أو «الصرح الأمني المتكامل» والذي يتكون من ثلاثة مراكز فرعية - في الحقيقة هي سجون عمومية مستقلة بذاتها - ومركزًا خاصًا للنساء. كل مركز منهم يضم عنابر للنزلاء، لم يُعلن عن عددها أو طاقتها الاستيعابية، وقاعة للطعام، ومطبخ، ومخبز وأماكن مخصصة لشعائر الدين الإسلامي وأخرى

17 لوزير الداخلية أيضًا أن يخصص مكانًا في السجن العمومي لقبول الأجانب الذين يأمر بحجز من يرى إبعاده منهم مؤقتاً تطبيقاً لأحكام القانون المنظم لدخول وإقامة الأجانب بأراضي الدولة والخروج منها، ويعاملون المعاملة التي يقررها وزير الداخلية.

18 المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، 5 سنوات من الحبس الاحتياطي .. المبادرة المصرية تطالب بإخلاء سبيل فوري لإيهاب بجا حفاظًا على حياته، 30 أكتوبر 2024: https://eipr.org/press/2024/10/5-%D8%B3%D9%86%D9%88%D8%A7%D8%AA-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%A8%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AD%D8%AA%D9%8A%D8%A7%D8%B7%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A8%D8%A7%D8%AF%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D8%B7%D8%A7%D9%84%D8%A8-%D8%A8%D8%A5%D8%AE%D9%84%D8%A7%D8%A1-%D8%B3%D8%A8%D9%8A%D9%84-%D9%81%D9%88%D8%B1%D9%8A-%D9%84%D8%A5%D9%8A%D9%87%D8%A7%D8%A8-%D8%AC%D8%AD%D8%A7-%D8%AD%D9%81%D8%A7%D8%B8%D9%8B%D8%A7

للدين المسيحي. يضاف إلى ذلك أماكن مخصصة للنزلاء (السجناء) ذوي الاحتياجات الخاصة وورش للتأهيل ومكتبة وفصول المدرسة الفنية، وأماكن مخصصة للحرف اليدوية والمهارات الفنية ومساحات داخلية للتريض (لم تظهر في الفيلم) وملاعب خارجية ومستشفى مركزي بسعة 175 سريرًا. إلى جانب ذلك، صرحت الداخلية عن وجود مبنى للقيادة المركزية «للتحكم في تشغيل المنظومة تكنولوجيًا» في منتصف المجمع، بخلاف مجمع للمحاكم يضم أربع قاعات لجلسات المحاكمة «منفصلة إداريًا» بسعة 100 فرد للقاعة الواحدة «لتوفير عناء النزلاء في نقلهم في المحاكم البعيدة».

نظريًا، يضم مجمع بدر الأمني ثلاثة سجون عمومية، الهدف من إنشائها هو استقبال محتجزين لهم الموقف القانوني نفسه. أما عمليًا، فقد اعتُمد لكل سجن منهم تصنيف مختلف عن الاثنين الآخرين، حيث خُصص سجن بدر1 للمحبوسين احتياطيًا والمحكوم عليهم في قضايا سياسية، بينما يُعامل سجن بدر3 على أنه بديل لسجن «العقرب»، حيث نُقل إليه محبوسين احتياطيًا ومحكوم عليهم على ذمة قضايا سياسية تُعتبر أشد خطورة، ونُقل إليه بالفعل أغلب من كانوا محتجزين في العقرب. ويواجه نزلاء بدر3 معاملة أكثر تشددًا من تلك المفروضة في بدر1، حيث أبسط الحقوق مثل التريض والزيارة ممنوعة عن الغالبية العظمى. وأخيرًا، خُصص سجن بدر 2 للمحتجزين على ذمة قضايا جنائية، وأُلحق به مركز لاحتجاز النساء على ذمة قضايا جنائية أيضًا.

صورة 1: المجمع الأمني بمدينة بدر

أولا: الانتقال غير المحسوب

أثناء عملية النقل المفاجئ للمساجين، لم يتمكن الأهالي من التواصل مع ذويهم المحتجزين لمدة طويلة، ولم تتسن لهم معرفة إن كان ذووهم قد نُقلوا بالفعل أم لا يزالون على ذمة سجون أخرى. ولم تبلغهم إدارات السجون التي كان يُحتجز بها ذووهم بأية معلومات شافية حول مقر الاحتجاز الجديد. وعليه، كان على الأهالي الذهاب إلى منطقة سجون طرة جنوبي القاهرة، ثم التوجه إلى مجمع بدر شرقي القاهرة، ومجمع وادي النطرون شمالي العاصمة، لمحاولة معرفة إن كان ذووهم قد جرى نقلهم إلى واحد من مركزي «الإصلاح والتأهيل» الجديدين. لاحقًا علم عدد من الأهالي أن ذويهم نُقلوا إلى مجمع بدر، و لأن «التجريد» ممارسة مستقرة في السجون المصرية،[19] وتحدث دائمًا إذا نُقل أي سجين إلى مقر احتجاز جديد، حرص الأهالي على تسليم السجن الجديد بعض المتعلقات الشخصية والأموال لتيسير معيشة أبنائهم. حاول الأهالي السؤال عن مكان تسكين أبناءهم بالتحديد داخل المجمع الجديد، لكنهم لم يتلقوا ردًا حينها.

يركز هذا الجزء من التقرير، على طريقة تعامل مصلحة السجون مع نقل عدد ضخم من المحتجزين، وما إن كانت المصلحة قد استعدت إداريًا لتلك النقلة. من ناحية أخرى، يتتبع التقرير أوضاع المحتجزين خلال الشهور الأولى لهم في مجمع بدر، للوقوف على مدى جاهزية السجن نفسه عندما افتتح، وصلاحيته لاستقبال المحتجزين الذين وصلوا إليه بشكل بدا وأنه كان مفاجئًا لهم.

«كله بيترحل حالياً .. لو رحت طرة ولقيته اترحل، هل مفروض أروح بدر في شرق القاهرة ولا وادي النطرون شمال القاهرة ولا أقف في طابور مصلحة السجون، وعقبال ما اوصل لمعلومة - إذا كان حصل تحديث للمعلومات- هيكون ميعاد الطبلية فات في سجن بدر ووادي النطرون»[20]

19 المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، «للبيع في الكانتين» الإفقار العمدي في السجون المصرية، سبتمبر 2018: https://eipr.org/publications/%D9%84%D9%84%D8%A8%D9%8A%D8%B9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%83%D8%A7%D9%86%D8%AA%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%81%D9%82%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%85%D8%AF%D9%89-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%AC%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%8A%D8%A9

20فيسبوك، الحساب الشخصي لنعمة هشام زوجة المحامي محمد الباقر الذي قضى حوالي عام في سجن بدر1. 29 سبتمبر 2022: https://www.facebook.com/share/p/19VuQ7arAv/

هل استعدت مصلحة السجون؟

سبق وأعلنت الحكومة المصرية في إطار «رؤية مصر 2030» أنها دعمت بالفعل تحول الدولة إلى الآلية الموحدة للتحول الرقمي لتحقيق التكامل بين قواعد البيانات وتيسير تقديم خدمات «مميكنة» للمواطنين والهيئات المختلفة.[21] روجت الحكومة لمدى تطور مجمع بدر الجديد، والاعتماد فيه على التكنولوجيا الحديثة خلافًا لما كان معتادًا في السجون القديمة.

للوهلة الأولى يظهر فرق في البنية التحتية الأساسية بين مجمع بدر الجديد والسجون القديمة. لكن تجربة المواطنين في أول تعامل لهم مع سجون بدر أظهرت أن «الميكنة» لم تكن قد وصلت وزارة الداخلية بالكامل عند بدء تشغيل سجون بدر. لم يوجد نظام إلكتروني يُسّهِل على السائلين والعاملين بالسجن مهمة معرفة مكان تسكين المحتجزين، بل كان الكشف عن وجود محتجز ما يجري بالطريقة التقليدية من خلال موظف السجن الذي يفحص سجلاً ورقيًا به آلاف الأسماء وبجانبها علامات غير واضحة بقلم رصاص.

> **«الموظف قال لي ‹لسه ما اتسجلش على الكمبيوتر هو اتنقل فين؟.. مادام لسة منقول امبارح استني أسبوع واسألي›. دخلت للضابط المسؤول وقلت له أنا معايا علاج ماينفعش استنى أسبوع. قال لي ‹استني لبكرة يمكن يكون اتسجل›»[22]**

حالة من الفوضى، وغياب تام لأي معلومة رسمية واجهتها أسر المحتجزين عند الإعلان عن بدء نقل ذويهم إلى سجون بدر الجديدة. لم تُخطر مصلحة السجون أي من المحتجزين أو ذويهم بموعد واضح لنقلهم. ووفقًا للشهادات التي وثقتها المبادرة المصرية، لم تطبق وزارة الداخلية نص القاعدة (6) من قواعد مانديلا، والتي توجه بتطبيق إجراءات لضمان وجود مسار تتبع مأمون لمراجعة بيانات السجناء، إلى جانب القاعدة (68) التي تعطي الحق لكل سجين في إخطار أسرته عند نقله إلى مؤسسة

21 وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، الأجندة الوطنية للتنمية المستدامة، «رؤية مصر 2030»، إصدار 2023: https://mped.gov.eg/Files/2030BookletFinalSoftCopy_DigitalUse.pdf

22 فيسبوك، الحساب الشخصي لإكرام يوسف والدة النائب السابق زياد العليمي الذي قضى حوالي شهراً في سجن بدر1 من أصل 3 سنوات و 3 أشهر من الاحتجاز، 2 أكتوبر 2022: https://www.facebook.com/share/p/15gWnvV9UG/

أخرى. لم تجد الأسر في بداية الأمر مكتب استعلامات في بدر 1 من الأساس. بينما في بدر3 أخبرهم العاملون بالسجن أنه في حالة عدم العثور على أسماء ذويهم في السجلات الخاصة بمكتب استعلامات بدر3، فإن هذا يعني بالضرورة أن ذويهم نزلاء في بدر1.

من ناحية أخرى، استقرت الممارسة في السجون المصرية على تخصيص رقم إيداع لكل سجن بمصلحة البريد المصرى حتى تتمكن الأسر - المقتدرة ماديًا - من إيداع الأموال لذويها المحتجزين ليتمكن المحتجزون من شراء احتياجاتهم الأساسية داخل السجن. لكن الأهالي فوجئوا بعدم تخصيص رقم بريدي لسجن بدر 1 في ذلك الوقت لإيداع الأموال، ولم نستطع الوقوف على الفترة الزمنية التي استمر فيها هذا الوضع الغريب على السجون المصرية، ولكن بنهاية الوقت الذي كتب فيه هذا التقرير كانت هذه المشكلة قد حُلَّت.

«معرفش الفلوس اتحولت ولا لا .. بعد النقل في ناس اتسمح لهم ياخدوا احتياجاتهم بالأجل، وتتسجل في حسابهم وناس لأ. بس لغاية ما خرجت معرفش حاجة عن فلوسي اللي كانت في الأمانات قبل نقلي لبدر»

محتجز سابق في بدر 1

رغم أن القاعدة (7) من قواعد مانديلا توجه بضرورة تسجيل قائمة بممتلكات السجين الشخصية في ملفه، بينما تنص القاعدة (67) على ضرورة حفظ إدارات السجون لمتاع السجناء، وإعادة كافة النقود والحوائج التي تُرسل إلى السجين من الخارج؛ إلا أن أغلب الأهالي والمحتجزين لم يعرفوا حتى هذه اللحظة مصير الأموال السابق إيداعها لأبنائهم في السجون القديمة قبل نقلهم. بعض المحتجزين السابقين في مجمع بدر أوضحوا للمبادرة المصرية أنهم سُمح لهم - على سبيل الاستثناء - بشراء احتياجاتهم من الكانتين بالأجل، مع خصم تكلفة المشتريات من حسابهم عندما تتمكن أسرهم من إيداع الأموال تحت اسمائهم في سجن بدر 1.

هل كان مجمع بدر جاهزًا؟

«في السجن القديم كان عنده سرير طبي وجهاز تنفس وترابيزة ... بعد النقل لا أخدهم السجن الجديد ولا احنا أسرته استلمنا الحاجات دي، رغم انها كانت على نفقتنا الخاصة. ودلوقتي بينام على مرتبة بس رغم سنه وحالته الصحية. وبعدين لو استجابوا وسمحوا لنا ندخل سرير طبي وجهاز التنفس هنضطر نشتري تاني»

أحد أفراد أسرة سجين حالي في بدر 1

نظريًا، يكفل القانون المصري حدًا أدنى لشكل معاملة المحتجزين ومعيشتهم، حيث سمح قانون تنظيم السجون واللائحة الداخلية للسجون للمحبوسين احتياطيًا بالإقامة في غرفة مؤثثة، مع تسليمهم ملابس وأغطية وأدوات شخصية.[23] إلى جانب ذلك، حدد قرار وزير الداخلية رقم 691 لسنة 1998 وما تلاه من تعديلات، نوعية وأعداد الأدوات والملابس. إلا أن هذه القوانين والقرارات ليس لها تأثيرًا يذكر لأنها خلت من أي ضمان لتطبيق ما ورد بها من حقوق، ولم تُحدد هذه التشريعات آليات تمكن المحتجزين من الشكوى، أو جزاءات تُفرض على العاملين بالسجون في حال تعمدهم حرمان السجناء حقوقهم أو الانتقاص منها.

23 المادة 14 من قانون تنظيم السجون رقم 396 لسنة 1956: https://manshurat.org/node/63717

الحد الأدنى القانوني من الملابس التي يجب أن يحصل عليها أي محتجز هو:
2 بنطلون - 2 جاكيت - 2 قميص داخلي - 2 طاقية - 2 لباس - 2 منديل يد - جاكيت صوف قطن شتاء - حذاء - شبشب بلاستيك - شرابين قطن أبيض 2- فوطة وجه - 2 صابونة[24]

الحد الأدنى القانوني من الأثاث والأدوات التي يجب أن يحصل عليها أي محتجز هي:
سرير - مرتبة - ملاءة للسرير - وسادة 2 كيس للوسادة - بطانية صوف صيفًا أو اثنتان شتاء - حصيرة - 3 طبق بلاستيك - 2 ملعقة بلاستيك - عدد 2 صابونة.[25]

الحد الأدنى القانوني من الأثاث والأدوات التي يجب أن يحصل عليها أي محبوس احتياطيًا من المصرح لهم الإقامة في غرف مؤثثة:
سرير طراز المستشفى، مرتبة، وسادة، 2 كيس وسادة، 2 ملاية سرير، بطانية صوف صيفا، 2 شتاء، حصيرة ليف، كرسي خشب، حمالة حديد وطشت صاج مدهون وإبريق صاج مدهون وصيانة، وذلك في حالة عدم وجود حوض وحنفية بالغرفة، منضدة صغيرة، مرآة، إناء وطبق لمياه الشرب، فرشاة للشعر، مشط، شوكة، ملعقة، طوب وقروانة وطبق صغير من المعدن.[26]

24 قرار وزير الداخلية رقم 691 لسنة 1998 بشأن كيفية معاملة المسجونين ومعيشتهم: https://sites.google.com/view/rpdelic/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B4%D8%B1%D9%8A%D8%B9%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%8A%D8%A9/%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B1-%D9%88%D8%B2%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%A7%D8%AE%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D8%B1%D9%82%D9%85-691-%D9%84%D8%B3%D9%86%D8%A9-1998-%D8%A8%D8%B4%D8%A3%D9%86-%D9%83%D9%8A%D9%81%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D8%B9%D8%A7%D9%85%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%AC%D9%88%D9%86%D9%8A%D9%86-%D9%88%D9%85%D8%B9%D9%8A%D8%B4%D8%AA%D9%87%D9%85

25 المصدر السابق

26 قرار وزير الداخلية رقم 79 لسنة 1961 بشأن اللائحة الداخلية لمراكز الإصلاح والتأهيل المجتمعي: https://sites.google.com/view/rpdelic/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B4%D8%B1%D9%8A%D8%B9%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%8A%D8%A9/%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%A7%D8%A6%D8%AD%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%A7%D8%AE%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%85%D8%B1%D8%A7%D9%83%D8%B2-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B5%D9%84%D8%A7%D8%AD-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%A3%D9%87%D9%8A%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%B9%D9%8A#h.r0uqxljckb58

وصل أغلب المحتجزين إلى بدر1 - حسبما روى عدد منهم ومن أفراد أسرهم - وليست معهم سوى الملابس التي كانوا يرتدونها فقط. بدون أي ملابس إضافية. ولم يتمكنوا من اصطحاب الأدوات والأثاث والأجهزة التي اشترتها لهم أسرهم على نفقتهم الخاصة. وُضع الأثاث الخاص ببعض المحتجزين في المخازن، وبعد أسابيع من وصولهم سجن بدر، شرعت إدارة السجن في توزيعه، لكن إجراءات التوزيع باءت بالفشل بسبب عدم معرفة صاحب كل قطعة، وظل الأثاث في المخازن.

لم يُسمح للمحتجزين باصطحاب أي من متعلقاتهم الشخصية. في أيامهم الأولى داخل بدر 1، اعتمد المحتجزون على سترة ميرى واحدة ومرتبة، وبطانيتين، واحدة كفرش والأخرى كغطاء وهو ما لن يقي شخصًا بالغًا من البرد. حتى كبار السن ممن كانوا ينامون على أسرّة - طبية في بعض الحالات- في سجونهم القديمة، أصبحوا ينامون على الأرض. ولم يُسمح أيضًا لكل المحتجزين بالاحتفاظ بأدوات الطبخ أو أجهزة قياس الضغط والسكر أو حتى أجهزة التنفس. وبسبب تجريد المحتجزين من أدواتهم الخاصة بالنظافة الشخصية، مثل فرشاة الأسنان وأدوات الحلاقة، وفي مخالفة واضحة للقاعدة (18) من قواعد مانديلا المعنية بفرض العناية الشخصية على السجناء وتمكينهم من الظهور بمظهر لائق، ظهر المحبوسون احتياطيًا في بدر1و3 ولحاهم طويلة رغمًا عنهم في أولى جلسات تجديد حبسهم عبر خاصية الفيديو كونفرنس، حسب رواية عدد من المحامين الحاضرين آنذاك.

«ماكنش في كانتين ومازال مش مفتوح طول الوقت واتقفل لمدة شهرين كاملين في بدر1 .. مفيش سخانات للطبخ ولا مغسلة ولا الأدوات اللى كانت بتبقى موجودة علشان كل سجين يقدر يغسل هدومه بنفسه .. وبسبب سنه ميقدرش في كل الأحوال يغسل هدومه بنفسه وبسبب منع دخول هدوم إضافية بضطر أروح السجن مرتين اخد الهدوم نتغسل.. وهو أحسن حظًا، مش كل كبار السن مسموح لأهلهم ياخدوا الهدوم نتغسل بره السجن»

نجل سجين حالي في سجن بدر1

وفقًا للمقابلات التي أجراها فريق المبادرة المصرية، لم تُتح خدمات الكانتين في «بدر1» لمدة تزيد عن الشهر بعد نقل المحتجزين، وعليه لم يتمكن أي منهم من شراء احتياجاته الأساسية، وما زال الكانتين يعمل بشكل غير منتظم، ويُغلق من حين لآخر.

في السجون القديمة مثل طرة ووادي النطرون، كان من الممكن أن يطهو المحتجزون أو يتمكنوا من تسخين الطعام داخل زنازينهم، وكان يُتاح الاحتفاظ بالأطعمة التي يجلبها أهلوهم في الزيارة في ثلاجات موجودة بالعنبر، بينما في سجني بدر 1 و 3، اللذين من المفترض أن الهدف من نقل المحتجزين إليهما هو تحسين ظروف احتجازهم، فالطبخ داخل الزنزانة ممنوع، ولم يُسمح لأحد بتسخين الطعام إلا بعد حوالي ثمانية أشهر، بعدما أتيح لهم استخدام فرن كهربائي صغير، ولا توجد ثلاجة لحفظ الأطعمة (كان هذا هو الوضع في السنة الأولى من تشغيل السجن، ولم يتسن لنا التأكد مما صار إليه الوضع حاليًا).

لم تشر وزارة الداخلية في «فيلمها» إلى أن مجمع بدر يضم مغسلة، وأكد غيابها المحتجزون السابقون وأسر المحتجزين الحاليين الذين قابلهم فريق المبادرة المصرية، حيث لا يتوفر مكان أو أدوات مخصصة لغسل الملابس على عكس كما كان عليه الحال في السجون القديمة. وجد المحتجزون صعوبة في غسل ملابسهم بأنفسهم وخاصة كبار السن والمرضى منهم. ولأن إدخال ملابس إضافية كان ممنوعًا - على الأقل- خلال الفترة ما بين 2021 ونهاية عام 2022، كان الأهالي وقتئذ مجبرين على الذهاب للسجن لاستلام الملابس واستبدالها بملابس نظيفة، ويصل عدد المرات التي قد يذهب الأهل فيها بغرض توفير الملبس فقط إلى مرتين أسبوعيًا.

ثانيًا: الزنازين

لا تتوفر معلومات رسمية معلنة عن القدرة الاستيعابية لكل سجن داخل المجمع، أو طريقة توزيع المحتجزين على الزنازين. وفقًا لمحتجزين سابقين وثقت المبادرة المصرية شهاداتهم، يتكون السجن الواحد داخل مجمع بدر من ستة قطاعات، يخصص واحد منهم « للدواعي» (الدواعي الأمنية، وهو عنبر ذو ظروف حبس وقواعد مشددة). ويضم كل قطاع نحو 16 زنزانة، تتساوى كلها في المساحة، عدا زنزانتين أصغر. تبلغ مساحة الزنازين الكبيرة نحو خمسة أو ستة أمتار طولًا وسبعة عرضًا، وبها حمامان، وتسع ثمانية أفراد. بينما تبلغ مساحة كل من الزنزانتين الصُغريين نحو خمسة أمتار طولًا وثلاثة أمتار ونصف المتر عرضًا، وبها حمام واحد، وتسع أربعة أفراد.

كل زنزانة بها مروحتا سقف، إلا أنهما غير كافيتين للتهوية بسبب ارتفاع السقف وعدم تثبيتهما في مكان مناسب. ورغم وجود أربعة مخارج (فيش) للكهرباء، إلا أن استخدامها غير يسير، بسبب ارتفاعها 1.5 متر عن الأرض لكل منها، وبالتالي يضطر المحتجز أن يقف ويحمل أي جهاز عند توصيله بالكهرباء لتشغيله. (سُمح لبعض النزلاء بالحصول على غلاية مياه أو فرن صغير للتسخين وقت كتابة هذا التقرير، وربما يكون قد سمح باقتناء أجهزة أخرى في الفترة اللاحقة على آخر الشهادات التي حصلنا عليها). وفيما لم يتمكن فريق المبادرة المصرية من معرفة وضع تأثيث الزنازين في بدر 3، أكدت شهادات المحتجزين السابقين في بدر1 على أن الوضع لم يختلف عما كان في السجون القديمة، لا توجد في الزنازين أسرّة، ولكن المحتجزين يحصلون على مراتب يفترشونها أرضًا. أما الحمامات، فمنها ما قد يصله ماء ساخن ، وبعض الزنازين بها حمام بلدي وآخر افرنجي، وزنازين بها حمامان أفرنجي وأخرى حمامان بلدي (أي حفرة في الأرض) ودُش.

«بعض الزنازين يسمح لهم بفتح النضارة السفلية للكلام طوال الوقت، أنا مكنتش منهم والغريب إن في السجون ومنها شديدة الحراسة النضارة العلوية والوحيدة كانت مفتوحة 24 ساعة ويستطيع السجناء التواصل مع بعضهم البعض»

محتجز سابق في بدر 1

وصلت التكنولوجيا زنازين بدر. في كل زنزانة هاتف «إنتركم»، أما الأبواب فالتحكم بها إلكتروني. وعلى عكس البوابات الرئيسية، لا يمكن فتح باب الزنزانة بالطريقة العادية، ما يعني أنه عند حدوث عطل، لن يتمكن المحتجزون من الخروج إلا بعد إصلاحه، الأمر الذي سبق وفوّت على محتجزين مواعيد زيارة، وجلسات تجديد حبس، وحرمهم في بعض الأحيان من الذهاب إلى العيادة أو التريض، خاصة وأن أيًّا من المحتجزين السابقين في بدر1 ممن قابلتهم المبادرة المصرية، لم يروا تقنيًّا يعمل داخل السجن لمعالجة الأعطال.

ولكن التطور التكنولوجي الأكثر تأثيرًا (بالسلب) على حياة السجناء هو أنه، وفي ممارسة غير مسبوقة بالسجون المصرية، تم تركيب كاميرات مراقبة داخل كل الزنازين الجماعية والفردية، تضمن مراقبة المحتجزين على مدار الساعة. تصدر الدولة صورة للسجون التي تم إنشاؤها حديثًا على أنها تتمتع بمرافق وبنية تحتية تكنولوجية أحدث من أجل تحسين ظروف احتجاز «النزلاء» على حد وصف التشريع المصري للسجناء والمحبوسين. ولكن الجانب الذي يُغفل عمدًا في الخطاب الرسمي، والذي تم التطبيع معه بالكامل على الرغم من أنه ينتهك أبسط الحقوق الآدمية للمحتجزين، هو أنهم يُخضَعون قسرًا للمراقبة داخل زنازينهم طوال الوقت - حتى أثناء النوم واستخدام الحمام. أصبحت كاميرات المراقبة أمرًا مسلَّمًا بوجوده داخل الزنازين. الكاميرات مثبتة داخل كل غرفة احتجاز على أن تكشف الغرفة بالكامل، مصحوبة بإضاءة مدارة مركزيًا تعمل أيضًا على مدار الساعة. ولم تظهر هذه الممارسة التي لا تتناسب مع أي اعتبار أمني يمكن التذرُّع به إلا مع إنشاء السجون أو «مراكز الإصلاح والتأهيل الجديدة» الموجودة في مجمع وادي النطرون ومن بعدها مجمع بدر.

جرت العادة في السجون المصرية على تسمية الفتحة المستطيلة الموجودة في باب أي زنزانة باسم «النضارة»، وهي منفذ المحتجزين الوحيد للتواصل، والاطمئنان على بعضهم البعض. وكانت في السجون القديمة سبيلهم الوحيد للتواصل مع العاملين بالسجن للاستغاثة في حالات الطوارئ. تتخذ النضارة موضعًا أعلى باب الزنزانة، ودائمًا كانت هناك نضَّارة أخرى سفلية لاستلام الطعام في مواعيد محددة من اليوم. في مجمع بدر وتحديدًا في بدر1، حل «الإنتركوم» محل النضارة في أغلب الأحيان، وفي أحيان أخرى يُجبر المحتجزون على التحدث إلى الضباط والعاملين من خلال «النضارة» السفلية التي تستخدم في الأصل لاستلام الطعام في «إذلال مضاعف» حسبما قال أحد المحتجزين السابقين لفريق المبادرة المصرية.

تختلف أوضاع المحتجزين في الزنازين العادية عن أوضاع أولئك المحتجزين في قطاع «الدواعي». في أي سجن في مصر يسكن زنازين هذا القطاع المحكومون بالإعدام والخطيرين، كل فرد منعزل عن الآخر. إلى جانب ذلك، تستخدم زنازين «الدواعي» للتأديب، أي لحبس أي محتجز بغض النظر عن وضعه القانوني عقابيًّا إذا وقع منه ما قد يستدعي العقاب من منظور الضباط المسؤولين عن السجن أو العنبر المحتجز به.

ينقسم قطاع الدواعي في بدر إلى مبنيين يواجهان بعضهما، كل مبنى به نحو 24 غرفة موزعة على طابقين. يرتبط المبنيان ببعضهما بممر طوله متر ونصف المتر، ولا يستطيع الأفراد المقيمون فيهما رؤية بعضهم. أبواب زنازين الدواعي ليست إلكترونية مثل تلك التي في الزنازين العادية، وبها أيضًا نضارتان سفلية وعلوية. مساحة زنزانة «الدواعي» نحو ثلاثة أمتار طولاً ومثلها عرضًا مقسمة لجزئين يفصلهما جدار ارتفاعه متر ونصف، وعرضه متران. الجزء الأول مخصص للمعيشة، توجد به مرتبة ووسادة ولا توجد مروحة أو إضاءة داخلية أو مقابس كهرباء، ما يعني أن المحتجز لن يتمكن أن يستخدم راديو أو سخانًا أو فرنًا حتى وإن توفروا. وتوجد بالزنزانة نافذة صغيرة جدًا (60*40 سم) لا تسمح بتهوية كافية أو إنارة طبيعية. ومصدر الإضاءة الوحيد هو انعكاس كشاف خارجي خلف السلك الشائك الظاهر من النافذة.

> **«الكاميرا كاشفة للحمام مينفعش آخد دش غير بالشورت وإلا هكون ظاهر للكاميرا...هي أشبه بتخشيبة الأقسام».**
>
> **محتجز سابق في بدر 1**

الجزء الثاني من زنزانة الدواعي مخصص ليكون حمامًا، وجميع حمامات الدواعي «بلدي»- أي بفتحة في الأرض- وبها دش. وبسبب موقع كاميرا المراقبة بالزنزانة، يصبح الاستحمام بدون ملابس صعبًا لأن المحتجز يصبح مكشوفًا. وعلى عكس حمامات الزنازين العادية، لا يتوفر الماء الساخن مباشرة في الحمام، ولكن من الممكن أن يحصل المحتجز على حصته من الماء الساخن في «كيس بلاستيك» بحد أقصى مرتين في اليوم. وعندما تُستخدم زنازين الدواعي للتأديب، يدخلها السجين بملابسه الداخلية أو سترة واحدة، حافي القدمين أو بشبشب فقط. لا توجد قاعدة محددة، الأمر متروك لتقدير الضابط

المسؤول. تختلف غرفة التأديب عن باقي غرف الدواعي وتصعب فيها المعيشة أكثر لأنها تكون خالية من مرتبة للنوم، ولا يتاح للمحتجز فيها سوى بطانيتين بحد أقصى حتى في برد الشتاء القارس، دون السماح له بأية متعلقات شخصية.

في التأديب يصبح المحتجز ممنوعًا من القراءة، ولا يكون في مقدوره النفاذ لكل أصناف الكانتين والكافتيريا، فضلا عن ندرة وجود الماء أغلب الوقت. بالإضافة لمنع العلاج والزيارة، ولا يستطيع المحتجز التواصل مع أي العاملين بالسجن في حالة الشعور بالإعياء أو لطلب شيء.

صورة 2: لقطة من فيلم «بداية جديدة» من وزارة الداخلية توضح شكل إحدى الزنازين النموذجية داخل مجمع بدر الأمني

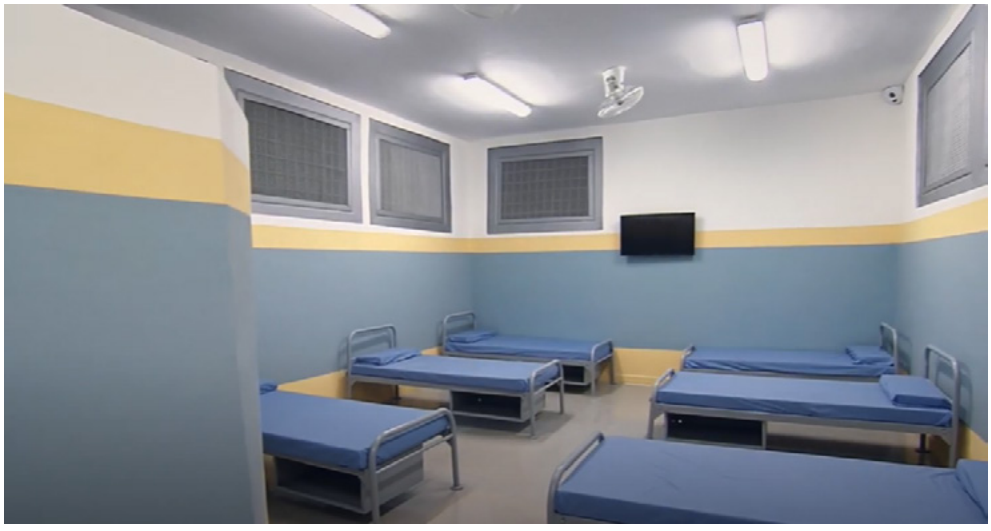

«الكاميرات طول الوقت شغالة مش في مستشفى أمراض عقلية لا في السجن... في زنزانة مش ممر ... دي طريقة تقود المساجين للجنون... تصرفات الإنسان العادية حتى وهي غير خطرة بتختلف لما يكون عارف إنه متراقب ويتصرف بطريقة مقيدة .. هل ده دستوري أو قانوني إن السجين يغير هدومه قدام الكاميرات؟»

زوجة سجين سابق في «بدر 1»

أجمع كل من وثقت المبادرة المصرية شهاداتهم على أن الانتهاك الذي يعده المحتجزون هو الأكبر والشكوى الأكثر انتشارًا بينهم، هو المراقبة المستمرة من خلال الكاميرات الموجودة بكل الزنازين بدون استثناء في مجمع بدر. وتظهر الكاميرا مثبتة في ركن إحدى الزنازين التي صورتها وزارة الداخلية باعتبارها زنزانة نموذجية، تكشف الكاميرا كامل الزنزانة والحمام في انتهاك صارخ لأبسط حقوق المحتجزين في الخصوصية. يستمر تصوير المحتجزين على مدار الساعة، أثناء تغيير ملابسهم واستحمامهم ونومهم . علاوة على ذلك يُعلق موظفو السجن على أفعالهم من خلال ميكروفون يخاطبون به السجناء مباشرة.

سبق وتقدم المحامي خالد علي نيابة عن مجموعة من أهالي المحتجزين بسجن «بدر1» بدعوى قضائية رقم 3096 لسنة 77 ق ضد وزير الداخلية محمود توفيق، ومساعده لقطاع مصلحة السجون، ومأمور سجن بدر 1 بسبب تصوير المحتجزين داخل الزنازين وتعريضهم للضوء على مدار 24 ساعة في اليوم، بعد نقلهم إلى مجمع بدر. إلا أن قرار محكمة القضاء الإداري جاء بعدم قبول الدعوى «لانتفاء القرار الإداري». ولم تسفر كل المناشدات والشكاوى إلا عن تقليل حدة الإضاءة فقط أثناء ساعات النوم طبقًا لآخر الإفادات الواردة من داخل السجن.

ثالثًا: حقوق مهدرة

بالإضافة إلى الالتزام القانوني الذي فرضه قانون السلطة القضائية على النيابة العامة بالإشراف على السجون، تلتزم النيابات العامة بزيارة السجون العمومية وتفتيشها مرة كل شهر على الأقل.[27] غير أنه بعد نحو أربع سنوات منذ افتتاحه، وتحديدًا يوم 3 سبتمبر 2024، قام النائب العام المستشار محمد شوقي بصحبة فريق من النيابة العامة بأول «زيارة تفقدية لمنطقة مركز إصلاح وتأهيل بدر» والتي اعتبرتها بعض الصحف «حدثًا تاريخيًا وغير مسبوق.»[28] وفقًا لبيان النيابة تفقد الفريق منطقة السجون بأكملها، ما يعني أن اليوم كان مخصصًا لتفقد أحوال المحتجزين في السجون العمومية الثلاثة، إضافة إلى مركز احتجاز النساء، كل ذلك دفعة واحدة. «واستمع» الفريق إلى شكاوى مجموعة من النزلاء -دون تحديد أعدادهم أو أماكن احتجازهم- و»تم التوجيه بتلافي» هذه الشكاوى، دون الإعلان عن حلها أو حتى التوجيه بالتحقيق فيها.[29]

بشكل عام، هناك عدة مشاكل تشريعية متعلقة بالأوضاع المعيشية للمحتجزين في السجون، حيث لم تحدد التشريعات المصرية أية ضمانات لحصول المحتجزين على حقوقهم الدستورية، ولم تُنشئ القوانين

27 المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، «حلقات عن تشريعات السجون المصرية (8)، الفصل الحادي عشر: التفتيش والإشراف القضائي» 12 سبتمبر 2017: https://eipr.org/content/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%A7%D8%AF%D9%8A-%D8%B9%D8%B4%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%81%D8%AA%D9%8A%D8%B4-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B4%D8%B1%D8%A7%D9%81-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B6%D8%A7%D8%A6%D9%8A

28 إبراهيم قاسم – أمنية الموجى، اليوم السابع، لأول مرة.. النائب العام يجرى زيارة تفقدية لمركز إصلاح وتأهيل «بدر».. المستشار محمد شوقى يقف على أحوال النزلاء وأوضاعهم المعيشية.. ومركز بدر أحد أدوات الدولة لترسخ مفاهيم حقوق الإنسان في مصر، 3 سبتمبر 2024: https:// www.youm7.com/story/2024/9/3/%D9%84%D8%A3%D9%88%D9%84-%D9%85%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%A7%D8%A6%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85-%D9%8A%D8%AC%D8%B1-%D9%89-%D8%B2%D9%8A%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D8%AA%D9%81%D9%82%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%85%D8%B1%D9%83%D8%B2-%D8%A5%D8%B5%D9%84%D8%A7%D8%AD-%D9%88%D8%AA%D8%A3%D9%87%D9%8A%D9%84/6695002

29 النيابة العامة، الحساب الرسمي على فيسبوك، «النائب العام يُجري زيارة تفقدية لمنطقة مركز إصلاح وتأهيل بدر» 7 سبتمبر 2024: https://www.facebook.com/ppo.gov.eg/videos/1189948475597541/

المصرية أية آليات مباشرة تسمح للمحتجزين بالشكوى، وبالتالي لا تُفرض أي جزاءات على العاملين بالسجون إذا حالوا بين المحتجزين وحقوقهم الأساسية. علاوة على ذلك، لا ينص القانون المصري على أي شكل من أشكال رقابة وتفتيش مقرات الاحتجاز بمعرفة جهات مستقلة بخلاف النيابة العامة التي يختصها القانون بهذه المهمة فوق مهامها الأخرى في تحقيق القضايا وتوجيه الاتهام والادعاء أمام المحاكم. بينما تعزف الدولة المصرية عن التوقيع على البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، والذي يُمكّن اللجنة المُنشَأة بموجبه من زيارة مقرات الاحتجاز لتقدم توصياتها ومشورتها إلى الدول الأطراف لحماية المحتجزين من التعذيب وغيره من ضروب المعاملة اللاإنسانية.[30] وهي الآلية التي تبنتها وأنشأتها دول كثيرة بالفعل، منها تونس والأردن ولبنان وموريتانيا الواقعة في النطاق الجغرافي والمجال السياسي نفسه الذي تقع فيه مصر.تجدر الإشارة إلى أن مصر تلقت عدداً غير قليل من التوصيات بالانضمام للبروتوكول أثناء خضوعها للمراجعة الدورية الشاملة أمام مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة في يناير 2025. حيث وردت التوصية في مداخلات دول من بينها مدغشقر وغانا وكوت ديفوار وقبرص وإستونيا والتشيك وأوكرانيا والدنمارك ومقدونيا الشمالية وسلوفينيا والسويد وليختنشتاين؛ إلا أن مصر لم تقبل أياً منها.[31]

30 البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، اعتمد في 18 ديسمبر 2002.

31 المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، «تقرير توصيات الاستعراض الحقوقي الأممي لمصر يكشف: العالم يرى الحقيقة رغم محاولات التجميل»، 31 يناير 2025 https://eipr.org/press/2025/01/%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D8%AA%D9%88%D8%B5%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D8%B6-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%85%D9%8A-%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D9%8A%D9%83%D8%B4%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85-%D9%8A%D8%B1%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%8A%D9%82%D8%A9-%D8%B1%D8%BA%D9%85-%D9%85%D8%AD%D8%A7%D9%88%D9%84%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AC%D9%85%D9%8A%D9%84

«كل تفاوض على الحقوق الرد بيكون ده سجن جديد بنظام جديد... وكأن السجن لا يلتزم بالقانون أو اللائحة»

زوجة سجين حالي في بدر 3

استقبلت سجون بدر عددًا كبيرًا من المحتجزين المنقولين من سجون مختلفة. بالنسبة للبعض منهم مثّل النقل إلى بدر تحسنًا نسبيًا في الأوضاع، وانتهاكات أقل مما عاصروه سابقًا، فيما تسبب النقل نفسه في تعرض محتجزين آخرين لانتهاكات أكبر مما كانوا يتعرضون له في سجونهم القديمة. ورغم أن التشريع المصري يكفل للمحتجزين -مع اختلاف وضعهم القانوني- قائمة من الحقوق التي تضمن حصولهم على الحد الأدنى من العيش بكرامة وإنسانية، إلا أن التطبيق العملي مختلف، ويخضع بشكل كامل تقريبًا لقرارات وسياسات إدارة كل سجن على حدة. لا يوجد نظام واحد يطبق على كل من لهم الموقف القانوني نفسه، فكل محتجز - السياسيون تحديدًا- يعامل حسب ملفه، وتخضع ظروف معيشته بالكامل «للتأشيرات الأمنية».

يحاول هذا الجزء من التقرير تقييم الأوضاع المعيشية للمحتجزين في سجني بدر1 وبدر 3، ومدى حصولهم على حقوقهم المكفولة بالدستور والقانون فيما يخص التريض، والمأكل، وإتاحة فرص التعلم والاطلاع، والحصول على الرعاية الصحية المناسبة، والتواصل مع العالم الخارجي.

الشمس والحركة

«3 سنين ونص مشافش نور الشمس ومخرجش من الزنزانة .. كل حاجة ممنوع»

زوجة سجين حالي في بدر 3

ناقضت وزارة الداخلية نفسها عندما نشرت فيلمها الدعائي «بداية جديدة» بمناسبة افتتاح مجمع بدر، حيث قالت الوزارة إن المجمع «مصمم وفقًا لأحدث النظم المعمارية، وإنارة طبيعية على مدار اليوم للنزلاء مع مراعاة المساحات المناسبة وفقًا للمعايير الدولية وإتاحة تهوية متجددة». يتناقض هذا التصور النظري عن تصميم المجمع مع الصورة الظاهرة في الفيلم الدعائي نفسه، والذي يظهر فيه نموذج لزنزانة وقاعة طعام مشتركة وقاعة زيارة جماعية، يغيب عنها كلها نور الشمس، ومصدر الإضاءة الوحيد الواضح في هذه المشاهد هو مصابيح الفلورسنت. أما الشبابيك الظاهرة في مختلف الأماكن فهي مغلقة بطبقات متعددة من الأسلاك التي تحجب الإنارة والتهوية الطبيعية.

أكدت الشهادات التي وصلت فريق المبادرة المصرية، أن وزارة الداخلية لم تلتزم بالحد الأدنى من المعايير التي تحددها القاعدتين 13 و14 من قواعد مانديلا بشأن إتاحة الإضاءة والتدفئة والتهوية، وشكل النوافذ التي من المفترض أن تسمح بنفاذ الضوء الطبيعي والهواء النقي للسجناء، وهي فرصة ضائعة بالنظر إلى أن هذه السجون أنشئت بالكامل في القرن الحادي والعشرين. وقد أكد محتجزون سابقون وأسر محتجزين حاليين أن وحدات الإضاءة داخل الزنزانة ساطعة جدًا وتعمل ليلًا ونهارًا، على عكس السجون القديمة . الإضاءة الساطعة المستمرة تمنع المحتجزين من الحصول على قدر كاف من النوم وتؤثر سلبًا على صحتهم النفسية والبدنية. ولا تعتبر هذه الممارسة انتهاكًا لحقوق السجناء الأساسية فقط بل تدخل في نطاق التعذيب الصريح.

صورة 3: لقطة من فيلم «بداية جديدة» من وزارة الداخلية توضح شكل إحدى قاعات الطعام داخل مجمع بدر الأمني

وإذ أثبتت التجربة العملية أنه لا أمل في التعرض للشمس أو الهواء النقي داخل الزنازين؛ يبقى الأمل في وقت التريض. لكن الوضع في بدر على العكس من ذلك، فنسبة كبيرة من المحتجزين -السياسيين- في السجون المختلفة يحصلون على فترات تريض محدودة للغاية، لا تتجاوز نصف الساعة يوميًا في كثير من الأحيان، في تجاهل لنص القاعدة 23 من قواعد مانديلا، و-الأهم من ذلك- في مخالفة للائحة السجون المصرية التي أقرت ساعتين من التريض موزعتين على فترتين، صباحًا ومساءً، عدا أيام الجُمع والإجازات الرسمية، على أن يُعطى المسجونون نصف ساعة يوميًا في حال زادت الإجازة عن يوم واحد.[32]

لا تصل الشمس ساحة التريض في بدر1 بسبب السياج الحديدي المحيط بها، والتي لم تعرضها الداخلية في فيلمها. وحسب رواية المحتجزين السابقين الذين وثقت شهاداتهم المبادرة المصرية، فإن ساحة التريض ملحق بها كافيتريا وحمام، والكافتيريا مغلقة منذ افتتاح السجن. أما الحمام فسبق وأُغلق لمدة ستة أشهر، وبعد إتاحة استعماله مرة أخرى، فوجئ السجناء بأن إدارة السجن أزالت

32 قرار وزير الداخلية رقم 3320 لسنة 2014، بشأن تعديل بعض أحكام اللائحة الداخلية للسجون، المادة 85 مكرر 3: https://www.manshurat.org/node/5774

الأحواض المخصصة لغسل اليدين، ولا يوجد ما يمكن استخدامه في هذا الحمام الذي يفتقر للحد الأدنى من معايير النظافة والصحة العامة سوى المبولة فقط. وفي حالة رغب المحتجزون في ممارسة أي رياضة، لن تكفيهم أدوات اللعب من كرات ومضارب، بينما ترفض إدارة السجن أن يستحضر المحتجزون أيًا من هذه الأدوات من الخارج.

من الإنصاف أن نذكر أن عددًا من المحتجزين الذين وصلوا إلى سجن بدر1 قادمين من سجون آخرى حرموا فيها من التريض لسنوات، ومنهم المحامي محمد الباقر، سمح لهم بالتريض لأول مرة في بدر. كان الباقر محرومًا من التريض لثلاث سنوات قضاها في سجن طرة «شديد الحراسة 2». بينما حكى عدد من السجناء السابقين وأسر المحتجزين الحاليين، أن هناك من استطاعوا أن يخرجوا من العنبر لأول مرة منذ سنوات في أوقات غير أوقات الخروج إلى النيابة أو المحكمة للتحقيق أو لتجديد الحبس؛ مع الإشارة إلى أن نزلاء الزنزانة الواحدة لا يسمح لهم بالاختلاط ببقية السجناء. بطبيعة الحال، فإن الحرمان من التريض لسنوات طويلة لم يكن بسبب مشاكل في البنية الأساسية في السجون القديمة.

فعلى النقيض، حُرم الدكتور عبد المنعم أبو الفتوح (73 عامًا)، المحتجز منذ فبراير 2018، حقه في التريض بعد نقله من سجن المزرعة بمجمع سجون طرة إلى سجن «بدر1».[33] سابقًا، وفي أغلب فترة احتجازه في طرة كان يسمح له بالتريض لمدة تراوحت بين الساعة والساعتين في ممر العنبر فقط، أي بدون السماح له بالتواجد في مكان مفتوح. ثم في آخر سنة من احتجازه بطرة سُمح له بالتريض في مكان مفتوح. أما بعد نقله إلى «بدر1» فقد أُعيد إلى الحبس الانفرادي، وهذه المرة أصبح عزله كاملًا، وبات محرومًا من أي نوع من التواصل البشري. فهو أولًا محروم من الكلام مع النزلاء المجاورين في العنبر بسبب باب الزنزانة «الإلكتروني» ذي «النضارة» الموصدة من الخارج،

33 المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، إدانة دون أدلة: المحاكمة غير العادلة لأبو الفتوح والقصاص ومعاذ الشرقاوي، 17 أكتوبر 2022: https://eipr.org/publications/%D8%A5%D8%AF%D8%A7%D9%86%D8%A9-%D8%AF%D9%88%D9%86-%D8%A3%D8%AF%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AD%D8%A7%D9%83%D9%85%D8%A9-%D8%BA%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D8%AF%D9%84%D8%A9-%D9%84%D8%A3%D8%A8%D9%88-%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%AA%D9%88%D8%AD-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B5%D8%A7%D8%B5-%D9%88%D9%85%D8%B9%D8%A7%D8%B0-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D9%82%D8%A7%D9%88%D9%8A

على عكس أبواب زنازين السجون القديمة التي كانت تسمح بقدر يسير من التواصل الإنساني حتى للمحبوسين انفراديًا. بعد فترة في بدر1 سُمح لأبو الفتوح بالتريض وحيدًا، على عكس محتجزي زنازين الدواعي الذين يقضون فترة تريضهم سويًا في بعض الأحيان، رغم تصنيفهم على أنهم «خطرون».

في 5 يناير 2023، وأثناء جلسة تجديد الحبس الاحتياطي المنعقدة أمام محكمة الإرهاب ببدر، شهد بعض المحامين الحاضرين شكوى عدد من متهمي «بدر1» للقاضي من منعهم من التريض في كثير من الأحيان، بينما اشتكى آخرون من استمرار احتجازهم في «الإيراد» دون تسكين في زنزانة حتى بعض انقضاء فترة الأيام الإحدى عشرة المخصصة للإيراد، وهو ما يعني عمليًا منعهم من التريض ومن الحصول على خدمات السجن الأخرى. أما في جلسة 12 مارس 2023، استغاث المحتجزون بسجن بدر 3 المعروضون على المحكمة للنظر في أمر تجديد حبسهم بالقاضي والنيابة العامة للتدخل لوقف قائمة من الانتهاكات التي يتعرضون لها بشكل منهجي منذ نقلهم إلى سجن بدر 3، ومن بينها الحرمان من التريض. كانت هذه هي المرة الأولى منذ شهر كامل على الأقل التي يتواصل فيها محتجزو بدر 3 مع العالم الخارجي. طوال هذه المدة لم يُعرض أي منهم على غرفة المشورة لتجديد حبسهم عبر خاصية «الفيديو كونفرنس» حيث ادعت إدارة السجن وجود مشكلات تقنية تمنعهم من الاتصال.[34]

34 المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، بعد أسابيع من انقطاع أخبارهم: نزلاء سجن بدر3 يستغيثون بالقاضي والنيابة لإنقاذهم، 14 مارس 2023: https://eipr.org/press/2023/03/%D8%A8%D8%B9%D8%AF-%D8%A3%D8%B3%D8%A7%D8%A8%D9%8A%D8%B9-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%86%D9%82%D8%B7%D8%A7%D8%B9-%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1%D9%87%D9%85-%D9%86%D8%B2%D9%84%D8%A7%D8%A1-%D8%B3%D8%AC%D9%86-%D8%A8%D8%AF%D8%B1-3-%D9%8A%D8%B3%D8%AA%D8%BA%D9%8A%D8%AB%D9%88%D9%86-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A7%D8%B6%D9%8A-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%8A%D8%A7%D8%A8%D8%A9-%D9%84%D8%A5%D9%86%D9%82%D8%A7%D8%B0%D9%87%D9%85

الطعام والمياه

«ما تشليش هم الطبلية... لأنه ممنوع منها.. كل سجن وله نظام، قدرك كده».
زوجة سجين حالي في بدر 3

كان هذا رد أحد الضباط على زوجة سألت عن سبب منعها من إرسال الطعام لزوجها المحتجز في سجن بدر3، سنعطي هذا المحتجز اسمًا مستعارًا، وليكن «وحيد». حكت الزوجة لفريق المبادرة المصرية أن «وحيد» محبوس احتياطيًا منذ أكثر من أربع سنوات، وهو أب لطفلتين، ومحروم طوال هذه الفترة من التريض والطبلية والزيارة، ولا يستطيع حتى التواصل مع محاميه بدون تضييق. تتفق المادة 16 من قانون تنظيم السجون مع القاعدة 114 من قواعد مانديلا فيما يخص السماح للمحبوس احتياطيًا أن يحصل على ما يلزمه من غذاء من خارج السجن (الطبلية كما يشار إليها في السجون المصرية)، كما تعطيه الحق في شراء الطعام من السجن بالثمن المحدد له من «الكانتين»، مع حفظ حقه في الحصول على الطعام الذي يوفره السجن لكافة المحتجزين، «التعيين». تتجاهل إدارة بدر3 النصوص المذكورة فيما يخص التعامل مع «وحيد»، فرغم أن القانون يعطيه الحق في الحصول على طعامه عبر «الطبلية» إلا أنها لا تسمح لزوجته بإرسال الطعام له مثل محتجزين آخرين، ليظل أمامه خيار من اثنين، إما أن يعتمد على الكانتين وهو الأمر الذي سيرهق زوجته ماديًا لارتفاع أسعاره عن الأسعار العادية، خاصة مع اضطرارها إعالة صغيرتيها في ظل احتجاز عائلهم الوحيد لسنوات دون إدانته بجريمة، مما سيجعل «وحيد» أمام الحل الأخير وهو الاعتماد على طعام السجن «التعيين» فقط، ولا تعرف الزوجة كمية ونوعية الطعام المتاحة لـ «وحيد» لأنها ممنوعة من التواصل معه أو الاطمئنان عليه.

كما هو الحال مع «وحيد»، أكدت أكثر من أسرة للمبادرة المصرية أن إدارة سجن بدر3 ترفض استلام «الطبلية» منهم في المطلق، ويعلل العاملون في السجن هذا الرفض بأن المحتجزين يمكنهم الاعتماد في معيشتهم على «التعيين» الذي لا يمكننا التأكد من محتوياته لصعوبة التواصل مع محتجزي هذا السجن. وفوق ذلك، فقرار الحرمان من الطبلية هو قرار عقابي بالأساس وينفذ بشكل انتقائي مع مساجين بعينهم، ولا يرتبط بتوافر أو بجودة التعيين. أما في سجن «بدر1» الوضع أحسن

نسبيًا، حيث يُسمح بدخول الطبلية للبعض مرة كل أسبوع أو مرة كل شهر، حسبما يقرر ضابط الأمن الوطني المسؤول، والذي يحدد أيضًا نوعية وكمية الطعام على أن يكون مُحضرًا مسبقًا. لا يتمكن المحتجزون من الاحتفاظ بطعام الطبلية لفترة طويلة بسبب عدم وجود ثلاجة لحفظ الطعام في العنابر، بينما استطاعوا تناول طعامهم ساخنًا لأول مرة بعد 7 شهور على الأقل من نقلهم، وذلك بعد السماح لهم باستحضار أفران أشبه بالميكروويف. إذًا، الاعتماد على «الطبلية» كمصدر غذاء غير مضمون، لأن إدارة السجن تحدد كميته، وقد تمنعه في أي وقت، بخلاف أن وصول «الطبلية» كما أعدتها الأسرة للمحتجز أمر لا يمكن التأكد منه. فالأهم من الطعام المعد مسبقًا بالنسبة للمساجين هو الطعام ومكونات الوجبات التي يمكن الاحتفاظ بها لفترات طويلة في الثلاجات وإعدادها في أوقات لاحقة.

«في السجن القديم -طرة شديد الحراسة - كان بعض المساجين اللي أهلهم مش بيزوروا ولا يستلموا طبلية بسبب بعد المسافة أو عدم قدرتهم على تكلفة الأكل يعتمدوا على طبلية التانيين .. كل أسرة ينفع تدخل طبلية بتعمل حساب مساجين تانين ممكن يوصل عددهم 40 أو 50 فرد ... دلوقتي ده بقى مستحيل، وغير القادرين بيعتمدوا على تعيين السجن بس»

محتجز سابق في سجن بدر 1

من المفترض أن «التعيين» هو الوجبات الثلاث التي يجب على وزارة الداخلية توفيرها يوميًا لكل «نزيل» بالسجون المصرية، حسب القرار رقم 691 لسنة 1998 وتعديلاته الإحدى عشر الصادرة على مدار السبع وعشرين سنة الماضية.[35] نشرت وزارة الداخلية تفاصيل كل وجبة تُلزم نفسها بتوفيرها للنزلاء دون مقابل بمختلف السجون، سواء كان النزيل صحيحًا أو مريضًا، أو امرأة حامل أو حتى طفلًا يرافق أمه المحتجزة في السجن. صدر آخر تعديل بخصوص وجبات المحتجزين العاديين (أي من غير المرضى أو الحوامل) في السجون في أكتوبر 2024، وشمل تعديل الكمية التي يحصل

35 تم تعديل القرار بموجب قرارات وزير الداخلية التالية: 78 لسنة 1999 - 3909 لسنة 2000 - 8533 لسنة 2000- 5926 لسنة 2005 - 856 لسنة 2009 - 150 لسنة 2011 - 1164 لسنة 2011- 545 لسنة 2015 - 468 لسنة 2017 - 184 لسنة 2023- 2069 لسنة 2024.

عليها الفرد في المرة الواحدة من الأصناف التالية:

الوجبة	الأصناف والكميات المُعدلة في قرار وزير الداخلية
الإفطار	1. تقليل الحلاوة الطحينية من 50 جم إلى 30 جم يحصل عليها الفرد في وجبة الإفطار 4 مرات فقط في الأسبوع بعدما كانت توزع يومياً 2. زيادة مرات الحصول على الفول(50 جرام) إلى أربع مرات بعدما كان مرتين فقط أسبوعياً 3. زيادة عدد مرات الحصول على البيض (بيضتان) ثلاث مرات أسبوعياً بدلًا من مرتين 4. إضافة 100 جرام من الخضراوات الطازجة ثلاث مرات أسبوعياً
الغداء	1. تقليل كمية الأرز أو المكرونة من 100 جم إلى 75 جم يومياً 2. تقليل كمية زيت الطعام من 30 جم إلى 20 جم يومياً 3. تقليل كمية خضار الطهي المصروفة في الأسبوع من 1050 جرام موزعة على 7 وجبات إلى 600 فقط موزعة على وجبتين 4. زيادة حصة الفاصوليا أو اللوبيا (75 جرام) من مرة إلى 4 مرات أسبوعياً 5. في حالة عدم توافر اللحوم بالأسواق يتم تقديم ما يوازي الكمية المقررة من الأسماك أو الدجاج أو البط أو عدد 3 بيضات، أو 75 جم بقول.
العشاء	1. إضافة 110 جرام زبادي مرة واحدة أسبوعياً 2. إضافة 100 جرام من الخضراوات الطازجة مرة واحدة

وفقًا لوزارة الداخلية، صدرت هذه التعديلات بزيادة أو تقليل كميات الأطعمة التي من المفترض أن تقدم للنزلاء في السجون بعد الاطلاع على دراسة المعهد القومي للتغذية التابع للهيئة العامة للمستشفيات والمعاهد التعليمية.[36] بإجراء مقارنة سريعة بين الوجبات المذكورة في قرار الداخلية،

36 مقترح لشكل «أهرامات المجموعات الغذائية»، المعهد القومي للتغذية، وزارة الصحة والسكان، الإرشادات الصحية للأسرة المصرية، 2022: https://www.mohp.gov.eg/UserFiles/LibraryFiles/294384.pdf?csrt=10968877340562816047

وبين دراسة المعهد القومي، يتضح أن وجبات السجن «النموذجية» لا تقابل أصلًا الحد الأدنى للحصص الغذائية التي من المفترض أن يحصل عليها الفرد وفقًا للدراسة الحكومية. لكن هذه ليست المشكلة. المشكلة هي أن إدارة سجن بدر1 لا تأخذ نص قرار وزير الداخلية في الاعتبار. وفقًا للشهادات التي وصلت فريق المبادرة المصرية، لا يحصل المحتجزون في بدر1 سوى على وجبتين فقط في اليوم بدلا من ثلاث، ولا تفي الوجبتان باحتياج الفرد اليومي من السعرات الحرارية. أما جودة الطعام المتاح، فليست ثابتة. وكلما زاد عدد المحتجزين، قلت الكميات. فعلى سبيل المثال اشتكى المحبوسون احتياطيًا في مجمع بدر من أن وجبات التعيين لم تحتو على أي بروتين حيواني منذ أسبوعين، وذلك وفقًا لأحد المحامين الذين حضروا جلسة التجديد المنعقدة عن بُعد يوم 27 ديسمبر 2022. ولم تتوفر الوجبات الخاصة بأصحاب الأمراض المزمنة، وفقًا لشهادة محتجزين سابقين، إلا في يناير 2023 (بعد عام كامل من التشغيل التجريبي للسجن). أما في زنزانة التأديب، بعض «العناصر» -أي السجناء الذين يصنفهم الأمن الوطني باعتبارهم أكثر خطورة- لا يُصرف لهم أي شيء على الإطلاق، وفي أحسن الأحوال يحصلون على وجبة واحدة في اليوم مكونة من رغيف خبز وملعقة من الجبن أو قالب حلاوة صغير، وتلقى لهم هذه الوجبة من الفتحة السفلية للباب.

> **«أول كام شهر كانوا الناس في حالة جوع بسبب إن الزيارات بعيدة والكانتين مقفول والتعيين القليل»**
>
> **محتجز سابق في بدر 1**

الكانتين هو أحد المصادر الرئيسية التي لا غني عنها من أجل توفير المكونات الغذائية الضرورية وأساسيات النظافة والمعيشة التي لا يوفرها السجن. إلا أن الكانتين لم يكن متاحًا في كل الأوقات[37]. فعلى سبيل المثال يشتري المحتجزون ببدر 1 المياه من الكانتين، لأن المياه التي تصل الزنازين لا تصلح للشرب أو لأغراض النظافة. قال محتجز سابق في سجن بدر 1 لفريق المبادرة المصرية:» كنا معتمدين على مياه الكانتين لكن تم إغلاقه لمدة شهرين كاملين بدعوى إن في مشكلة في الحسابات. فاعتمدنا في الشرب على مياه الحنفية السيئة».

37 مرجع سابق

عندما عاد الكانتين للعمل، أصبح مسموحًا للمحتجز أن يشتري احتياجاته مرة واحدة كل أسبوع، بينما المحتجزين «العناصر» لا يسمح لهم سوى مرة واحدة كل شهر. ويكون على المحتجز أن يكتب طلباته مهما كانت، في ورقة يسلمها «للمسير» الذي يعرضها بدوره على ضابط الأمن الوطني المسؤول والذي يقرر إن كان سيُسمح للمحتجز بالشراء أم لا.

في حال سُمح للمحتجز بالشراء، ستواجهه مشكلة أخرى، وهي غياب الرقابة على الأسعار التي ترتفع بنسبة 25% - على أقل تقدير- عن أسعار السوق. شكى المحتجزون السابقون وأسر المحتجزين الحاليين ممن قابلهم فريق المبادرة المصرية من أن الكانتين أسعاره مرتفعة جدًا، بينما لا يقدر المحتجز الاستغناء عنه بسبب منع إدارة السجن دخول الكثير من الأشياء في الطبلية ليصبح السجين مجبرًا على الاعتماد على الكانتين الذي افتُتح في نوفمبر 2022 . وفي تحكم غير مسبوق في أصغر تفاصيل حياة المحتجزين، أصبحت الملابس أيضا تباع داخل السجن ويمنع الأهل من توفيرها لذويهم، وهي ممارسة لم تشهدها السجون القديمة أبدًا، وبالتالي لن يستطيع شراء الملابس من الكانتين إلا السجين القادر ماديًا بطبيعة الحال. في مقابلة مع فريق المبادرة المصرية، يقول محام يشكل حلقة الوصل بين موكله المحبوس احتياطيًا في بدر، وأسرته الممنوعة من زيارته: «اللى كان يحتاج 500 [جنيه] بقى يحتاج 1000 أو 2000 زيادة.»

التعليم والاطلاع

«بسبب الحرمان من دخول الكتب والمجلات والراديو فكرنا نسجل له في الدراسات العليا في جامعة تسمح بانتسابه لها، وبالتالي السجن يوافق على دخول الكتب باعتباره طالب، لكن حتى بعد ما اتسجل، كتب الجامعة مش بتدخل لأنها مش بالعربى.. وماعرِفش يذاكر والمكتبة ميعرفش مكانها فين»

زوجة سجين سابق في «بدر 1»

كفل المشرع حق المحتجزين في السجون المصرية في مواصلة تعليمهم، والقراءة الاطلاع على الأحداث الجارية.[38] وأعلنت الداخلية أن مجمع بدر يضم فصولًا للتعليم الفني ومكتبة، لكن الواقع مختلف. لا تأخذ وزارة الداخلية في اعتبارها قانون تنظيم السجون ولا نص القاعدتين رقم 63 و 64 من قواعد مانديلا بشأن إتاحة القراءة والاطلاع، حيث تتعسف إدارة سجون بدر - أغلب الأحيان- وترفض دخول الصحف والمجلات التي تجلبها أسر المحتجزين لهم على نفقتهم الخاصة. ويواجه عدد من الطلبة في بدر1 صعوبة في استكمال دراستهم -خاصة العليا- بسبب تعقيد الإجراءات في بعض الأحيان، إلى جانب حرمانهم من الحصول على الكتب والمذكرات أو حتى دخول المكتبة.

بات الراديو هو مصدر المعلومات الوحيد المتبقي أمام المحتجزين، لكن بعضهم يُحرم من اقتنائه لأسباب تبدو في الكثير من الأحيان مزاجية أو لقرارات أمنية لا علاقة لها بقانون تنظيم السجون أو اللائحة الداخلية للسجون. وفي حال سُمح للمحتجز باستحضار راديو، سيواجه مشكلة ضعف الإشارة بسبب موقع مجمع سجون بدر. أما الكتب، فسبق وأبلغت إدارة بدر1 الأهالي أن شرط السماح بدخولها هو أن تكون باللغة العربية، ولها رقم إيداع. لكن الوضع يختلف من مسجون لآخر، حيث تخضع الكتب لرقابة ضباط الأمن الوطني، الذين يفحصون محتواها قبل الموافقة عليها أو رفضها، ولا تُخطر الأسر بسبب رفض دخول الكتب، أو إن كانت هناك معايير لهذه الرقابة من الأساس. ووفقًا لكافة المقابلات التي أجراها فريق المبادرة المصرية بشأن بدر 1، فإن أحدًا لم يدخل المكتبة منذ افتتاح السجن، خاصة في ظل عدم تحديد موعد يومي لزيارتها.

38 قانون تنظيم السجون (المواد 28 32-) واللائحة الداخلية للسجون

«من 8 سنين وقت القبض عليه كان قاصر وكان مسموح لنا نزوره. بعد بلوغه 18 -بلغها بعد سنة من حبسه- نقلوه لـ «شديد الحراسة» ومن بعده «بدر 3» [و]اتمنعت الزيارة وبدون جوابات. حتى الكتب أو خروج للامتحانات ممنوع، لدرجة إنه اتفصل وبقى صعب يكمل تعليمه لأنه استوفى الحد الأقصى المسموح له برسوبه. شاب بعد ما اتقبض عليه وهو قاصر بعد ما يخلص مدته هيكون غير صالح لأى حاجة، فقد القدرة على التواصل مع اللى حواليه وهيبقى غير متعلم»

والد محتجز حالي في بدر 3

أما في سجن بدر 3، أكدت الشهادات التي حصلت عليها المبادرة المصرية من أسر ومحامي المحتجزين أن كلًا من الزيارة والطبلية شبه ممنوعتين، وهو ما يعني بالتبعية أن المحتجز في بدر 3 لا يمكنه الحصول على راديو أو كتب من أي نوع. تمنع إدارة سجن بدر 3 المحتجزين تمامًا من حقهم في القراءة والاطلاع. فعلى سبيل المثال، قضى المحامي الحقوقي إبراهيم متولي أكثر من ثلاث سنوات داخل بدر 3، وحتى كتابة هذا التقرير لم يُسمح لمتولي بقراءة أي كتاب أو جريدة.

بسبب استنفاذه كل سنين الرسوب وبرغم تقديم الشكاوى والتظلمات بقى مينفعش يتسجل في جامعة ومضطر يعيد ثانوية عامة من تاني»

والد محتجز سابق في بدر 3

في بعض الأحيان تنعقد لجان امتحان لطلبة الجامعة داخل مجمع سجون بدر. يخضع للامتحانات عدد من نزلاء بدر، وعدد آخر يتم ترحيلهم مؤقتًا من سجون أخرى إلى مجمع سجون بدر خلال فترة الامتحانات. إلا أن الخضوع للامتحان لا يعني أن الطلبة تتعلم بالفعل، حيث لا يتم إبلاغهم بجدول الامتحانات حتى يتمكنوا من الاستعداد، ولا يسمح لهم بالحصول على كافة الكتب والمراجع المتعلقة بدراستهم - خاصة عندما تكون بلغة أجنبية- وأوضح أحد المحامين الحاضرين في جلسة تجديد الحبس المنعقدة يوم 16 فبراير 2023 أن عددًا من المتهمين المودعين بسجن بدر 1 شكوا لدائرة الإرهاب

التي نظرت التجديد من حرمانهم من الحصول على أية مذكرات أو كتب دراسية. أما طلبة الكليات العملية كالطب والهندسة فيصبح من شبه المستحيل استكمال دراستهم أثناء حبسهم - الاحتياطي في أحيان كثيرة - لأن الجامعات تمتنع عن إرسال اللجان للسجون، خاصة في الامتحانات الشفوية. يمكن تفادي كل هذه المشاكل بسهولة، وتمكين المحتجزين من حقهم في التعليم المكفول بنص المادة 19 من الدستور المصري، وذلك إما بإخلاء سبيل الطلاب المحبوسين احتياطيًا على ذمة قضايا طالما لم تتم إدانتهم، أو على أقل تقدير الاستفادة من «التطور التكنولوجي» في إتاحة المواد و الدروس أو المحاضرات أو عقد الامتحانات الشفوية إلكترونيًا، أسوة بجلسات تجديد الحبس الاحتياطي التي تنعقد عبر خاصية الفيديو كونفرنس. غير أنه لا يوجد أي استخدام موثق حتى الآن لتكنولوجيا الاتصال عن بعد يسهل أو يسمح للمتهمين والمتقاضين بالنفاذ لحقوقهم، فتقنية الفيديو كونفرنس في واقع الأمر لا تستخدم إلا في تسهيل وتسريع النظر في أوامر الحبس بالشكل الذي يضيق على المحبوسين احتياطيًا ويقوض من حقوقهم القانونية.

الرعاية الصحية

«النزول للعيادة محتاج خناقة، وكتير بنطلبهم في التليفون (الانتركوم المثبت داخل الزنزانة) علشان في حالة تعبانة ... اللي بيرد بيقول بلغت لكن بدون رد حقيقي»

محتجز سابق في بدر 1

منذ كانت مقرات الاحتجاز تسمى سجونًا أو حتى بعدما أصبحت «مراكز إصلاح وتأهيل»، فإنها مازالت تفتقر إلى وجود آلية واضحة لحصول المحتجز على الرعاية الصحية، لأن الوصول إلى مقدمي الخدمات الصحية في أماكن الاحتجاز المصرية لا يتم إلا من خلال حراس الزنازين، أي أن العلاج مرهون بموافقتهم على فتح باب الزنزانة والتعاطي مع المسجونين والسماح بعرضهم على طبيب السجن، الأمر الذي يعرض حياة عدد من المحتجزين في مجمع بدر للخطر.[39] إلى جانب ذلك، أوضحت الشهادات التي تلقتها المبادرة المصرية أن الأوضاع المعيشية داخل سجون بدر تفتقر للمقومات التي من شأنها حماية صحة المحتجزين؛ فصعوبة الحفاظ على النظافة الشخصية، إلى جانب الحرمان من التعرض للشمس والتهوية الكافية، ومحدودية التغذية المتاحة، كل تلك العوامل تجعل المحتجز عرضة لضعف عام في صحته، مما يزيد من احتمالية إصابته بقائمة من الأمراض المختلفة، أو مضاعفة ما يعانيه بالفعل من أمراض. لم يختلف هذا الوضع كثيرًا في السجون الحديثة التي خصصت ميزانية عملاقة لإنشائها، والتي يبدو أنها أنفقت على إنشاء صروح ضخمة عالية التأمين وبنية تحتية تكنولوجية تسمح بالمراقبة على مدار اليوم، ولكن بنفس التصميمات التي تنتقص من آدمية المحتجزين وتؤثر بالسلب على صحتهم البدنية والنفسية.

39 المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، الصحة في سجون مصر، بحث ميداني عن محددات الصحة داخل عالم السجون المغلق، 17 يونيو 2014: https://eipr.org/press/2014/06/%D9%81%D9%8A-%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D9%84%D9%84%D9%85%D8%A8%D8%A7%D8%AF%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%AD%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D8%B6%D8%A7%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%AD%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-16-%D8%B3%D8%AC%D9%86%D9%8B%D8%A7-%D9%88%D9%85%D8%B1%D9%83%D8%B2%D9%8B%D8%A7-%D9%84%D9%84%D8%B4%D8%B1%D8%B7%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D8%B6%D8%A7%D8%B9

هناك قائمة من المشكلات القانونية المتعلقة بتنظيم الرعاية الصحية للمحتجزين، حيث لا يضمن قانون تنظيم السجون ولائحته الداخلية وجود عدد كافٍ من الأطباء في كل التخصصات،[40] على عكس ما توجه به المادة 25 من قواعد نيلسون مانديلا. بالإضافة لذلك، لا يتمتع طبيب السجن بالاستقلالية الكافية، فهو ضابط وله رتبة قبل أن يكون طبيباً،[41] وبالتالي يتبع إدارة السجن التي يكون من حقها الإشراف والرقابة وتوقيع الجزاء عليه. وفي الوقت نفسه، هو الشخص الذي من المفترض أن تكون تقاريره هي الفيصل في تحديد مسؤولية السجن عند تعرض أي محتجز لانتهاك أو تهديد لسلامته، الأمر الذي لا يضمن ألا تكون هذه التقارير مكتوبة دون ضغط أو انحياز. ولا ينص القانون المصري على وجوب وجود جهاز طبي تعاونه هيئة تمريض، ولم يشر إلى ضرورة الالتزام بوجود طبيب أسنان.[42]

عند افتتاحه، أعلنت وزارة الداخلية أن مجمع سجون بدر يحتوي على مركز طبي متقدم مجهز «بأحدث الوسائل والمعدات الطبية»، لكن يبدو أن هذا المركز لا يستفاد منه كما يجب، وفقًا لشهادات محتجزين سابقين وشكاوى رسمية لمحتجزين حاليين. فهناك بطء في الاستجابة لطلباتهم المتعلقة بحقهم الدستوري في الحصول على الرعاية الصحية المناسبة، سواء كانت هذه الطلبات بسيطة، أو كانت حالتهم طارئة.

40 المواد 24، 25، 26،14 من قرار وزير الداخلية رقم 79 لسنة 1961 باللائحة الداخلية للسجون: https://sites.google.com/view/rpdelic/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B4%D8%B1%D9%8A%D8%B9%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%8A%D8%A9/%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%A7%D8%A6%D8%AD%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%A7%D8%AE%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%85%D8%B1%D8%A7%D9%83%D8%B2-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B5%D9%84%D8%A7%D8%AD-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%A3%D9%87%D9%8A%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%B9%D9%8A#h.r0uqxljckb58

41 الحساب الرسمي لوزارة الداخلية المصرية على يوتيوب، «تنظيم احتفالية للإعلان عن بدء التشغيل التجريبي لعدد 3 مراكز إصلاح وتأهيل جديدة» 21 مارس 2023: https://www.youtube.com/watch?v=ymX6rKmk5W4

42 المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، ومركز النديم لمناهضة العنف والتعذيب، «يا تعالجوهم يا تفرجوا عنهم، الإهمال الطبي في السجون جريمة» 21 مايو 2017: https://eipr.org/publications/%D9%8A%D8%A7-%D8%AA%D8%B9%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%88%D9%87%D9%85-%D9%8A%D8%A7-%D8%AA%D9%81%D8%B1%D8%AC%D9%88%D8%A7-%D8%B9%D9%86%D9%87%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%87%D9%85%D8%A7%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B7%D8%A8%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%AC%D9%88%D9%86-%D8%AC%D8%B1%D9%8A%D9%85%D8%A9

قال أحد المحامين الحاضرين لجلسة تجديد الحبس الاحتياطي المنعقدة أمام دائرة الإرهاب في بدر يوم 3 يناير 2023 إن عددًا من المتهمين المعروضين والمحتجزين بسجن بدر3 قالوا للقضاة إن أحد زملائهم المحتجزين «جاله نوبة قلبية وفضلوا 12 ساعة يخبطوا على باب العنابر ولم يفتح لهم ولا نقل المريض للمستشفى». وخلال جلسة تجديد الحبس المنعقدة يوم 31 أكتوبر من العام نفسه، طلب المتهم (ر أ ع) من القضاة التدخل لعرضه على طبيب بسبب تعرضه لآلام في القلب، إلا أن طلبه قوبل بالتجاهل.

«الأطباء أحسن من شديد الحراسة لكن نادرا ما الطبيب المختص هو اللى يكشف عليك .. مفيش أدوية كلها مسكنات. الأدوية يكتبها لك والأهالي توفرها .. لو حظك حلو السجن هيسمح بدخولها»

محتجز سابق في بدر 1

وفقًا لأحد المحامين الحاضرين لجلسة النظر في تجديد الحبس الاحتياطي المنعقدة يوم 31 أكتوبر 2022، أمام دائرة الإرهاب في بدر، طلب عدد كبير من المحبوسين في سجن بدر 3 من القاضي أن يتدخل ليقوم السجن بتوفير أدوية ومراهم طبية. وفي الجلسة نفسها، قال أحمد أبو بركة -المحتجز منذ 10 سنوات والممنوع تمامًا من الزيارة منذ خمس سنوات وقتها- إنه عانى من أعراض فيروس كورونا لثمانية أيام قبل الجلسة، لكن إدارة السجن رفضت عرضه على المستشفى.

أكد محتجزون سابقون للمبادرة المصرية أن على الرغم من حداثة الإنشاءات فما زالت الرعاية الطبية المتوفرة داخل سجون بدر قاصرة عن الوفاء باحتياجات المحتجزين، وتقتصر في أغلب الأحوال - كما كان الوضع في السجون القديمة- على تقديم المسكنات بغض النظر عن الشكوى المرضية. أما باقي الأدوية اللازمة للعلاج، يوفرها الأهل في أغلب الأحيان على نفقتهم على أمل السماح بدخولها في الزيارة أو الطبلية. وحتى عندما يصف الطبيب الدواء اللازم ويحضره الأهل، فإن هذا لا يعني أن المحتجز المريض سوف يحصل على هذه الأدوية بسهولة. يوم 8 أغسطس 2023 أثبت المتهم (م. ن) في محضر جلسة تجديد حبسه أمام نيابة أمن الدولة، أنه وبعدما طلب أكثر من مرة، تم عرضه على مدير المستشفى، والذي بدوره وصف العلاج المناسب لحالته. لكن إدارة سجن بدر3 رفضت تسليم العلاج ونظارة طبية أحضرها الأهل مع «الطبلية» للمحتجز لأسابيع دون مبرر، قبل السماح أخيرًا بدخولها.

حالة إيهاب جحا كانت مختلفة، حيث قضى خمس سنوات قبل وفاته رهن الحبس الاحتياطي بمخالفة القانون على ذمة القضية 1358 لسنة 2019، قضى منها عامين في سجن بدر 1. عانى جحا خلال حبسه من مضاعفات مرض السكري، ثم أصيب بتراكم السوائل على رئتيه. سمحت إدارة سجن بدر 1 بخضوعه لعملية البزل الرئوي مرتين، ولكن هذه العملية يجب تكرارها كل مدة زمنية معينة (حسب حالة المريض) لفترة طويلة، لم تسمح إدارة سجن بدر 1 بعد ذلك بإجراء بزل من جديد واكتفت بإعطائه مضادات حيوية فقط، الأمر الذي تسبب في تراجع صحته بشكل ملحوظ، وأصبح بعد ذلك قعيدًا لا يستطيع الحركة بشكل مستقل. ثم تم «تغريب» جحا من بدر ونُقل إلى سجن برج العرب في أغسطس 2024، وتوفي بعدها بأقل من شهرين.[43]

وفي الوقت الذي لم تتمكن فيه المبادرة المصرية للحقوق الشخصية من الوصول إلى شهادات عن أوضاع المحتجزين في سجن بدر 2، انتشرت أخبار خلال 2024 عن مواطن إيطالي يدعى أندريا باسيري (31 عامًا)، ألقي القبض عليه في أغسطس 2023 بعد العثور بحوزته على كمية من الحشيش خلال زيارته للأهرامات[44] واحتُجز في بدر 2، وقالت أسرته إنها تخشى على حياته لأنه «في وضع صحي صعب. يتألم وتساقط شعر رأسه». أعلنت الأسرة أن باسيري اضطر للخضوع لجراحة الزائدة الدودية في مستشفى السجن، ليعود بعد ذلك مباشرة لزنزانة مزدحمة، وأبلغ المحبوس الإيطالي أسرته في رسالة أن مقر احتجازه حينها كان «يمتلئ بالبراز والبول والحشرات. لم يكن عليَّ من ملابس، سوى سروال داخلي».[45]

43 المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، موت إيهاب جحا بسبب الإهمال الطبي بعد خمس سنوات من الحبس الاحتياطي، 6 نوفمبر 2024: https://eipr.org/press/2024/11/%D9%85%D9%88%D8%AA-%D8%A5%D9%8A%D9%87%D8%A7%D8%A8-%D8%AC%D8%AD%D8%A7-%D8%A8%D8%B3%D8%A8%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%87%D9%85%D8%A7%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B7%D8%A8%D9%8A-%D8%A8%D8%B9%D8%AF-%D8%AE%D9%85%D8%B3-%D8%B3%D9%86%D9%88%D8%A7%D8%AA-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%A8%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AD%D8%AA%D9%8A%D8%A7%D8%B7%D9%8A

44 Il Messaggero, Italian Citizen Luigi Giacomo Passeri Faces Life Sentence in Egypt Amid Allegations of Drug Trafficking, 21 August 2024: https://www.ilmessaggero.it/en/italian_citizen_luigi_giacomo_passeri_faces_life_sentence_in_egypt_amid_allegations_of_drug_trafficking-8308651.html?refresh_ce

45 أميرة الطحاوي، المنصة، أسرة محتجز جنائي إيطالي في مصر تشكو «سوء معاملته»، 15 يوليو 2024، رابط: https://manassa.news/news/18479

بموجب المادة 36 من قانون تنظيم السجون، من المفترض أن يتم الإفراج الصحي عن أي محكوم عليه يرى طبيب السجن أنه « مصاب بمرض يهدد حياته بالخطر أو يعجزه عجزاً كلياً». يتم الإفراج وفقًا للقانون بعد أن يشترك مدير إدارة الخدمات الطبية للسجون والطبيب الشرعي في فحص المريض، ويتم تنفيذ الإفراج بعد اعتماد القرار من مساعد الوزير لقطاع مصلحة السجون وموافقة النائب العام. الإفراج الصحي لا يعني أن المحكوم عليه سيتوقف عن تنفيذ عقوبته، لكن يعني أنه سيتم السماح له بالإقامة في محل سكنه المعلوم ليتلقى الرعاية المناسبة ويتعافى. وتنص المادة على قيام طبيب الصحة بالكشف على المُفرج عنه مرة كل ستة أشهر وتقديم تقرير عن حالته لمصلحة السجون للوقوف على إمكانية استمرار الإفراج الصحي أم وقفه ليعود لمحبسه، على أن يتم خصم مدة الإفراج الصحي التي حصل عليها المحكوم عليه من إجمالي مدة العقوبة. أما المحبوسون احتياطيًا الذين لم يدانوا بجريمة، فليس من المنطقي انتظار تدهور أحوالهم الصحية للحد الذي يشكل تهديدًا لحياتهم، لأن الحبس الاحتياطي إجراء احترازي في ذاته، إذًا من المفترض أن يكون الأمر سهلًا لأن كل ما يحتاجه المتهم المريض هو قرار بإخلاء سبيله من النائب العام أو وكيل النيابة المحقق في القضية أو من المحكمة التي تنظر في تجديد أوامر الحبس، لكن هذا القرار لا يصدر في حالات كثيرة.

عادة ما تستغرق إجراءات العفو الصحي عن المحكوم عليهم وقتًا طويلًا، ومشكلتها أنها مرهونة تمامًا بقرار الأطباء التابعين لوزارة الداخلية وإدارة السجن. وعليه، لم يحصل الدكتور عبد المنعم أبو الفتوح (71 عاما) المسجون في بدر 1 على إفراج صحي، رغم أن حالته حرجة ويحتاج للرعاية بشكل مستمر، وبدلًا من ذلك أُعيد اتهامه على ذمة قضية جديدة باتهامات مشابهة للاتهامات التي حكم عليه فيها بالفعل[46].

تعرض أبو الفتوح منذ احتجازه في 2018 لأزمات قلبية متكررة، فضلًا عن معاناته من تضخم في البروستاتا كان مقررًا علاجه بتدخل جراحي قبل القبض عليه. استمر حبس الفتوح احتياطيًا لمدة تخطت

46 المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، «مداواة الانتهاكات بالمزيد منها: مصر تطلق أكبر موجة من المحاكمات السياسية لآلاف المعتقلين،» 4 مايو 2025، رابط: https://eipr.org/press/2025/05/%D9%85%D8%AF%D8%A7%D9%88%D8%A7%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D9%87%D8%A7%D9%83%D8%A7%D8%AA-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B2%D9%8A%D8%AF-%D9%85%D9%86%D9%87%D8%A7-%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D8%AA%D8%B7%D9%84%D9%82-%D8%A3%D9%83%D8%A8%D8%B1-%D9%85%D9%88%D8%AC%D8%A9-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AD%D8%A7%D9%83%D9%85%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D8%A2%D9%84%D8%A7%D9%81

الحد الأقصى القانوني رغم أن محاموه سبق وتقدموا ببلاغ رقم 8840 لسنة 2019 للمطالبة بالتدخل العاجل لإنقاذه من الإهمال الطبي. وبعد الحكم عليه بالسجن لمدة 15 عامًا، يستمر احتجازه رغم أن حالته تستلزم إفراجًا صحيًا. بعد أربعة شهور كاملة من نقله إلى سجن بدر 1 في 2022، عُرض أبو الفتوح على طبيب السجن لأول مرة. طلب أبو الفتوح بعد ذلك أن يُعرض على أطباء مختصين في القلب والمسالك البولية والجهاز الهضمي والأعصاب. وبعد مرور شهرين على هذا الطلب، لم يُعرض سوى على طبيب أمراض القلب فقط، دون تدخل طبي حقيقي. تجدر الإشارة إلى أن وضع أبو الفتوح الحالي يجعل منه مسنًا معرضًا للخطر بموجب نص المادة 24 من قانون رعاية حقوق المسنين رقم 19 لسنة 2024، حيث تمتنع إدارة سجن بدر 1 عن تقديم الرعاية الصحية والغذائية له، وهو الأمر الذي يعاقب عليه القانون ذاته.

أما المحامي إبراهيم متولي (61 عامًا) المحبوس احتياطيًا منذ سبتمبر 2017 وحتى صدور هذا التقرير في 2025، فيبدو أن تدهور حالته الصحية المستمر لم يكن سببًا كافيًا لإخلاء سبيله، رغم أنه خضع للفحص في محبسه السابق بسجن طرة شديد الحراسة 2 وطلبت أسرته دون جدوى نقله للمستشفى لإجراء تدخل جراحي عاجل لعلاجه من تضخم والتهاب شديد بالبروستاتا ولتجنب حدوث مضاعفات خطيرة. عانى متولي منذ نقله إلى سجن بدر من إهمال طبي، ساهم في تردي حالته الصحية. وفي جلسة النظر في أمر تجديد حبسه احتياطيًا المنعقدة يوم 17 ديسمبر 2024، لم يطلب متولي إخلاء سبيله رغم تخطيه الحد الأقصى القانوني، لكنه طلب فقط نقله من سجن بدر 3، حيث لا يتوفر العلاج اللازم لحالته، ولم يخضع للجراحة التي يحتاجها - وفقًا لطبيب السجن- منذ سنوات، رغم تقديم أسرته العديد من الطلبات لتمكينه من الحصول على الرعاية الصحية اللازمة له، حتى ولو على نفقته الخاصة.[47]

أحمد عبد الحميد عرابي (عامل) والذي مازال - حتى صدور هذا التقرير- محبوسًا احتياطيًا على ذمة

47 «بعد ما يقرب من أربع سنوات من الحبس الاحتياطي، حياة المحامي إبراهيم متولى في خطر!»، المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، نشر في 12 أكتوبر 2021، أخر زيارة في 12 مارس 2023: https://eipr.org/press/2021/10/%D8%A8%D8%B9%D8%AF-%D9%85%D8%A7-%D9%8A%D9%82%D8%B1%D8%A8-%D9%85%D9%86-%D8%A3%D8%B1%D8%A8%D8%B9-%D8%B3%D9%86%D9%88%D8%A7%D8%AA-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%A8%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AD%D8%AA%D9%8A%D8%A7%D8%B7%D9%8A%D8%8C-%D8%AD%D9%8A%D8%A7%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AD%D8%A7%D9%85%D9%8A-%D8%A5%D8%A8%D8%B1%D8%A7%D9%87%D9%8A%D9%85-%D9%85%D8%AA%D9%88%D9%84%D9%89-%D9%81%D9%89-%D8%AE%D8%B7%D8%B1

القضية 2094 لسنة 2022 لمدة تخطت الحد الأقصى القانوني، شهد إهمالًا طبيًا في كل من سجن بدر 1 وبدر 3. عرابي سبق وفقد عينه اليسرى في اشتباكات شارع محمد محمود بين متظاهرين وقوات الأمن عام 2011. في جلسة النظر في أمر تجديد حبسه المنعقدة أمام دائرة الإرهاب ببدر عبر الفيديو كونفرنس يوم 5 يناير 2023 اشتكى من إصابته بشرخ في عظام يده وأنه كل مرة كان يعرض فيها على طبيب المستشفى كان الطبيب يكرر وصف مسكنات له من دون عرضه على طبيب متخصص لتقديم الرعاية المناسبة لحالته. ظل عرابي بدون علاج، وفي جلسة تجديد الحبس التالية، والتي انعقدت يوم 2 فبراير 2023، قال إنه لم يُعرض حتى حينه على استشاري عظام وأعصاب بعد طلبه للمرة الرابعة، وبالرغم من تصريح النيابة له. وتقدم محاميه حينها بطلب لفتح التحقيق مع إدارة سجن بدر بشأن عدم تنفيذ قرارات النيابة بعرضه على الطبيب. ثم في جلسة تجديد حبسه يوم 5 يونيو 2023، ظهر عرابي حافي القدمين وحليق الرأس واشتكى للقضاة من نقله إلى مركز الإصلاح والتأهيل بسجن بدر3 منذ شهر كنوع من العقاب، بسبب اعتراضه على سوء المعاملة التي تلقاها من أحد المجندين في محبسه السابق بسجن بدر1 بعد طلبه توسيع القيود على معصميه. واشتكى من استمرار المعاملة السيئة التي يتلقاها في بدر 3. وبسبب ذلك تقدمت المبادرة المصرية للحقوق الشخصية ومؤسسة حرية الفكر والتعبير ببلاغ للنائب العام رقم 33043 لسنة 2023 للتحقيق في وقائع الاعتداء عليه والتحرش به أثناء نقله من سجن بدر 1 إلى بدر 3.[48] ولم يعلن عن التحقيق في هذا البلاغ حتى صدور هذا التقرير.

48 «بلاغ من المبادرة المصرية ومؤسسة حرية الفكر بشأن التعدي بالضرب والتحرش بأحمد عرابي في سجن بدر»، المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، 14 يونيو 2023:
https://eipr.org/press/2023/06/%D8%A8%D9%84%D8%A7%D8%BA-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A8%D8%A7%D8%AF%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D9%85%D8%A4%D8%B3%D8%B3%D8%A9-%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%83%D8%B1-%D8%A8%D8%B4%D8%A3%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%AF%D9%8A-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%B6%D8%B1%D8%A8-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D8%B1%D8%B4-%D8%A8%D8%A3%D8%AD%D9%85%D8%AF-%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D8%A8%D9%8A-%D9%81%D9%8A

إذا بلغت حالة المسجون المريض درجة الخطورة وجب على إدارة السجن أن تبادر إلى إبلاغ جهة الإدارة التي يقيم في دائرتها أهله لإخطارهم بذلك فوراً، ويؤذن لهم بزيارته.
وإذا توفي المسجون يُخطر أهله فوراً بنفس الطريقة وتسلّم إليهم جثته إذا حضروا وطلبوا تسلمها.
المادة 37 من قانون تنظيم السجون

مع بدء التشغيل الفعلي لمجمع سجون بدر، وخلال الربع الأخير فقط من عام 2022، توفي خمسة محتجزين على الأقل في سجن بدر3، جميعهم كانت حالتهم خطرة وتحتاج لرعاية طارئة. الوفيات الخمس وقعت بحسب المعلومات المتوفرة لأسباب تتعلق بحالتهم الصحية واحتياجهم للرعاية الطبية في ظل عدم التجاوب مع مطالبهم القانونية. واحد من أولئك الخمسة توفي بعد إضراب عن الطعام دام لشهرين. وبينما لم تتمكن المبادرة المصرية للحقوق الشخصية من التحقيق في ملابسات هذه الوفيات بشكل مستقل، فإن المعلومات والتقارير المتوفرة تظهر أن هذه الوفيات وغيرها مما وقع لاحقًا، كان من الممكن تفاديها بأشكال مختلفة، إما بتقديم الرعاية الصحية وتوفير ظروف احتجاز إنسانية، أو حتى بالإفراج الصحي أو إخلاء سبيل أولئك المحتجزين ممن لم يدانوا.

1 - السيد محمد عبد الحميد الصيفي (61 سنة، عامل بمسجد)

توفي الصيفي في مطلع أكتوبر 2022، بعد خمسة أيام فقط من إيداعه سجن بدر 3. كان الصيفي مريضًا بسرطان الأمعاء، ولم يتلق الرعاية الطبية اللازمة لحالته، ونُقل إلى مستشفى مجمع بدر قبل وفاته مباشرة. ألقي القبض على الصيفي من منزله بمحافظة الشرقية، بدعوى أنه محكوم عليه بالإعدام غيابيًا في القضية رقم 81 لسنة 2016 جنايات أمن الدولة العليا المعروفة إعلاميًا بقضية «اغتيال النائب العام». اللافت للنظر أن هذا الحكم الغيابي صدر في 2017، وطوال هذه السنوات التزم الصيفي بمباشرة عمله بوصفه عاملًا بمسجد بإدارة أوقاف ههيا بمديرية أوقاف الشرقية. أنهت الوزارة خدمته بعد هذا الحكم بعدة سنوات، قبل أن يُقبض عليه تمهيدًا لإعادة محاكمته حضوريًا.[49]

49 منظمة العفو الدولية، «مصر: السجن الجديد وحملة العلاقات العامة لن يخفيا الأزمة الحقوقية قَبْيل مؤتمر المناخ» 20 أكتوبر 2022: https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2022/10/egypt-new-prison-pr-gloss-ahead-of-cop27-cannot-hide-human-rights-crisis/

2 - علاء محمد عبدالغني السلمي (47 عامًا)

توفي السلمي في 1 نوفمبر 2022 بعد عدة أشهر من نقله إلى سجن بدر3. أُلقي القبض عليه في سبتمبر 2014، واحتُجز في سجن طرة شديد الحراسة 1 وصدر ضده حكم بالسجن المؤبد في 2019، في القضية رقم 610 لسنة 2014. قرر السلمي الدخول في إضراب مفتوح عن الطعام اعتراضًا على ظروف احتجازه. استمر هذا الإضراب لمدة شهرين لم يتلقى السلمي خلالها أي رعاية أو ملاحظة طبية، أو تجاوبًا مع مطالبه. انتهى إضراب السلمي بوفاته، أما أسرته الممنوعة من زيارته من 2017، فلم تعلم بوفاته إلا بعد ثلاثة أيام.[50]

3 - مجدى عبده الشبراوي (58 عاما – مدير مكتبة)

قبل شهور من وفاته في بدر 3 يوم 15 نوفمبر 2022، أصيب الشبراوي بفشل كلوي ولم يتلق الرعاية الصحية مناسبة. ألقي القبض على الشبراوي في 2020 على خلفية صدور حكم غيابى ضده بالسجن لمدة 15 عامًا في القضية رقم 2985 لسنة 2015 كلي شرق القاهرة، والمعروفة إعلاميًا بـ»فض اعتصام رابعة». احتجز وقتها في سجن طرة شديد الحراسة والمعروف باسم سجن «العقرب». أُيِّد الحكم على الشبراوي حضوريًا في 2022. سبق وتقدمت أسرته بطلبات لعلاجه على نفقتهم الخاصة وعرضه على الطبيب المختص، لكن طلباتهم قوبلت بالرفض بدعوى وجود مستشفى وصيدلية داخل السجن. منذ القبض عليه وحتى وفاته لم يكن مسموحًا للشبرواي بالزيارة أو التريض أو حتى الحصول على الأدوية اللازمة لعلاجه.[51]

4 - حسن دياب حسن (40 سنة)

يوم 28 نوفمبر 2022، أبلغ عدد من المحبوسين احتياطيًا في سجن بدر3 خلال جلسة تجديد حبسهم المنعقدة أمام دائرة الإرهاب أن زميلًا لهم يدعى حسن دياب قد توفي داخل زنزانته بعد غيبوبة

50 «الثاني في أقل من شهر.. وفاة مسجون في «بدر 3 » بعد إضرابه عن الطعام»، مدى مصر، 2 نوفمبر 2022: https://www.facebook.com/mada.masr/photos/a.564476860276121/5889027714487649

51 الجبهة المصرية لحقوق الإنسان، سجن بدر٣= سجن العقرب: ثلاث وفيات داخل السجن "الجديد" في أقل من شهرين بعد إهمال طبي، 23 نوفمبر 2022: https://egyptianfront.org/ar/2022/11/badrscorpion/#:~:text=%D8%A3%D9%85%D8%A7%20%D9%85%D8%AC%D8%AF%D9%89%20%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%A8%D8%B1%D8%A7%D9%88%D9%89%20

سكر استمر ست ساعات كاملة، رفضت خلالها إدارة سجن بدر الاستجابة إلى استغاثة زملائه الذين طلبوا إسعافه أو نقله إلى مستشفى السجن. حسن كان مواطنًا مدنيًا ينفذ عقوبة بالسجن صدرت ضده من المحكمة العسكرية. كان حسن من محافظة القليوبية، لكنه نفذ عقوبته في سجن المنيا شديد الحراسة، قبل أن يُنقل إلى سجن بدر 3 الذي مات فيه بعد أسابيع بسبب حرمانه من الرعاية الصحية حسب المعلومات المنشورة.[52]

5 - جهاد عبد الغني سالم (32 عامًا)

في 21 ديسمبر 2022، انتشرت أخبار عن وفاة سالم في المركز الطبي بمجمع بدر، بعد عام ونصف من إصابته بسرطان الفك والحلق. كان سالم قد قضى سبع سنوات من أصل 15 سنة حُكم عليه بها. سالم (أب لطفلين) رفضت إدارة سجن بدر 3 نقله إلى مستشفى أورام متخصص ليتلقى العلاج اللازم، واستمر احتجازه في مستشفى السجن، حتى وفاته.[53]

لا يمكن حصر أعداد الوفيات بدقة في مجمع سجون بدر بسبب صعوبة الوصول للمعلومات، فضلًا عن عزل أعداد غير معروفة بدقة من المحتجزين عن العالم الخارجي عن طريق منعهم من الزيارة لفترات مطولة، لكن الأكيد أن هذه الوفيات مرشحة للاستمرار لأن أسباب حدوثها لم تنقطع. في 2023، مات المحامي على عباس بركات (60 عامًا) الذي احتُجز من 2016 إلى 2022 قبل الحكم ببراءته، وبدلًا من الإفراج عنه، تم تدويره على قضية أخرى ليحبس احتياطيًا من جديد لمدة عام ونصف

52 مدى مصر، محامٍ: وفاة سجين رابع في «بدر 3» خلال شهرين، 29 نوفمبر 2022: https://www.facebook.com/mada.masr/posts/%D8%B4%D9%87%D8%AF-%D8%B3%D8%AC%D9%86-3-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AD%D8%AF--%D8%A8%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D8%B6%D9%8A-%D8%A7%D9%84-%D9%88%D9%81%D8%A7%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A7%D8%A8%D8%B9%D8%A9-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D9%86%D8%B2%D9%84%D8%A7%D8%A6%D9%87-%D9%85%D9%86%D8%B0-%D8%A7%D9%81%D8%AA%D8%AA%D8%A7%D8%AD%D9%87-%D8%A8%D8%B3%D8%A8%D8%A8-%D8%B6%D8%B9%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%B9%D8%A7%D9%8A/5967518353305251/

53 القدس العربي، «وفاة 4 معتقلين في سجون مصر خلال أسبوع... وأحدهم تمنى أن «يموت بين أبنائه»»» 27 ديسمبر 2022: https://www.alquds.co.uk/%D9%88%D9%81%D8%A7%D8%A9-4-%D9%85%D8%B9%D8%AA%D9%82%D9%84%D9%8A%D9%86-%D9%81%D9%8A-%D8%B3%D8%AC%D9%88%D9%86-%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D8%AE%D9%84-%D8%A7%D9%84-%D8%A3%D8%B3%D8%A8%D9%88%D8%B9-%D9%88%D8%A3/

العام قبل دخوله في غيبوبة كبدية انتهت بوفاته.[54] واستمر الوضع على ما هو عليه في 2024، لتصل الوفيات في مجمع سجون بدر إلى ثمان حالات على الأقل.[55]

هذا العدد من المتوفين، لأسباب طبية بالأساس سواء كانت ناتجة تقصير أو امتناع عن تقديم العلاج اللازم لحالاتهم الصحية، يرجح أن الإهمال الطبي في مجمع بدر ممارسة مؤسسية وأن الوفيات ليست حالات منفصلة وعارضة، خاصة وأن السجون المصرية تعاني من مشكلة مزمنة من ضعف الاستجابة الطبية وخاصة في الحالات الطارئة وفي أوقات بعينها بعد غلق العنابر، كان ينتظر أن تنتهي أو تتراجع هذه المشكلة بعد نقل المحتجزين إلى سجون حديثة متطورة تتباهي الدولة المصرية بإمكانياتها العديدة وعلى رأسها الإمكانيات الطبية. ورغم تلك المباهاة، جاءت أول وفاة موثقة داخل مجمع بدر بعد بضعة أسابيع فقط من انتقال المساجين إلى السجن الجديد في 2021، لتؤكد على أن المشكلة ليست في الإمكانيات والبنية التحتية وإنما في القرارات الأمنية بحرمان المحتجزين من الوصول إلى أبسط حقوقهم. كان يمكن إنقاذ حياة كثير من هؤلاء المحتجزين عبر اتباع القانون الذي يجيز الإفراج شرطياً عمن قضوا منهم نصف المدة المحكوم عليهم بها. وكان يمكن إخلاء سبيل المحبوسين منهم احتياطياً بدلاً من تركهم فريسة للمرض والموت بسبب سوء أوضاع احتجازهم في مجمع بدر الأمني. أما المشكلة الأخرى وهي التعنت في السماح للمحتجزين بالوصول إلى الخدمات والرعاية الطبية الموجودة داخل السجن بالفعل، فلا حل لها إلا إذا اقتنعت وزارة الداخلية بأن المساجين لهم حقوق محمية دستورياً لا تسقط لمجرد أنهم يقضون عقوبة بسلب حريتهم مؤقتًا، وأن ضباطها ومعاونيها هم موظفون عموميون مكلفون بإنفاذ القانون، لا بإيقاع عقوبات إضافية على المحتجزين.

54 المفوضية المصرية للحقوق والحريات، محبوس منذ 2016.. وفاة المحامي علي عباس بركات بعد تدهور حالته الصحية ونقله لمستشفى سجن بدر، 26 يونيو 2023: https://www.facebook.com/ecrf.net/posts/pf-bid0eYHMdztnCRQZB9udgYgrDJiaGfX8RzYGBzednzFxgehNqmMdE5Fb4nb5qwPiPnKul

55 المفوضية المصرية للحقوق والحريات، "فلسفة عقابية حديثة قديمة!".. تقرير حملة "لا تسقط بالتقادم" عن أوضاع الاحتجاز خلال 2024 https://www.ec-rf.net/%d9%81%d9%84%d8%b3%d9%81%d8%a9-%d8%b9%d9%82%d8%a7%d8%a8%d9%8a%d8%a9-%d8%ad%d8%af%d9%8a%d8%ab%d8%a9-%d9%82%d8%af%d9%8a%d9%85%d8%a9-%d8%aa%d9%82%d8%b1%d9%8a%d8%b1-%d8%ad%d9%85%d9%84%d8%a9/

التواصل مع العالم الخارجي

في 9 مارس 2020. وبالتزامن مع بدء تفشي وباء فيروس كورونا، انقطع أي تواصل للمحتجزين في السجون المصرية مع العالم الخارجي بعدما أعلنت وزارة الداخلية آنذاك أنها قررت «تعليق الزيارات بجميع السجون لمدة عشرة أيام حرصاً على الصحة العامة وسلامة النزلاء».[56] زادت الأيام العشرة التي قررتها وزارة الداخلية لوقف الزيارات حتى وصلت إلى خمسة أشهر لم يتواصل خلالها أي محتجز مع ذويه، باستثناء عدد قليل سُمح لهم بالتراسل مرات محدودة. في ذلك الوقت تقدمت المبادرة المصرية للحقوق الشخصية بطلب إلى نيابة أمن الدولة للسماح للباحث باتريك جورج المحبوس آنذاك بمجمع سجون طرة، بإجراء مكالمة تليفونية لذويه وفقًا لما تنص عليه المادة 38 من قانون تنظيم السجون، إلا أن إدارة السجن لم تستجب.[57]

وفي أغسطس 2020، أصدر وزير الداخلية قرارًا باستئناف الزيارات بالسجون، بضوابط جديدة تتماشى مع الإجراءات الاحترازية المتبعة حينها، لتكون الزيارة المصرح بها مرة واحدة شهريًا لكل نزيل بغض النظر عن موقفه القانوني، على أن تكون مدتها 20 دقيقة فقط. في بداية عمل مجمع

56 الصفحة الرسمية لوزارة الداخلية، فيسبوك، تعليق الزيارات بجميع السجون لمدة عشرة أيام حرصاً على الصحة العامة وسلامة النزلاء، 9 مارس 2020: https://www.facebook.com/photo.php?fbid=28647027402400 37&id=181662475210757&set=a.181676241876047

57 المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، مصلحة السجون ملزمة بتمكين المحتجزين من الاتصال هاتفيًّا مع ذويهم ومحاميهم، وعلى وزارة الداخلية وضع خطة لعودة الزيارات للسجون بعد انقطاع دام ثلاثة أشهر، 17 يونيو 2020: https://eipr.org/press/2020/06/%D9%85%D8%B5%D9%84%D8%AD%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%AC%D9%88%D9%86-%D9%85%D9%84%D8%B2%D9%85%D8%A9-%D8%A8%D8%AA%D9%85%D9%83%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AD%D8%AA%D8%AC%D8%B2%D9%8A%D9%86-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D9%84-%D9%87%D8%A7%D8%AA%D9%81%D9%8A%D9%91%D9%8B%D8%A7-%D9%85%D8%B9-%D8%B0%D9%88%D9%8A%D9%87%D9%85-%D9%88%D9%85%D8%AD%D8%A7%D9%85%D9%8A%D9%87%D9%85%D8%8C-%D9%88%D8%B9%D9%84%D9%89-%D9%88%D8%B2%D8%A7%D8%B1%D8%A9

السجون لم يسمح خلال تلك الزيارة بالتلامس المباشر وإن تغير هذا قليلًا في الآونة الأخيرة.[58] والمفارقة أن هذه الضوابط التي تم تطبيقها في الأصل تماشيًا مع إجراءات مواجهة الجائحة على مستوى الجمهورية، ما زال معمولًا بها في كل سجون الجمهورية، على الرغم من أنه بحلول عام 2021 كانت كل إجراءات مواجهة الجائحة قد توقفت بالكامل في المؤسسات الحكومية أو غيرها. وبعد خمس سنوات من الجائحة، لا يزال المحتجزون في السجون المصرية وحدهم دونًا عن أقرانهم في العالم كله تقريبًا يخضعون لإجراءات احترازية منطلقة من طوارئ صحية انتهت بالفعل، ولا يخضعون لها إلا في سياق التضييق على حقوقهم في الزيارة والتواصل. فعلى النقيض من القيود المفروضة على الزيارات بالسجون، هناك الكثير من أماكن الاحتجاز (في أقسام الشرطة بشكل خاص والتي لا تخضع لإدارة مصلحة السجون) التي يتكدس بها المحتجزون بحيث لا يستطيعون النوم إلا بالتبادل.[59]

58 محمود عبد الراضي، اليوم السابع، وزارة الداخلية تستأنف زيارات السجناء بضوابط احترازية للحماية من كورونا، 15 أغسطس 2020: https://www.youm7.com/story/2020/8/15/%D9%88%D8%B2%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%A7%D8%AE%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D8%B3%D8%AA%D8%A3%D9%86%D9%81-%D8%B2%D9%8A-%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%AC%D9%86%D8%A7%D8%A1-%D8%A8%D8%B6%D9%88%D8%A7%D8%A8%D8%B7-%D8%A7%D8%AD%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%B2%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%84%D8%AD%D9%85%D8%A7%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D9%86-%D9%83%D9%88%D8%B1%D9%88%D9%86%D8%A7/4929385

59 رئاسة مجلس الوزراء المصري، فيسبوك، اللجنة العليا لإدارة أزمة الأوبئة والجوائح الصحية تُخفف قيود «كورونا»، 27 مارس 2022: https://www.facebook.com/EgyptianCabinet/posts/%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%AC%D9%86%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D9%8A%D8%A7-%D9%84%D8%A5%D8%AF%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D8%A8%D8%A6%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%88%D8%A7%D8%A6%D8%AD-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%AD%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D9%8F%D8%AE%D9%81-%D9%81-%D9%82%D9%8A%D9%88%D8%AF-%D9%83%D9%88%D8%B1%D9%88%D9%86%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%85%D8%A7%D8%AD-%D8%A8%D8%A5%D9%82%D8%A7%D9%85/368052868698473/

الشكل القانوني لتواصل المحتجزين مع ذويهم يكون كالتالي:[60]

للمحبوسين احتياطيًا:

- 4 زيارات في الشهر بواقع زيارة أسبوعية مدتها 60 دقيقة (240 دقيقة شهريًا)
- الحق في إرسال خطابات في أي وقت
- الاتصال التليفوني لمدة لا تزيد على ثلاث دقائق بواقع مرتين شهريًا

للمحكوم عليهم:

- زيارتان في الشهر بواقع زيارة واحدة لمدة 60 دقيقة كل أسبوعين (120 دقيقة شهريًا)
- الحق في إرسال 4 خطابات شهريًا
- الاتصال التليفوني لمدة لا تزيد على ثلاث دقائق بواقع مرتين شهريًا بالتبادل أسبوعيًا مع موعد الزيارة

يُرخّص لمحامي المسجون في مقابلته على انفراد بشرط الحصول على إذن كتابي من النيابة العامة ومن قاضي التحقيق في القضايا التي يندب لتحقيقها، سواء أكانت المقابلة بدعوة من المسجون أم بناءً على طلب المحامي.

للنائب العام أو المحامي العام ولمساعد الوزير لقطاع مصلحة السجون أو من ينيبه، أن يأذنوا لذوي المسجون بزيارته في غير مواعيد الزيارة العادية، إذا دعت لذلك ضرورة.

العزلة المفروضة على المحتجزين في السجون المصرية عمومًا، وعلى المحتجزين في مجمع سجون بدر بشكل خاص، غير مسبوقة، حيث تخالف وزارة الداخلية منذ سنوات، وبشكل ممنهج، كلًا من قانون تنظيم السجون واللائحة الداخلية لتنظيم السجون والقاعدة 58 من قواعد نيسلون مانديلا التي توجه

60 قانون تنظيم السجون - الفصل الثامن (الزيارة والمراسلة) المواد 38 - 42؛ وقرار وزير الداخلية رقم 79 لسنة 1961 بشأن اللائحة الداخلية لمراكز الإصلاح والتأهيل المجتمعي، الفصل الخامس: الزيارة والمراسلة :https://sites.google.com/view/rpdelic/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B4%D8%B1%D9%8A%D8%B9%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%8A%D8%A9/%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%A7%D8%A6%D8%AD%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%A7%D8%AE%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%85%D8%B1%D8%A7%D9%83%D8%B2-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B5%D9%84%D8%A7%D8%AD-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%A3%D9%87%D9%8A%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%B9%D9%8A#h.r0uqxljckb58

بأهمية السماح للسجناء بالاتصال بأسرهم وأصدقائهم على فترات منتظمة. الزيارة مهمة للمحتجزين وأسرهم على حد سواء، هي منفذ المحتجزين الوحيد على العالم الخارجي، تسمح بتقليل عزلتهم، وتتيح للأسر الاطمئنان على أبنائهم، وللأطفال بالتواصل مع آبائهم أو أجدادهم المحتجزين.

«بالرغم أن السجن مش بعيد بالنسبة لى بحتاج أخرج من 6 ونص علشان أوصل 8 صباحا المشكلة مفيش مواصلات لازم اتفق مع حد يوصلني ودي تكلفة مش قليلة .. بعدها ممكن استنى اليوم كله علشان ألاقي مواصلة أو حد يقدر يوصلني لأقرب مواصلة موجودة».

زوجة سجين حالي في بدر 3

نفذت وزارة الداخلية، «توجيهات القيادة السياسية» ونقلت السجون الجديدة خارج «الأحوزة العمرانية»[61] لكن اختيار موقع مجمع سجون بدر شمال شرقي القاهرة، لم يتم بمراعاة وجود شبكة مواصلات عمومية تُسّهل على الأهل زيارة أبنائهم المحتجزين. ويمكن اعتبار اختيار موقع مجمع السجون، وإيداع أعداد من المحتجزين من محافظات بعيدة به، مخالفة في حد ذاته للقاعدة 59 من قواعد مانديلا التي ترسي أهمية أن يوزَّع السجناء، قدر المستطاع، على سجون قريبة من منازلهم.

المسافة ما بين ميدان التحرير بوسط القاهرة ومجمع سجون بدر تقدر بحوالي 65 كيلو مترًا، وبسبب عدم وجود مواصلات عامة أو حتى خاصة مباشرة، يصبح الوصول إلى مجمع السجون صعبًا، خاصة وأن الطريق إليه غير آمن أو مأهول، رغم أن عدد المترددين عليه بشكل منتظم ليس قليلًا، حيث يستقبل مجمع بدر بخلاف العاملين به، عددًا من أهالي المحتجزين المسموح لهم بالزيارة أو تسليم طبلية، إلى جانب المحامين الذين يباشرون أعمالهم يوميًا بمقر المحكمة الموجود داخل المجمع. وفي حال كان المتردد على مجمع سجون بدر لا يمتلك سيارة خاصة، سيكون الوصول إليه ممكنًا عن طريق استئجار سيارة خاصة، تصل أجرتها من وسط القاهرة إلى حوالي 800 جنيه ذهابًا وعودة في المرة الواحدة

61 الحساب الرسمي لوزارة الداخلية المصرية على يوتيوب، تنظيم احتفالية للإعلان عن بدء التشغيل التجريبي لعدد 3 مراكز إصلاح وتأهيل جديدة
21 مارس 2023: https://www.youtube.com/watch?v=rxWc_GtiI_c

-وقت صدور هذا التقرير للنشر- (و800 جنيهًا تعادل نحو 11% من إجمالي الحد الأدنى للأجور للعاملين بالقطاع الخاص بعد آخر تحديث).[62] أما إذا كان تدبير هذا المبلغ بشكل دوري أمرًا صعبًا(كما هو الحال للأغلبية) فالحل هو اللجوء إلى المواصلات العامة. أقرب محطة مواصلات عامة لمقر السجن إما محطة مترو أنفاق المرج والتي تبعد عن سجون بدر بمسافة تصل إلى 54 كيلو مترًا أو محطة مترو عدلي منصور التي تبعد عن السجن بمسافة 43 كيلومترًا. ومن هناك سيحتاج الفرد أن يستقل وسيلة مواصلات ثانية ليصل إلى الطريق الدائرى الإقليمى مدخل بدر - طريق العاشر من رمضان - ومن هناك سيكون عليه/ا البحث عن وسيلة مواصلات ثالثة لبوابة السجن أو المشي لمدة 20 دقيقة تقريبًا للوصول إلى البوابة الخارجية لمجمع السجون.

صورة 4: توضح الطريق الذي يسلكه الزائر/المحامي للوصول لبوابة السجن بعد استقلال أكثر من مواصلة للوصول إلى مدخل بدر

62 الهيئة العامة للاستعلامات، المجلس القومي للأجور يقرر رفع الحد الأدنى للأجور للعاملين بالقطاع الخاص إلى 7000 جنيه اعتبارًا من 1 مارس 2025، 9 فبراير 2025: https://www.sis.gov.eg/Story/297809/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%88%D9%85%D9%8A-%D9%84%D9%84%D8%A3%D8%AC%D9%88%D8%B1-%D9%8A%D9%82%D8%B1%D8%B1-%D8%B1%D9%81%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AF%D9%86%D9%89-%D9%84%D9%84%D8%A3%D8%AC%D9%88%D8%B1-%D9%84%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85%D9%84%D9%8A%D9%86-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B7%D8%A7%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%A7%D8%B5-7000-%D8%AC%D9%86%D9%8A%D9%87-%D8%A7%D8%B9%D8%AA%D-%D8%A5%D9%84%D9%89-1-%D9%85%D8%A7%D8%B1%D8%B3-8%A8%D8%A7%D8%B1%D9%8B%D8%A7-%D9%85%D9%86lang=ar#:~:text=%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3%20%D8%A7%-?2025D9%84%D9%82%D9%88%D9%85%D9%8A%20%D9%84%D9%84%D8%A3%D8%AC%D9%88%D8%B1%20%D9%8A%D9%82%D8%B1%D8%B1%20%D8%B1%D9%81%D8%B9,%D9%85%D8%A7%D8%B1%D8%B3%202025%2D%D8%A7%D9%84%D9%87%D9%8A%D8%A6%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85%D8%A9%20%D9%84%D9%84%D8%A5%D8%B3%D8%AA%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%85%D8%A7%D8%AA

تتباين المدد التي يحتاجها الأهل لحضور الزيارة، فمن داخل القاهرة يمكن أن يحتاج الفرد ما يزيد عن ساعة (في أحسن الظروف المرورية) للوصول للسجن. أما أهالي محافظات الدلتا على سبيل المثال، فقد يحتاجوا ما بين ثلاث إلى أربع ساعات للوصول، وهي المدة التي يمكن أن تتضاعف إذا كان الأهل قادمين من إحدى محافظات صعيد مصر. وفي محاولة لتقليل التكلفة المادية، يضطر الأهالي - ومن بينهم أطفال وكبار سن - إلى الذهاب للسجن في مجموعات واستئجار سيارات خاصة بالاشتراك، بينما ينتهي الأمر بتنازل عدد من الأهالي عن حقهم في الزيارة الدورية لطول المسافة وارتفاع تكلفة الزيارة. تجدر الإشارة إلى أن المحامين يواجهون صعوبة مشابهة. فالمجمع الأمني ببدر لا يضم خلف أسواره سجونًا فقط، بل أيضًا مجمع محاكم، ورغم أن وزارة الداخلية أشارت في فيلمها إلى أن المحاكم تخضع «لإدارة منفصلة»، إلا أن وجودها داخل «مجمع أمني» تابع لوزارة الداخلية يظل مخالفًا لنص المادة 5 من الدستور التي تؤكد على مبدأ «الفصل بين السلطات». ويكون على المحامين التواجد داخل مجمع بدر الأمني لدخول المحكمة، إما لحضور جلسات تجديد الحبس التي تنعقد إلكترونيًا، أو لحضور جلسات محاكمة. موقع المحكمة النائي يخلق عبئًا ماديًا مضاعفًا على المحامين، ما يضطر بعضهم إلى اللجوء لزملائهم - الذين يستطيعون الذهاب لبدر- للحضور نيابة عنهم.

صورة 5: لقطة من فيلم «بداية جديدة» من وزارة الداخلية توضح شكل إحدى قاعات الزيارة المشتركة داخل مجمع بدر الأمني

بعد الوصول إلى البوابة الخارجية لمجمع بدر، يبدأ الأهالي رحلة أخرى تستمر لساعات إضافية قبل أن يتمكنوا من رؤية ذويهم. عند الوصول يتعين عليهم تسجيل أسمائهم للحصول على دور والانتظار في الخارج في حر شديد صيفًا وبرد قارس شتاءً. وبعد مناداة أسمائهم يستقلون من المدخل الرئيسي أحد الأتوبيسات التي يوفرها مجمع بدر مقابل 10 جنيهات في المرة الواحدة، والتي توصلهم إلى بوابة أحد السجون المُودع بها ذووهم. لا تناسب هذه الأتوبيسات كبار السن ومن يحملون «الطبلية» أو أي احتياجات أخرى بسبب ضيق السعة والتكدس الشديد. بعد الوصول للسجن نفسه تبدأ سلسلة من التفتيشات، حيث يكون على الزائر سواء كان بالغًا أو طفلًا الوقوف في طابور ليتم تفتيشه على يد أحد الموظفين، ثم يتم فتح الأطعمة وتفتيشها، وتتكرر هذه العملية قبل الانتظار الأخير الذي يسبق الزيارة التي لن تتخطى العشرين دقيقة، وهي مدة الزيارة المختصرة التي ما زالت مطبقة منذ تنفيذ إجراءات جائحة كورونا سنة 2020، ولا تزال مطبقة حتى تاريخ نشر هذا التقرير رغم انتفاء أسبابها.

«الفيلم» الذي عرضته وزارة الداخلية عند افتتاح مجمع بدر تضمن لقطات لقاعة مخصصة للزيارة، شبيهة بقاعات الزيارة في الأفلام والدراما التلفزيونية. أفاد عدد من الأهالي الذين زاروا ذويهم في بدر 1 في قاعة مشابهة، بأن الزيارة تتم على مسمع أفراد الأمن بشكل مستمر، وبدون السماح بأي قدر من الخصوصية. تجدر الإشارة إلى أن ليس كل من يُسمح لهم بالزيارة يلتقون بأهلهم في هذه القاعة المعروضة في الفيلم الدعائي. تختلف الزيارة حسب الملف الأمني لكل محتجز، حيث من الممكن أن تتم الزيارة من خلال التليفون في كابينة زجاجية تفصل بين المحتجز وأهله (لم تعرضها وزارة الداخلية في الفيلم) أو في مكتب بحضور أحد الضباط. حكى نجل سجين حالي في بدر 3 للمبادرة المصرية أن الزيارة مسموحة لوالده لكن بتضييق واضح، إما في مكتب المأمور أو في الكابينة مما يجعل تواصله مع الزائرين من أسرته صعبًا، ويضيف: «أنا معرفش كل حاجة هو بيقابل محاميه وقت الجلسة لكن في تضييق كبير عليهم علشان يقدر يحكي له».

> **«اتمنع نهائي من الزيارة والجوابات .. والدته توفيت لكن مش عارفين نقوله ازاي وهيستقبل الخبر ازاي وهو في حالة صحية ونفسية وحشة جدًا.. خصوصًا وهو ممنوع من الجوابات والزيارة والكتب»**
>
> **نجل سجين حالي في بدر 3**

يسمح القانون المصري بحرمان المحتجز من أي تواصل بشري لمدد مفتوحة، حيث تُجيز المادة 42 من قانون تنظيم السجون منع الزيارة «منعاً مطلقاً أو مقيداً [...] في أوقات معينة، وذلك لأسباب صحية أو متعلقة بالأمن»، أما المادة 141 من قانون الإجراءات الجنائية فتمنح للنيابة العامة وقضاة التحقيق الحق في أن يأمروا «بعدم اتصال المتهم المحبوس بغيره من المسجونين وألا يزوره أحد وذلك بدون إخلال بحق المتهم بالاتصال دائماً بالمدافع عنه بدون حضور أحد». وفي الوقت الذي يسمح فيه القانون بمنع الزيارة إلى أجل غير مسمى، لم يخلق آليات واضحة تسمح بمراجعة هذه القرارات أو الاعتراض عليها، بل إن المحتجزين الممنوعين من الزيارة، لا يتُبلغون بسبب المنع أو مدته.

وفق شهادات الأهالي والمحامين، يُسمح لأغلب المحتجزين في بدر 1 بالزيارة، بغض النظر عن ظروفها سواء كانت في قاعة أو مكتب أو كابينة. أما المحتجزون في بدر 3، فسبق وأوضح المحبوسون احتياطيًا منهم خلال جلسة تجديد حبسهم عبر خاصية الفيديو كونفرنس المنعقدة يوم 3 يناير 2023 مثلاً أنهم جميعًا ممنوعين من الزيارة. وأوضح أحد المحامين الحاضرين للجلسة، أنهم اشتكوا من «وضعهم الذي لا يطاق» وأن عددًا منهم لا يعرفون شيئًا عن أهلهم طوال الفترة الماضية. لكن الدائرة المعنية بالنظر في أمر حبسهم آنذاك لم تستجب لشكواهم.

اطَّلعت المبادرة المصرية على نسخة من قرار إدارى صادر في 2022 عن مساعد وزير الداخلية لقطاع الحماية المجتمعية (مصلحة السجون سابقًا) موجه إلى مكتب النائب العام لمنع الزيارة عن المتهمين والمحكوم عليهم على ذمة عشرات القضايا، والمودعين آنذاك في سجن بدر 3 ملحق المزرعة وعنبر بمركز إصلاح وتأهيل «طرة 2». لم يحدد القرار مدة المنع، أو أسبابه بشكل مفصل، واكتفى بالإشارة إلى أن الأمر تطلب «منع الزيارة عن بعض العنابر ذات الخطورة الشديدة إمعانًا في إحكام السيطرة الأمنية ودعم الاستقرار» وهو الأمر الذي يطرح تساؤلات حول فاعلية أدوات «إصلاح وتأهيل» النزلاء، وإن كان هناك نية حقيقية لتأهيلهم، بدلًا من الاكتفاء بعقابهم حتى قبل إدانتهم.

في نهاية مارس 2023، تغير الوضع قليلًا بالنسبة لعدد من محتجزي بدر 3 الممنوعين من الزيارة. بعد انتشار أخبار عن اشتراك عدد من المحتجزين في السجن في إضراب عن الطعام، وشروع آخرين في الانتحار، نُقل ما بين 50 و60 محتجزًا إلى سجون أخرى، مثل سجن وادي النطرون 5، حيث تلقى أهالي عدد من المحتجزين في قطاع 1 و 3 و4 في السجن تفيد بإمكانية الزيارة في السجن

الجديد. وفي يونيو 2023 تواصلت إدارة سجن بدر3 هاتفيًا مع أسر عدد من المحتجزين وأبلغتهم بأن الزيارة مسموحة لهم، كما حددت لهم مواعيد محددة للزيارة. كان من بين هذه الأسر، أسرة المحامي الحقوقي إبراهيم متولي، وكانت هذه الزيارة في سجن بدر 3 هي الأولى منذ نقل متولي للسجن قبل عامين تقريبًا، وتمت الزيارة من خلال كابينة التليفون دون تواصل مباشر.[63]

ومع ذلك يظل هناك سجناء ممنوعون من تلقي الزيارة بالمطلق منذ تاريخ افتتاح مجمع سجون بدر، بعضهم كانت الزيارة ممنوعة عنهم لسنوات طويلة من الأصل قبل نقلهم لبدر. أفادت أسرة المتهم محمد فتحي رفاعة الطهطاوي، رئيس ديوان رئيس الجمهورية الأسبق محمد مرسي، المحبوس حاليًا على ذمة القضية رقم 1097 لسنة 2022 حصر أمن الدولة العليا في القطاع الثاني من سجن بدر 3, بأنه ممنوع من تلقي الزيارات منذ ما يزيد عن سبع سنوات، وأن آخر زيارة سمح بها لأسرته كانت بتاريخ 14 مارس 2018. تقدمت أسرة المتهم بشكاوى والتماسات للنائب العام للتظلم من المنع المطول للزيارة والتواصل مع أسرته الذي هو حق أساسي لأي سجين يكفله الدستور. ثم طعنت الأسرة على القرار الإداري بمنع الزيارة أمام القضاء الإداري وطلبت من المحكمة التصريح بالحصول على صورة رسمية أو إفادة من قطاع الحماية المجتمعية أو من مركز الإصلاح والتأهيل بطرة ولاحقًا بسجن بدر بتاريخ آخر زيارة سمح بيها للمتهم في أبريل 2018 ولكن بلا جدوى. وفي آخر محاولات الطعن على قرار الحرمان من الزيارة الممتد, والذي أقامته الأسرة في يناير 2025, أحالت محكمة القضاء الإداري الطعن إلى هيئة مفوضي الدولة والتي أصدرت رأيها الاستشاري بعدم قبول الدعوى لانتفاء القرار الإداري.[64] وعلى الرغم من ذلك، فقدت حصلت أسرة المدعي في سياق نظر هذه الدعوى وللمرة الأولى على نسخة من قرار إداري أرفقته هيئة قضايا الدولة في معرض دفعها بانتفاء

63 «بدر3 يسمح بزيارة المحامي الحقوقي إبراهيم متولي..»، المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، نشر في 26 يونيو 2023، أخر زيارة في 3 يوليو 2023: https://eipr.org/press/2023/06/%D8%A8%D8%AF%D8%B13-%D9%8A%D8%B3%D9%85%D8%AD-%D8%A8%D8%B2%D9%8A%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AD%D8%A7%D9%85%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82%D9%8A-%D8%A5%D8%A8%D8%B1%D8%A7%D9%87%D9%8A%D9%85-%D9%85%D8%AA%D9%88%D9%84%D9%8A-%D9%84%D9%84%D9%85%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D9%84%D9%89%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%86%D8%A7%D9%8A%D8%A7%D8%45-AA-%D8%AA%D8%AC%D8%AF%D8%AF-%D8%AD%D8%A8%D8%B3%D9%87

64 تقرير هيئة مفوضي الدولة في الدعوى رقم 31206 لسنة 79 ق, أبريل 2025.

القرار الإداري المطعون فيه.[65] كان ذلك هو القرار الإداري رقم 125 لسنة 2025 بمنع الزيارة لمدة ثلاثة أشهر عن المودعين بالقطاع الثاني بمركز إصلاح وتأهيل بدر 3 بداية من تاريخ 1 أبريل 2025 وحتى 1 يوليو 2025. وجاء ذلك في معرض دفع الهيئة بأن نصوص القانون تتيح السلطة التقديرية بمنع الزيارة لفترة عن النزلاء. وعلى الرغم من أن القرار المشار إليه لاحق على تاريخ الطعن الذي قدمته أسرة المتهم في يناير 2025 والتي ذكرت فيه أن آخر تاريخ للزيارة كان أبريل ،018, إلا أن هذه هي المرة الأولى التي تحصل أسرة المدعي على إفادة رسمية بوجود قرار بمنع الزيارة. وتحاول الأسرة منذ ذلك التاريخ استنفاذ كل السبل القضائية والطعن على قرار محكمة القضاء الإداري بانتفاء القرار الإداري المطعون فيه. فيما لا يزال السجين محمد فتحي رفاعة الطهطاوي ممنوعًا من تلقي الزيارات حتى هذه اللحظة.

وحتى لو تعللت وزارة الداخلية بنص المادة 42 من قانون تنظيم السجون والتي يتيح استثناءً لمصلحة السجون منع الزيارة عن أحد النزلاء لأسباب تتعلق بالأمن العام لفترة زمنية لم يحددها القانون ولم يحدد آلية للطعن عليها، فلا يمكن تفسير النص القانوني بأي بشكل يسمح باستطالة هذه الفترة لما يزيد عن سبع سنوات أو لكامل فترة حبس متهم أو مدان سواء كان حبسه احتياطيًا أم تنفيذًا لحكم بالإدانة؛ ما يتعارض بشكل صريح مع نصوص المادتين 55 و56 من الدستور المصري المشار إليهما أعلاه، بالإضافة إلى كونه ممارسة جديدة و مفرطة في القسوة على السجون المصرية.

65 مذكرة دفاع هيئة قضايا الدولة ممثلة عن وزارة الداخلية في الدعوى رقم 31206 لسنة 79 ق.

رابعًا: إضرابات ومحاولات انتحار

على مدار سنوات يتكرر إعلان محتجزين في سجون مختلفة عن دخولهم في إضراب عن الطعام، باعتباره فعلًا سلميًا يندرج تحت الحق في حرية التعبير. ولا يلجأ المحتجزون عادة إلى هذا الخيار الاحتجاجي بالغ الصعوبة إلا بسبب انعدام السبل التقليدية للشكوى أو التظلم. ففي الكثير من الحالات يكون الإضراب بسبب أن متهمًا ظل محبوسًا احتياطيًا لمدة أطول من الحد الأقصى القانوني، أو سجينًا محكومًا عليه بعقوبة جنائية مُنعت عنه الزيارة أو رؤية أسرته أو محاميه لسنوات (وصلت إلى أكثر من عشر سنوات في بعض الأحيان) بدون أي مبرر قانوني حقيقي معلن.

لم يشر التشريع المصري بأي حال لكيفية التعامل مع المحتجزين المضربين عن الطعام، لكن تظل هناك إجراءات أساسية يجب على أطباء السجن اتباعها في مثل هذه الحالات،[66] بينما من المفترض عند إعلان محتجز لجوئه للإضراب أن تقوم إدارة السجن بتحرير محضر لإثبات الواقعة وإرساله للنائب العام. في حالات نادرة، كانت النيابة تستدعي المُضرب/ة لاستجوابه/ا حول أسباب الإضراب، وفي حالات أخرى كانت إدارة السجن هي من تقوم بهذا الاستجواب، لتحث المحتجز على إنهاء إضرابه إما بوعد بتحسين ظروفه، أو حتى ترهيبه لإنهائه بدلًا من مواجهة إجراءات عقابية إضافية. وفي معظم الحالات التي وثقتها المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، في سنوات مضت، كانت إدارات السجون القديمة تختار تجاهل الإضراب، وعدم الاعتراف به.[67]

وفقًا لمنظمة الصحة العالمية، هناك «صلة قوية بين السلوك الانتحاري والعنف وسوء المعاملة أو فقد

66 World Medical Association, "Declaration of Malta on Hunger Strikers,"Adopted by the 43rd World Medical Assembly, St. Julians, Malta, November 1991, https://www.wma.net/policies-post/wma-declaration-of-malta-on-hunger-strikers/

67 المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، حملة «جوعى للعدالة» لدعم حقوق المضربين عن الطعام في السجون المصرية، 23 سبتمبر 2014: https://eipr.org/press/2014/09/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A8%D8%A7%D8%AF%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D8%B7%D9%84%D9%82-%D8%AD%D9%85%D9%84%D8%A9-%D8%AC%D9%88%D8%B9%D9%89-%D9%84%D9%84%D8%B9%D8%AF%D8%A7%D9%84%D8%A9-%D9%84%D8%AF%D8%B9%D9%85-%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B6%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%B9%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B7%D8%B9%D8%A7%D9%85-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%AC%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%8A%D8%A9

الأحبة والشعور بالعزلة... وترتفع معدلات الانتحار في أوساط الفئات الضعيفة التي تعاني من التمييز مثل السجناء».[68] ومن قبل افتتاح مجمع سجون بدر، تشهد السجون المصرية حالات انتحار، بعضها موثق بأحكام قضائية في بعض الأحيان.[69] وبعد افتتاح مجمع سجون بدر, تسربت معلومات تم تناقلها عبر مواقع التواصل الاجتماعي عن محاولة عدد من المحتجزين في مجمع بدر الإقدام على الانتحار. يعرض هذا الجزء من التقرير عددًا من الحالات التي حاول فيها محتجزون في مجمع سجون بدر إعلان اعتراضهم على أوضاعهم، سواء بالإضراب أو الإقدام على الانتحار.

بعد أقل من عام على بدء التشغيل الفعلي لمجمع سجون بدر، وتحديدًا يوم 23 فبراير 2023، نشرت صفحة «رابطة أسر معتقلي بدر» على موقع التواصل الاجتماعي فيسبوك، صورة لرسالة «مسربة» للمحتجزين في القطاعات 1، و2، و3، بسجن بدر 3.[70] وأوضحت الرسالة أن عددًا من المحتجزين مضربين عن الطعام اعتراضًا على سوء أوضاعهم المعيشية، ومنعهم من التواصل مع ذويهم منذ سنوات. ذكرت الرسالة أيضًا أن عددًا آخر من المحتجزين حاولوا الانتحار إما بشنق أنفسهم أو قطع شرايينهم. لم تكن هذه هي الرسالة الوحيدة، خلال الفترة ما بين 23 فبراير و 12 مارس 2023، تم تسريب وتداول تسع رسائل مكتوبة بخط اليد يحكي فيها محتجزون - دون الإفصاح عن هوياتهم - عن بدء عدة إضرابات مختلفة، وتكرر وقوع حالات انتحار في سجن بدر 3. أوضحت هذه الرسائل أن رد فعل إدارة السجن كان عنيفًا، حيث منعت إدارة السجن دخول الأدوية و أوقفت صرفها. وقللت كميات الطعام المنصرفة للمحتجزين، وتم تجريد وتغريب عدد يقدر بمئتي سجين إلى سجون أخرى.[71] بينما ذكرت زوجة مسجون للمبادرة المصرية أنها علمت بإقدام زوجها على الانتحار من خلال هذه الرسائل، ولم تتمكن من

68 منظمة الصحة العالمية، مركز وسائل الإعلام، «الانتحار» 29 أغسطس 2024: https://www.who.int/ar/news-room/fact-sheets/detail/suicide

69 حيثيات حكم المحكمة في القضية رقم 1228 لسنة 2021 جنح أمن الدولة طوارئ.
اعتمدت المحكمة في هذه القضية، تحريات قطاع الأمن الوطني التي أكدت أن المسجون/ حسام حامد حسن أنهى حياته منتحرًا، وأنه لم يمت نتيجة تعذيبه بعد إيداعه زنزانة التأديب لإرغامه عن العدول عن إضرابه عن الطعام. لم يتم الإعلان أبدًا عن قيام مصلحة السجون بالتحقيق في واقعة الانتحار للوقوف على ملابساتها: https://defenselaws.net/?p=1279

70 ملحق رقم 1.

71 الصور الضوئية المرفقة بالملاحق من 1 إلى 9.

الاطمئنان عليه لأنه ممنوع من الزيارة منذ 2016، فلم يُسمح لها بزيارته عندما كان محبوسًا في سجن طرة شديد الحراسة (العقرب)، ولم يسمح لها بزيارته أيضًا عندما تم نقله إلى سجن بدر 3.[72]

قد يبدو أنه لا يوجد ما يقطع بصحة هذه الرسائل المُجهلة، إلا أنه في جلسة تجديد الحبس الاحتياطي عبر خاصية «الفيديو كونفرنس» المنعقدة يوم الأربعاء 8 مارس 2023، أجلت المحكمة النظر في أمر حبس كافة المحتجزين في سجني بدر 1 وبدر 3 للأسبوع الثالث على التوالي، بسبب «تعذر» الاتصال بالسجن؛ ما يعني أنه على مدار هذه الأسابيع الثلاثة كان المحتجزون في سجن بدر 3 - الممنوعة عنهم الزيارة أصلًا - في انقطاع تام عن العالم الخارجي. أوضح عدد من المحامين الحاضرين آنذاك، لقضاة دائرة الإرهاب أن استمرار حبس المتهمين دون عرضهم يوحي للأهالي الممنوعين من الزيارة أن مكروهًا قد وقع لذويهم. أصرت المحكمة على تأجيل الجلسة، رغم أنه لا يوجد ما يمنعها قانونًا من الأمر بإحضار المحتجزين بشخصهم للنظر في أمر حبسهم احتياطيًا بشكل مباشر بدلًا من اللجوء إلى «الفيديو كونفرنس» الذي «تعذر» تشغيله للأسبوع الثالث على التوالي، خاصة وأن أولئك المحتجزين موجودين في المجمع الأمني نفسه الذي تقع فيه المحكمة، فهي- عمليًا- جزء من مجمع السجون.

شهد اليوم نفسه، حادثة أخرى تؤيد ما ورد في الرسائل المسربة، فوفقًا لأحد المحامين الذين قابلهم فريق المبادرة المصرية، استغاث أحد المحبوسين احتياطيًا في بدر 3 بالقضاة أثناء إحدى جلسات محاكمته على ذمة القضية 1360 لسنة 2019 حصر أمن دولة عليا (والتي ما زالت متداولة حتى كتابة هذا التقرير) مدعيًا أمام هيئة المحكمة أن مقر احتجازه في بدر3 شهد «200 محاولة انتحار» - على حد قوله أمام هيئة المحكمة - بسبب سوء أوضاع الاحتجاز. قاطع القاضي المتهم بعد ذكره محاولات الانتحار وأمره بالتوقف عن الكلام.

72 يسان كساب، مدى مصر، رسالة مسربة من «بدر3»: محاولات انتحار بين السجناء.. ومرشد الإخوان يبدأ إضرابًا عن الطعام، 25 فبراير 2023: https://www.facebook.com/mada.masr/posts/%D8%B1%D8%B3%D8%A7%D9%84%D8%A9-%D9%85%D8%B3%D8%B1%D8%A8%D8%A9-%D9%85%D9%86-%D8%A8%D8%AF%D8%B1-3-%D9%85%D8%AD%D8%A7%D9%88%D9%84%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D8%B1-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%AC%D9%86%D8%A7%D8%A1-%D9%88%D9%85%D8%B1%D8%B4%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%AE%D9%88%D8%A7%D9%86-%D9%8A%D8%A8%D8%AF%D8%A3-%D8%A5%D8%B6%D8%B1%D8%A7%D8%A8%D9%8B%D8%A7-%D8%B9%D9%86-%D8%A7%D9%84/6246821705374913/

في 13 مارس 2023، ظهر أخيرًا المحتجزون في بدر 3 بعد غياب قارب الشهر، وحضروا جلسة النظر في أمر تجديد حبسهم عن طريق خاصية الفيديو كونفرنس في غرفة المشورة المنعقدة في بدر. وفقًا لعدد من المحامين الذين حضروا الجلسة، أجمع كل المحتجزين في بدر3، الحاضرين لتجديد حبسهم احتياطيًا على ذمة قضايا مختلفة، على أن الأوضاع في سجنهم خطيرة ومؤذية، وأبلغوا هيئة المحكمة أنهم ممنوعون من الزيارة والتريض، وأنهم خلال الفترة السابقة تعرضوا للتعذيب على يد كل من مأمور السجن ورئيس المباحث، فضلًا عن ضلوع أحد مساعدي وزير الداخلية في هذه الانتهاكات. وقال عدد من المتهمين في هذه الجلسة إنهم تعرضوا للتجريد من ملابسهم، وإنهم ضُربوا داخل زنازينهم، وهو ما دفع عشرات المحتجزين إلى الإقدام على الانتحار. رفض القاضي محمد حماد - رئيس دائرة الإرهاب المنوطة بتجديد الحبس آنذاك- طلب المحامين بإثبات أقوال المتهمين بشأن التعذيب ومحاولات الانتحار في محضر مستقل من أجل فتح تحقيق بشأن هذه المزاعم، واضطر المحامون إلى إثبات أقوال المحتجزين في محضر جلسة القضية 238 لسنة 2020. ولم يتم التحقيق، حتى كتابة هذا التقرير، في أي من الأقوال والادعاءات الواردة في المحضر حول الانتهاكات التي تعرض لها النزلاء.[73]

بالتوازي مع أخبار الإضراب في سجن بدر 3، وقعت بسجن بدر 1 حادثتان كاشفتان عن مستوى عنف لم تعرف به العنابر المشابهة في السجون القديمة التي نقل منها نفس المحتجزين الذي وقعت بحقهم هذه الانتهاكات. الواقعة الأولى والتي اتسمت بعنف مفرط وغير مسبوق كانت في أبريل 2023 حيث رفض حامد صديق المحبوس احتياطيًا منذ 2019 وحتى صدور التقرير الخروج من زنزانته في سجن بدر 1 لحضور جلسة تجديد حبسه على ذمة قضية كان قد تم تدويره على ذمتها مؤخرًا بعد قضائه الحد الأقصى القانوني للحبس الاحتياطي في القضية الأولى. كان صديق يمر بحالة نفسية سيئة بسبب وفاة زوجته أثناء احتجازه، واستمرار حبسه احتياطيًا بعد تدويره باتهامات مكررة رغم

73 المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، بعد أسابيع من انقطاع أخبارهم: نزلاء سجن بدر3 يستغيثون بالقاضي والنيابة لإنقاذهم، 14 مارس 2023: https://eipr.org/press/2023/03/%D8%A3%D9%87%D8%A7%D9%84%D9%8A-%D8%B3%D8%AC%D9%86-%D8%A8%D8%AF%D8%B1-%D8%B3%D8%AC%D9%86-%D8%A8%D8%AF%D8%B1-3-%D9%8A%D8%B3%D8%AA%D8%BA%D9%8A%D8%AB%D9%88-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A7%D8%B6%D9%8A-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%8A%D8%A7%D8%A8%D8%A9-%D9%84%D8%A5%D9%86%D9%82%D8%A7%D8%B0%D9%87%D9%85

أنه حبيس منذ عام 2019. حاول حينها كل من الناشط السياسي أحمد دومة، والمحامي الحقوقي محمد الباقر، والذين كانا ما زالا محبوسين وقتذاك، والصحفي محمد أكسجين، التفاوض مع إدارة السجن لترك زميلهم حامد صديق في الزنزانة، لكن الرد كان عنيفًا من مأمور سجن بدر 1 الذي استعمل حينها القوة الضاربة (مجموعة أمنية داخل السجون تقوم بفض أعمال الشغب بالقوة) للتعامل مع المحتجزين الأربعة. تم إخراج صديق من الزنزانة بالقوة، وضربه باستخدام العصا ودهس وجهه بأحذيتهم، ونقله إلى زنزانة التأديب ملفوفًا في بطانية. فضلًا عن الاعتداء على الثلاثة الآخرين وتكميم أفواههم بقطعة من القماش. ظل الأربعة محتجزين طوال اليوم التالي في زنازين التأديب بلا طعام أو شراب أو أدوية حتى صباح يوم الأربعاء، حيث سُمح لهم بإدخال بعض الأدوية وزجاجات المياه وتعيين السجن (رغيف واحد وقطعة جبن صغيرة) ويوم الخميس أعيدوا إلى عنبر عادي ولكن في زنازين انفرادية متباعدة وبدون أي من أغراضهم، فضلًا عن حرمانهم من التريض.

بعد أن قامت السيدة نعمة هشام زوجة محمد الباقر بزيارته علمت بتفاصيل الواقعة وأنه أصيب في معصمه وفمه، فضلًا عن إصابة محمد أكسجين في أحد أضلعه، وأنهم نقلوا جميعًا إلى التأديب بملابسهم الداخلية فقط. وبعدما نشرت زوجة الباقر عن الواقعة، ألقت قوة أمنية القبض عليها من منزلها في حوالي الثالثة والنصف فجر اليوم الإثنين الموافق 17 أبريل 2023، وصادرت هاتفها المحمول واصطحبتها لجهة غير معلومة حتى تم الإفراج عنها بعد 13 ساعة.[74] قدمت أسرة الباقر وقتئذ بلاغًا للنائب العام بشأن واقعة الاعتداء عليه برقم 385866 لكن لم يُحقق في هذا البلاغ حتى صدور عفو رئاسي بحق محمد الباقر في 19 يوليو 2023، ولا يزال البلاغ «في الدرج» حتى وقت إعداد هذا التقرير للنشر.

74المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، «اعتقال نعمة هشام زوجة المحامي الحقوقي محمد الباقر من منزلها،» 17 أبريل 2023
https://eipr.org/press/2023/04/%D8%B9%D8%A7%D8%AC%D9%84-%D8%A7%D8%B9%D8%AA%D9%82%D8%A7%D9%84-%D9%86%D8%B9%D9%85%D8%A9-%D9%87%D8%B4%D8%A7%D9%85-%D8%B2%D9%88%D8%AC%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AD%D8%A7%D9%85%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82%D9%8A-%D9%85%D8%AD%D9%85%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%A7%D9%82%D8%B1-%D9%85%D9%86-%D9%85%D9%86%D8%B2%D9%84%D9%87%D8%A7

أما الشاعر جلال البحيري، فقد دخل إضرابًا كليًا عن الطعام في 5 مارس 2023. أبلغت أسرة البحيري فريق دفاعه عن إضرابه الذي بمقتضاه توقف تمامًا عن تناول أدوية القلب والاكتئاب. في ذلك الوقت، كان البحيري قد دخل عامه السادس من الاحتجاز، فبعد قضائه أكثر من عام رهن الحبس الاحتياطي وصدور قرار بإخلاء سبيله، استمر احتجازه بعدما قضت المحكمة العسكرية بحبسه ثلاث سنوات. ورغم إتمامه العقوبة الصادرة ضده في يوليو 2021، إلا أنه لم يُفرج عنه، إذ تم تدويره على ذمة القضية 2000 لسنة 2021. سبب دخول البحيري في إضراب عن الطعام، هو استمرار حبسه احتياطيًا على ذمة قضية جديدة باتهامات سبق ووجهت إليه بل سبق وأن فصل فيها، كل ذلك دون تحقيق جاد معه. استمر إضراب البحيري لمدة ثلاثة أشهر، لم يلتفت خلالها النائب العام السابق المستشار حمادة الصاوي إلى الطلبات التي تقدم بها دفاع البحيري لتوفير الرعاية الصحية له وإنهاء حبسه الاحتياطي غير المبرر.[75] ثم في سبتمبر من العام نفسه حاول البحيري الإضراب عن الطعام مجددًا اعتراضًا على حبسه بمخالفة القانون، ثم أقدم على الانتحار قبل أن يتم إنقاذ حياته، حسبما أبلغت أسرته فريق دفاعه آنذاك.[76] بصدور هذا التقرير في النصف الثاني من 2025، مازال البحيري محبوسًا احتياطيًا على ذمة القضية 2000 لسنة 2021، ما يعني قضائه ضعف الحد الأقصى القانوني للحبس الاحتياطي.

75 «خطاب موجه إلى النائب العام لسرعة إخلاء سبيل الشاعر جلال البحيري بعد دخوله في إضراب عن الطعام، وتوقفه عن تناول أدوية القلب والاكتئاب» بيان مشترك، 13 مارس 2023: https://eipr.org/press/2023/03/%D8%AE%D8%B7%D8%A7%D8%A8-%D9%85%D9%88%D8%AC%D9%87-%D8%A5%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%A7%D8%A6%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85-%D9%84%D8%B3%D8%B1%D8%B9%D8%A9-%D8%A5%D8%AE%D9%84%D8%A7%D8%A1-%D8%B3%D8%A8%D9%8A%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%A7%D8%B9%D8%B1-%D8%AC%D9%84%D8%A7%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AD%D9%8A%D8%B1%D9%8A-%D8%A8%D8%B9%D8%AF-%D8%AF%D8%AE%D9%88%D9%84%D9%87-%D9%81%D9%8A-%D8%A5%D8%B6%D8%B1%D8%A7%D8%A8-%D8%B9%D9%86

76 "حياة في خطر: يجب توفير الرعاية الصحية لجلال البحيري وعلى النائب العام إخلاء سبيله فوراً»، مؤسسة حرية الفكر والتعبير، 21 سبتمبر 2023: https://afteegypt.org/advocacy/2023/09/21/35491-afteegypt.html

لنعد إلى سجن بدر3 الأكثر تشددًا. لم تتجاوب السلطات المعنية مع أي من شكاوى المحتجزين، ليستمر الوضع على ما هو عليه، حيث لا تعرف أغلب الأسر شيئًا عن ذويهم المحتجزين. تكررت الشكاوى وأخبار بدء إضرابات والشروع في الانتحار مرة أخرى في الفترة ما بين مايو ويونيو 2024. إلا أن هذه المرة لم تكن مرتبطة بسجن بدر3 فقط، لكنها ضمت سجونًا آخرى في المجمع الأمني، وذلك بالتزامن مع خطة الحكومة المصرية لـ «تخفيف الأحمال» عن شبكة الكهرباء والتي استمرت لشهور. علم عدد من الأسر أن الكهرباء انقطعت عن سجن بدر1 لمدة ثمانية أيام، ما كان له تبعات هددت صحة وسلامة السجناء في ظل ارتفاع درجات الحرارة علاوة على تعطل عمل الأبواب الأوتوماتيكية. وحسب شهادات متداولة لأسر عدد من المحتجزين، لم تعالج إدارة السجن - بشكل ملائم- كافة الأزمات الصحية التي تعرض لها المحتجزون المسنون والمرضى نتيجة قطع الكهرباء. سبق وانتشرت أخبار عن محاولة أحد المحتجزين، في مجمع بدر الأمني، الانتحار أثناء إضرابه عن الطعام. محاولة الانتحار كانت أثناء تلقي المحتجز لزيارة من والدته، بعدما رفض السجن طلبه فيما يخص أوراق دراسته. بعدما شهدت الأم محاولة انتحار ابنها، توفيت بعد هذه الزيارة بيومين.[77] في هذه الأثناء، أكدت وزارة الداخلية على أنه لا صحة «بشأن الزعم بوجود رسائل منسوبة لنزلاء أحد مراكز الإصلاح والتأهيل حول الأوضاع بالمركز» وشددت على أن «هذه الأخبار ليست سوى محاولة لإثارة البلبلة والتشكيك في ما تشهده المنظومة العقابية من تطوير وتحديث». لم تُشر الداخلية في بيانها إلى اسم السجن، ولم توضح إن كان هذا النفي جاء بعد تحقيق حقيقي، أم أنه نفي مبدئي بدون محاولة الوقوف على أساس هذه الشكاوى وتفاصيل الوقائع.[78]

77 بيان مشترك، «منظمات حقوقية تعرب عن قلقها إزاء الظروف غير الإنسانية والمهددة للحياة في سجن بدر»، أغسطس 2024: https://eipr.org/press/2024/08/%D9%85%D9%86%D8%B8%D9%85%D8%A7%D8%AA-%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D8%A8-%D8%B9%D9%86-%D9%82%D9%84%D9%82%D9%87%D8%A7-%D8%A5%D8%B2%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D8%B8%D8%B1%D9%88%D9%81-%D8%BA%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%87%D8%AF%D8%AF%D8%A9-%D9%84%D9%84%D8%AD%D9%8A%D8%A7%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%B3%D8%AC%D9%86-%D8%A8%D8%AF%D8%B1

78 فيسبوك، الصفحة الرسمية لوزارة الداخلية، 27 يونيو 2024: https://www.facebook.com/photo/?fbid=885411103622275&set=a.144651037698289

خاتمة وتوصيات

الإنكار لن يفيد. رغم أن الأمور تبدو -رسميًا- تحت سيطرة الأمن خلف أسوار مجمع سجون بدر، لكنها بالتأكيد ليست على ما يرام. سبق وتابعت المبادرة المصرية للحقوق الشخصية نفي وزارة الداخلية «مزاعم» بحرمان المحتجزين من التريض والعلاج في أحد السجون،[79] أو نفي انتحار أحد المحتجزين،[80] باعتبارها أخبارًا لا أساس لها من الصحة وتهدف لإثارة البلبلة. لا يمكن لأحد أن يرى الصورة كاملة داخل مجمع «الإصلاح والتأهيل» ببدر لأن التواصل مع المحتجزين صعب، ولا يمكن إجراء زيارات دورية ومستقلة من المجتمع المدني لمقار الاحتجاز، ولا تقوم النيابة العامة بالزيارات بالشكل الملائم والذي يحقق الغرض من الرقابة والمساءلة . وتجنبًا للوقوع في فخ «نشر الأخبار الكاذبة» حرصت المبادرة المصرية على محاولة تتبع أغلب المشكلات في مجمع سجون بدر والتي يمكن للسلطات المعنية حصرها بالنظر إلى البلاغات والشكاوى التي سبق وأبلغ المحتجزون القضاة ووكلاء النيابة بها مرارًا أثناء جلسات تجديد حبسهم، أو حتى بالنظر لما تقدم الأهالي والمحامون به من طلبات للجهات الرسمية المختلفة. وعليه فإن هذا التقرير ليس سوى مناشدة لكل من النيابة العامة ووزارة الداخلية بالتحرك للوقوف على أوضاع المحتجزين في مجمع سجون بدر والبت في شكاويهم التي تقدموا ببعضها منذ سنوات.

قبل افتتاح مجمع سجون بدر ببضع أسابيع، وتحديدًا في سبتمبر 2021، صدرت الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان، التي أكدت في مقدمتها على أنه دائمًا ما ستكون هناك تحديات تتعلق «بتمتع الجميع بحقوقهم وحرياتهم الأساسية.»[81] وبالفعل، لا يتمتع عدد من نزلاء مجمع سجون بدر بحقوقهم الأساسية التي يكفلها لهم القانون والدستور. هناك مشكلات حقيقية في نظام العدالة الجنائية المصري بشكل عام، ومشكلات متعلقة بمنظومة الاحتجاز، وهي مشكلات في كل من التشريع والممارسة. سبق وأقر بها مسؤولون سابقون بوزارة الداخلية، عندما قالوا إن السجون القديمة عانت من التكدس وعدم كفاية الاشتراطات

79 وزارة الداخلية، الحساب الرسمي على فيسبوك، «بيان نفي» 11 فبراير 2025: https://www.facebook.com/photo/?fbid=1044843701012347&set=a.144651037698289

80 الشروق، الداخلية تنفي انتحار نزيل بأحد مراكز الإصلاح والتأهيل، 18 أبريل 2023: https://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=18042023&id=794432c1-6522-a1ca-4606-d44361bd21e9

81 الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان, أكتوبر 2021: https://manshurat.org/node/73991

الصحية، وإن نتيجة جهود وزارة الداخلية السابقة «لم تصل إلى الحد المُرضي» آنذاك،[82] وهو الأمر الذي يبدو أنه مازال مستمراً في مجمع بدر، بالرغم من هذا الاستثمار الضخم في البناء والتشييد.

يوم 11 ديسمبر 2024، استقبل «مركز الإصلاح والتأهيل في بدر» وفداً ضخمًا من ممثلي المنظمات والمجالس الحقوقية المحلية والدولي، بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الإنسان، من بينهم ممثلة اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان التي صرحت أن ما رأته «دليل على قدرة الحكومة على توفير رعاية متطورة وحياة كريمة للنزلاء». في المقطع الترويجي الذي نشرته الداخلية عن الزيارة، يتضح فعلًا أن الحكومة المصرية لديها القدرة على توفير حياة كريمة للنزلاء، لكن المقطع لم يتضمن ما يثبت إن كانت الحكومة تتصرف فعلًا وفقًا لقدرتها. إشادة المسؤولين جاءت بناءً على ما سمحت إدارة مجمع بدر الأمني بعرضه عليهم، ولم يظهر في المقطع المصور زيارتهم لأي من الزنازين، ومن الواضح أنهم لم يعقدوا لقاءات مستقلة مع أي من المحتجزين.[83]

تعلن وزارة الداخلية بشكل دوري عن إقامة دورات تدريبية تحت عنوان «قواعد الأمم المتحدة النموذجية لمعاملة السجناء - قواعد نيلسون مانديلا» بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (بتمويل أجنبي)، يحضرها الضباط والضابطات العاملون والعاملات في المؤسسات الإصلاحية،[84] وطلبة أكاديمية الشرطة[85]. إلا أنه على ما يبدو أن هذه التدريبات لم تساعد الضباط في فهم القواعد الدولية وتطبيقها، إذ تتكرر الشكوى للنيابة العامة والقضاة من طيف واسع من نزلاء مجمع بدر، ما يوحي بتجاهل تلك القواعد وعدم أخذها في الحسبان.

82 تصريحات اللواء مصطفى الباز مساعد وزير الداخلية لقطاع السجون سابقًا. الحساب الرسمي لوزارة الداخلية المصرية على يوتيوب، «تنظيم احتفالية للإعلان عن بدء التشغيل التجريبي لعدد 3 مراكز إصلاح وتأهيل جديدة» 21 مارس 2023: https://www.youtube.com/watch?v=ymX6rKmk5W4

83 الحساب الرسمي لوزارة الداخلية على موقع يوتيوب، «إستقبال مركز الإصلاح والتأهيل بدر وفداً من ممثلي المنظمات والمجالس الحقوقية المحلية والدولي» 11 ديسمبر 2024: https://www.youtube.com/watch?v=QXS5GorRr0w

84 يسري البدري، المصري اليوم، ««الداخلية»: تدريب الضباط على قواعد نيلسون مانديلا لمعاملة السجناء»، 13 أبريل 2025، https://www.almasryalyoum.com/news/details/3422916

85 محمود عبد الراضي، اليوم السابع، تنظيم دورة تدريبية بأكاديمية الشرطة لتعريف الطلاب قواعد «مانديلا»، 1 ديسمبر 2024، رابط: https://www.youm7.com/story/2024/12/1/%D8%AA%D9%86%D8%B8%D9%8A%D9%85-%D8%AF%D9%88%D8%B1%D8%A9-%D8%AA%D8%AF%D8%B1%D9%8A%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D8%A8%D8%A3%D9%83%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D8%B7%D8%A9-%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%8A%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%B7%D9%84%D8%A7%D8%A8-%D9%82%D9%88%D8%A7%D8%B9%D8%AF-%D9%85%D8%A7%D9%86%D8%AF%D9%8A%D9%84%D8%A7/6796069

الوضع الحالي يستلزم مراجعات للسياسات والإدارة الأمنية، وتقصياً وتحقيقًا جاد من قبل أجهزة التحقيق. هناك الكثير من الإجراءات التنفيذية والتشريعية التي يمكن أن تقوم بها الجهات المختصة من أجل إنفاذ القانون، والتي لا تتطلب موارد إضافية أو استثمارًا جديدًا، إذا كانت هناك رغبة في تحسين أوضاع المساجين والحفاظ على أرواحهم وحقوقهم، وإيمان بأنهم مواطنون لم تثبت إدانتهم بعد، أو وقعت عليهم عقوبة سالبة للحرية لوقت من الزمان قد يطول أو يقصر ولكن مسؤولية وزارة الداخلية هي الحفاظ على حياتهم وصحتهم في تلك الأثناء. وعليه يحاول هذا التقرير تقديم العون للسلطات المصرية بالتوصيات العملية التالية

على النيابة العامة:

- إخلاء سبيل كافة المحبوسين احتياطيًا ممن تعدوا الحد الأقصى القانوني (عامين).
- الالتزام بإجراء تفتيش دوري على أماكن الاحتجاز مرة كل شهر على الأقل، لضمان تطبيق نصوص المواد 85 و86 من قانون تنظيم السجون، والمادة 27 من قانون السلطة القضائية، والإعلان بشكل مُفصل عن نتائج الزيارة لكل مقر احتجاز.
- حصر ومراجعة البلاغات المقدمة من أي محتجز في مجمع سجون بدر خلال السنوات الثلاث الماضية. والتحقيق فيها والإعلان عن نتائج هذا التحقيق، على أن يتم إيقاف المسؤولين المشكو ضدهم عن العمل لحين انتهاء التحقيق. والالتزام بمدى زمني محدد ومعلن للبت في أي شكوى ترد للنيابة العامة.

على مجلس النواب:

- التحرك نحو توقيع مصر على البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، لتلحق مصر بركب نظيراتها في المنطقة العربية التي قامت بالتصديق على الاتفاقية (لبنان وتونس والمغرب وموريتانيا).
- تعديل المادة 42 من قانون تنظيم السجون لتنص صراحة في حالة منع الزيارة على أن يكون القرار مسبباً ولفترة زمنية محددة. مع ضرورة السماح للمحتجزين ببدائل أخرى للتواصل مع

العالم الخارجي مثل المكالمات التليفونية والرسائل.

- تعديل المادة 73 مكرر من قانون تنظيم السجون بما يسمح لأعضاء المجلس القومي لحقوق الإنسان بزيارة السجن في أي وقت ومقابلة أي سجين دون الحاجة للحصول على موافقة أي جهة.
- تعديل قانون تنظيم السجون بإضافة مادة تسمح بإمكانية حضور المحتجزين دروسهم ومحاضراتهم عن بعد، وعقد لجان الامتحان إلكترونيًا لتسهيل خوض الامتحان في حالة تعذر عقد اللجان داخل السجن.
- تعديل قانون تنظيم السجون بما يُلزم إدارات السجون بتعيين أطباء السجون ليكونوا تابعين لوزارة الصحة بما يضمن استقلاليتهم.

على وزارة الداخلية:

- العودة للالتزام بمواعيد الزيارة التي يكفلها القانون للمحتجزين، والتوقف عن الاعتماد على نظام الزيارات المقيد والذي ينتقص من الحدود الزمنية المسموح بها في قانون السجون والمعمول به استثنائيًا منذ وقت جائحة كورونا.
- التوقف عن استخدام الكاميرات داخل الزنازين، واقتصارها فقط على الممرات والصالات الكبرى.
- توفير عدد كاف من الأطباء من التخصصات المختلفة في السجون يتناسب مع عدد المحتجزين في السجن. توقيع الكشف من الطبيب المختص فقط، وإطلاع الدفاع والأهالي على التقارير الطبية لذويهم المحتجزين وإتاحة إمكانية التظلم وإمكانية طلب الكشف من جهة مستقلة. وضرورة تواجد طبيب لحالات الطوارىء في كل سجن على مدار اليوم للتقليل من حالات الإصابة والوفيات التي تحدث في الكثير من الحالات بسبب غياب الرعاية الطبية بعد غلق العنابر وانتهاء أوقات العمل.
- حصر أعداد المسجونين مستحقي العفو الصحي، والعمل على إنهاء إجراءات هذا العفو بوتيرة أسرع.
- ضبط أسعار الكانتين واعتماد أسعار السوق للأغراض التي تباع في كانتين السجن و/أو الكافيتيريا، والتي يعتمد عليها المساجين لتكملة الطعام الذي يوفره السجن.

- مراجعة قراري وزير الداخلية رقم 79 لسنة 1961 بشأن اللائحة الداخلية لمراكز الإصلاح والتأهيل المجتمعي والقرار رقم 691 لسنة 1998 بشأن كيفية معاملة المسجونين ومعيشتهم، بما يضمن تماشيها مع قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء (قواعد نيلسون مانديلا) وتعديل القرارين بما يضمن تطبيق ما ورد بها من حقوق، ولتحديد آليات تمكن المحتجزين من الشكوى، وفرض جزاءات على العاملين بالسجون في حال تعمدهم حرمان السجناء حقوقهم أو الانتقاص منها.
- إعمالًا للشفافية، العمل على إصدار نشرة دورية حول أعداد المحبوسين احتياطيًا والمحكوم عليهم، والإحصائيات الخاصة بأوضاع احتجازهم، بما في ذلك أعداد متلقي خدمات الرعاية الصحية والوفيات.
- الإفصاح عن أعداد الشكاوى والطلبات الواردة لوزارة الداخلية من المحتجزين، والإعلان عن مدى زمني واضح للتحقيق والبت فيها.

ملحق

صور الرسائل المسربة من سجن بدر

الرسالة الأولى 23 فبراير 2023

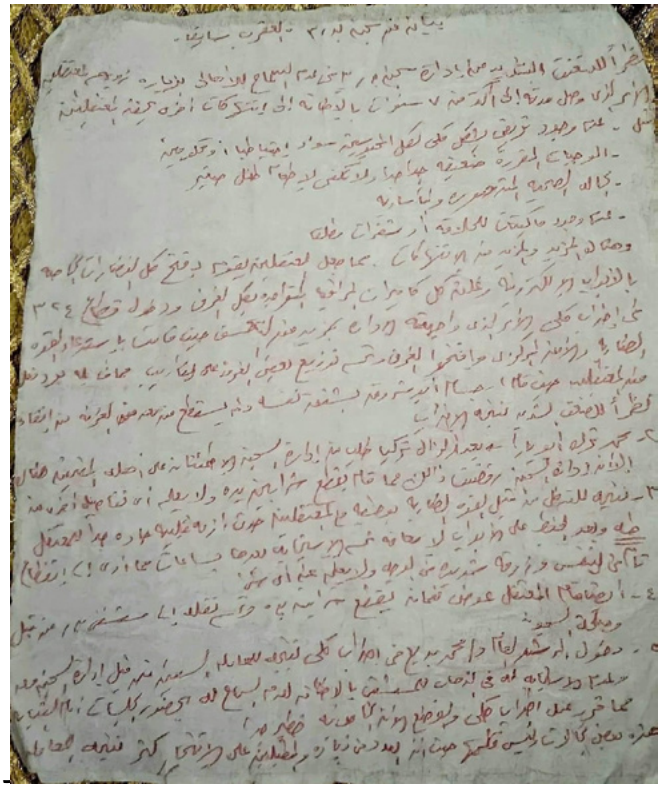

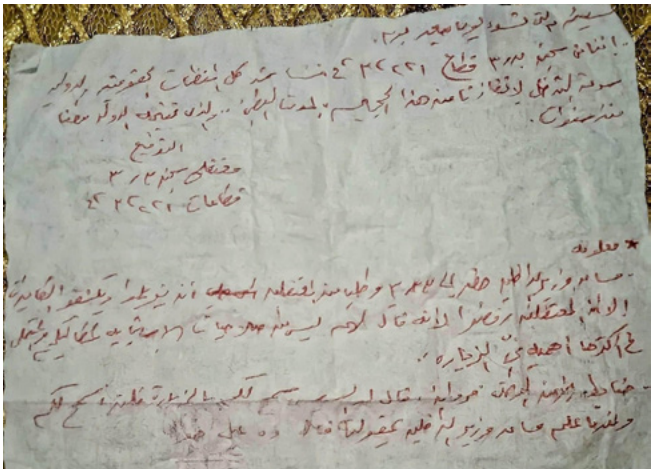

الرسالة الثانية

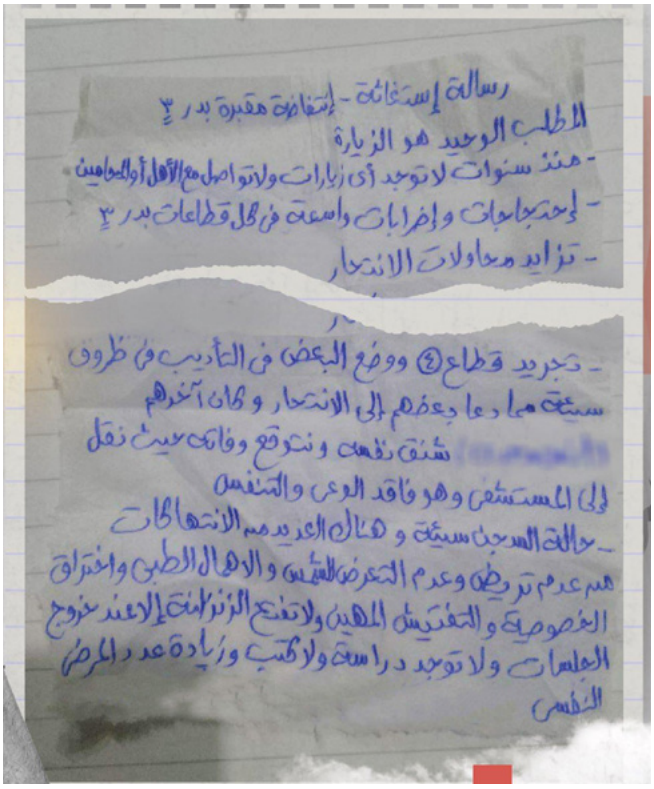

رسالة إستغاثة - إستغاثة مقبرة بدر ٣

المطلب الوحيد هو الزيارة

- منذ سنوات لاتوجد أى زيارات ولاتواصل مع الأهل أو المحامين
- لحتجاجات وإضرابات واسعة فى كل قطاعات بدر ٣
- تزايد محاولات الانتحار

- تجريد قطاع ② ووضع البعض فى التأديب فى ظروف سيئة مما دعا بعضهم إلى الانتحار وكان آخرهم شنق نفسه ونتوقع وفاته حيث نقل إلى المستشفى وهو فاقد الوعى والتنفس
- حالة السجن سيئة و هناك العديد من الانتهاكات منها عدم تريض وعدم التعرض للشمس والاهمال الطبى واختراق الخصوصية والتفتيش المهين ولاتفتح الزنزانة إلا عند خروج الجلسات ولا توجد دراسة ولا كتب وزيادة عدد المرضى النفسى

الرسالة الثالثة

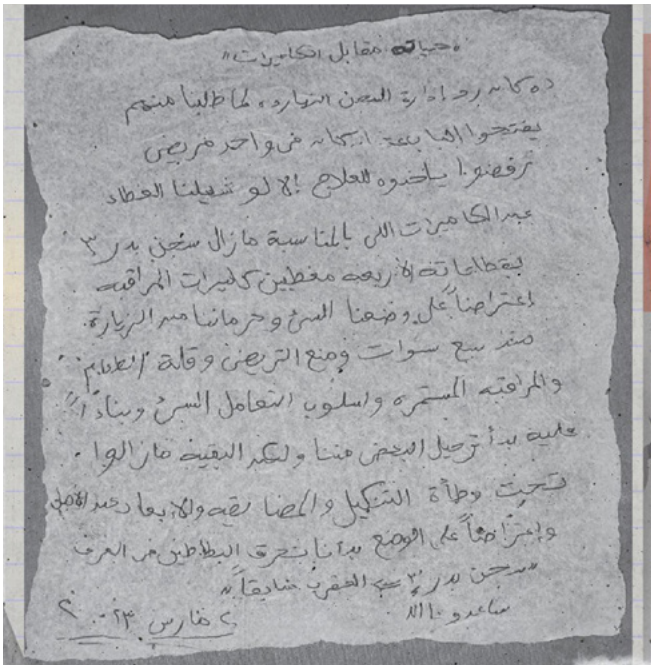

"حياة مقابل الكاميرات"

ده كلام رد إدارة السجن النهارده، لما طالبنا منهم
يفتحوا الباب بعد انتكاسة في واحد مريض
رفضوا يلحدوه العلاج إلا لو شيلنا الغطاء
عن الكاميرات اللي بالمناسبة مازال سجن بدر ٣
بقطاعاته الأربعة مغطيين كاميرات المراقبة
اعتراضاً على وضعنا السيء وحرماننا من الزيارة
منذ سبع سنوات ومنع التريض وقلة الطعام
والمراقبة المستمرة وأسلوب التعامل السيء وبناءً
عليه بدأ ترحيل البعض منا ولكن البقية مازالوا
تحت وطأة التنكيل والمضايقة والإبعاد عن الأهل
وإصراراً على الوضع بدأنا حرق البطاطين من العنبر
"سجن بدر ٣ بالشرقية" حالياً
ساعدونا الله

٤ مارس ٢٠٢٣

الرسالة الرابعة

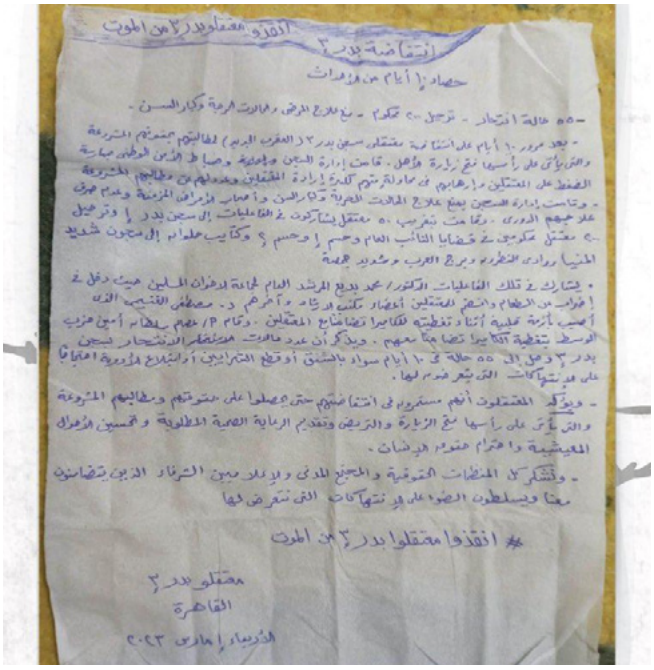

انقذوا معتقلو بدر ٣ من الموت

انتفاضة بدر ٣

حصاد ١٠ أيام من الإضراب

- ٥٥ حالة انتحار - ترحيل ٥٠ محكوم - منع العلاج الدوائي وإهانات المرضى وكبار السن -

- بعد مرور ١٠ أيام على انتفاضة معتقلي سجن بدر ٣ العقرب الجديد لطالبهم بحقوقهم المشروعة والتي يأتي على رأسها منع الزيارة وتأهيل . قامت إدارة السجن وإدارة مصلحة السجون بالضغط على المعتقلين وإرهابهم من مطالبهم المشروعة وتهديدهم بنقلهم إلى سجن بدر ٣ العقرب الجديد وتم نقل ٥٠ معتقل بالفعل بالإضافة إلى ترحيل ٥٠ معتقل محكومين في قضايا النائب العام وحبس ٩ وكتيب حلوان إلى سجون شديدة الحراسة وادي النطرون وبرج العرب وشديد الحراسة

- يشارك في تلك الفاعليات الدكتور/ محمد بديع المرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين حيث دخل في إضراب عن الطعام وانضم المعتقلين أعضاء مكتب الإرشاد وأخرهم د. مصطفى النجيب الذي أصيب بأزمة قلبية أثناء تنظيمه لتلك الإضرابات لتضامن المعتقلين . وقام P/ معهم بإضراب أسبوع جزئي الوسط بتغطية التكاليف تضامناً معهم . ويذكر أن عدد حالات الانتحار لسجن بدر ٣ وصل إلى ٥٥ حالة في ١٠ أيام سواء بالشنق أو قطع الشرايين أو التبرع لأدوية أعطيت لهم على فترات متباعدة الذي يتعرضون لها .

- ويؤكد المعتقلون أنهم مستمرون في اعتصامهم حتى يحصلوا على حقوقهم ومطالبهم المشروعة والتي تأتي على رأسها منع الزيارة والتريض وتقديم الرعاية الصحية المطلوبة وتحسين الأحوال المعيشية واحترام حقوق الإنسان .

- وتشكر كل المنظمات الحقوقية والمجتمع المدني والرأي العام بين الشرفاء الذين يتضامنون معنا ويسلطون الضوء على الانتهاكات التي نتعرض لها

* انقذوا معتقلو بدر ٣ من الموت

معتقلو بدر ٣
القاهرة
الأربعاء ١ مارس ٢٠٢٣

الرسالة الخامسة

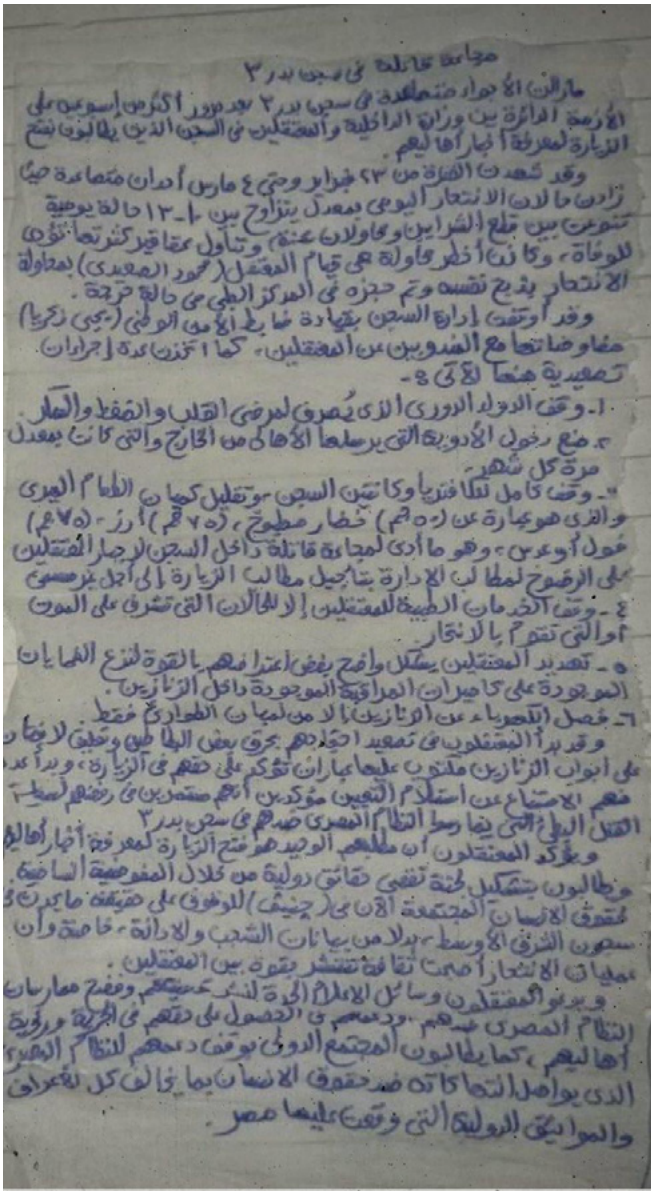

مجاعة قاتلة في سجن بدر ٣

طالبان الأطباء متطوعة في سجن بدر ٣ بعد دورة أكثر من أسبوعين على الأرجح الدائرة بين وزارة الداخلية والمعتقلين في السجن الذين يطالبون بفتح الزيارة لمعرفة أخبارهم.

وقد شهدت الفترة من ٢٣ فبراير وحتى ٤ مارس أحداث متصاعدة حيث زادت حالات الانتحار اليومي بمعدل يتراوح بين ١-١٣ حالة يومية متنوعين بين قطع الشرايين ومحاولات عنف، وتناول عقاقير كثيرة تؤدي للوفاة، وكانت أخطر محاولة هي قيام المعتقل (محمود السعيدي) بمحاولة الانتحار بذبح نفسه وتم حجزه في المركز الطبي في حالة حرجة.

وقد أوقفت إدارة السجن بقيادة ضابط الأمن الوطني (يحيى زكريا) مفاوضات تجاوب الضوبين من المعتقلين. كما اتخذت عدة إجراءات تصعيدية هنا لا تأتي:

١- وقف الدواء الدوري الذي يُصرف لمرضى القلب والضغط والسكر.
٢- منع دخول الأدوية التي يرسلها الأهالي من الخارج والتي كانت بمعدل مرة كل شهر.
٣- وقف كامل تقريباً وكانت السجن سوء تقليل كميات الطعام اليومي والذي هو عبارة عن (٥٠ جم) خضار مطبوخ، (٧٥ جم) أرز - (٧٥ جم) فول أو عدس، وهو ما أدى لمجاعة قاتلة داخل السجن لرجال المعتقلين على الرغم لمطالب الإدارة بتأجيل مطالب الزيارة إلى أجل غير مسمى.
٤- وقف الخدمات الطبية للمعتقلين إلا للحالات التي تشرف على الموت أو التي تقوم بالانتحار.
٥- تهديد المعتقلين بشكل واضح برفض اعتدائهم بالقوة لنزع الغطايات الموجودة على كاميرات المراقبة الموجودة داخل الزنازين.
٦- فصل الكهرباء عن الزنازين إلا من لمبات الطوارئ فقط.

وقد بدأ المعتقلون في تصعيد احتجاجهم بحرق بعض البطاطين وتعليق لافتات على أبواب الزنازين مكتوب عليها عبارات تؤكد على حقهم في الزيارة، وبدأ عدد منهم الامتناع عن استلام التعيين مؤكدين أنهم مضربين عن الطعام احتجاجاً على القفل الطبي الذي يفرضه النظام المصري ضدهم في سجن بدر ٣.

ويؤكد المعتقلون أن مطلبهم الوحيد هو فتح الزيارة لمعرفة أخبار أهاليهم ويطالبون بتشكيل لجنة تقصي حقائق دولية من خلال المفوضية السامية لحقوق الإنسان المجتمعة الآن في (جنيف) للوقوف على حقيقة ما يحدث في سجون الشرق الأوسط، بدلاً من بيانات الشجب والإدانة، خاصة وأن مصير الانتحار أصبحت ثقافة تنتشر بقوة بين المعتقلين.

ويرجو المعتقلون وسائل الإعلام الحرة لنشر حقيقتهم وفضح ممارسات النظام المصري ضدهم، ودعمهم في الحصول على حقهم في الحرية ورؤية أهاليهم، كما يطالبون المجتمع الدولي بوقف دعمهم للنظام المصري الذي يواصل انتهاكاته ضد حقوق الإنسان بما يخالف كل المواثيق والمعاهدات الدولية التي وقعت عليها مصر.

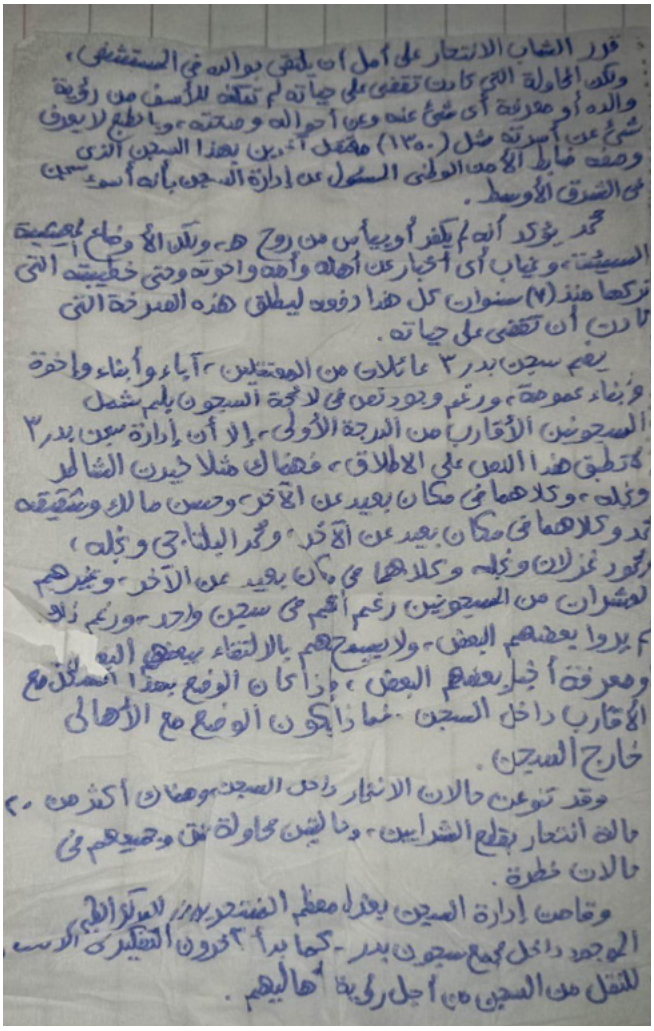

قرر الشاب الانتحار على أمل أن يلتقي بوالده في المستشفى، ولكن المحاولة التي كادت تقضي على حياته لم تتكلف للأسف من رؤية والده أو معرفة أي شيء عنه وعن أحواله وصحته، ويا ليته لا يعرف شيئ عن أسرته مثل (١٣٥٠) مقتل آخرين بهذا السجن الذي وصفه مايك الأمم المتحدة المسئول عن إدارة السجون بأنه أسوء سجن في الشرق الأوسط.

محمد يؤكد أنه لم يكفر أو ييأس من روح الله، ولكن الأوضاع المعيشية السيئة، وغياب أي أخبار عن أهله وأمه وأخوته وحتى خطيبته التي تركها منذ (٧) سنوات كل هذا دفعه ليطلق هذه الصرخة التي تأبى أن تقضي على حياته.

يضم سجن بدر ٣ عائلات من المعتقلين، آباء وأبناء وأخوة وأبناء عمومة، ورغم وجودهم في لائحة السجون يلم يشمل السجونين الأقارب من الدرجة الأولى، إلا أن إدارة سجن بدر ٣ تطبق هذا النص على الاطلاق، فهناك مثلا خيرت الشاطر وزلة، وكلاهما في مكان بعيد عن الآخر، وحسن مالك وشقيقه محمد وكلاهما في مكان بعيد عن الآخر، ومحمد البلتاجي وزلة، ومحمد غزلان وزلة وكلاهما في مكان بعيد عن الآخر، وغيرهم العشرات من المسجونين رغم أنهم في سجن واحد، ورغم ذلك لم يروا بعضهم البعض، ولا يسمح لهم بالالتقاء ببعضهم البعض ومعرفة أخبار بعضهم البعض، وإذا كان الوضع بهذا الشكل مع الأقارب داخل السجن، فما بالك بالوضع مع الأهالي خارج السجن.

وقد تنوعت حالات الانتحار داخل السجن، فهناك أكثر من ٢٠ حالة انتحار بقطع الشرايين، وحالتين محاولة شنق وجميعهم في حالات خطرة.

وقامت إدارة السجن بعزل معظم المضربين في المركز الطبي الموجود داخل مجمع سجون بدر، كما بدأ آخرون التفكير الجدي للنقل من السجن من أجل رؤية أهاليهم.

الرسالة السادسة

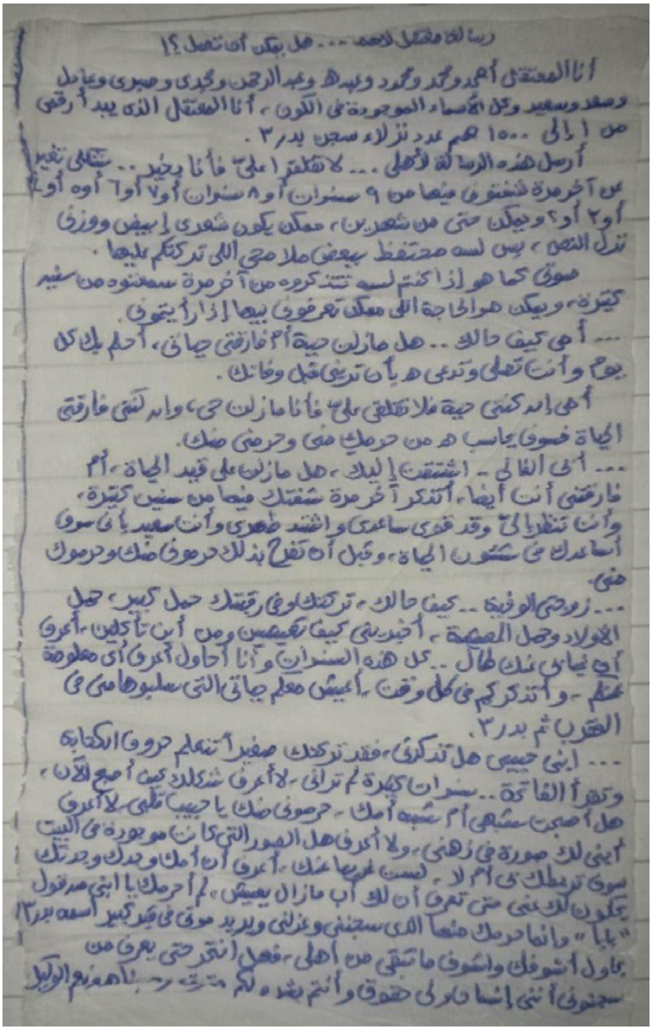

رسالة معتقل لأهله... هل يمكن أن تصل ؟!
أنا المعتقل أحمد ومحمد ومحمود وطه وعبد الرحمن ومجدي وصبري وعادل
وصفوت وسعيد وكل الأسماء الموجودة في الكون، أنا المعتقل الذي يبدأ رقمي
من ١ إلى ١٥٠٠ هم عدد نزلاء سجن بدر ٣.
أرسل هذه الرسالة لأهلي... لا تقلقوا علي فأنا بخير.. شكلي تغير
عن آخر مرة شفتوني فيها من ٩ سنوات أو ٨ سنوات أو ٧ أو ٦ أو ٥ أو ٤
أو ٣ أو ٢ ويمكن حتى من شهرين، ممكن يكون شعري أبيض ووزني
نزل النص، بس لسه محتفظ ببعض ملامحي اللي تركتكم عليها.
صوتي كما هو إذا كنتم لسه تتذكروه من آخر مرة سمعتوه من سنين
كتيرة، ويمكن هو الحاجة اللي ممكن تعرفوني بيها إذا رأيتوني.
... أمي كيف حالك.. هل مازلت حية أم فارقتي حياتي، أحلم بك كل
يوم وأنت تصلي وتدعي لي بأن تريني قبل وفاتك.
أمي إذا كنتي حية فلا تقلقي علي فأنا مازلت حي، وإذا كنتي فارقتي
الحياة فسوف يحاسب من حرمك مني وحرمني منك.
... أبي الغالي.. اشتقت إليك، هل مازلت على قيد الحياة، أم
فارقتني أنت أيضا، أتتذكر آخر مرة شفتك فيها من سنين كتيرة،
وأنت تنظر إلي وقد قوي ساعدي واشتد ظهري وأنت سعيد بأني سوف
أساعدك في شئون الحياة، وقبل أن تفرح بذلك حرموني منك وحرموك
مني.
... زوجتي الوفية.. كيف حالك، تركتك وفي رقبتك حمل كبير، حمل
الأولاد وحمل المعيشة، أخبريني كيف تعيشين ومن أين تأكلين، أعرف
أن غيابي عنك طال.. كل هذه السنوات وأنا أحاول أعرف أي معلومة
عنكم، وأتذكركم في كل وقت، أعيش معظم حياتي التي سلبوها مني في
العقرب ثم بدر ٣.
... ابني حبيبي هل تتذكرني، فقد تركتك صغيرا تتعلم حروف الكتابة
وتقرأ الفاتحة.. سنوات كثيرة لم تراني، لا أعرف شكلك كيف أصبح الآن،
هل أصبحت تشبهني أم تشبه أمك، حرموني منك يا حبيب قلبي، لا أعرف
ابني لك صورة في ذهني، ولا أعرف هل الصور التي كانت موجودة في البيت
سوف تربطك بي أم لا، [illegible] عنك، أعرف أن أمك وجدك وجدتك
يكونون لك عني حتى تعرف أن لك أب مازال يعيش، لم أحرمك يا ابني من قول
"بابا" وإنما حرمك منها الذي سجنني وعزلني ويريد موتي في قبر كبير اسمه بدر ٣!
بحاول أشوفك وأشوف ما تبقى من أهلي، فهل أنتظر حتى يعرف من
سجنوني أنني إنسان ولي حقوق وأنتم [illegible] [illegible] مع الوكيل

الرسالة السابعة

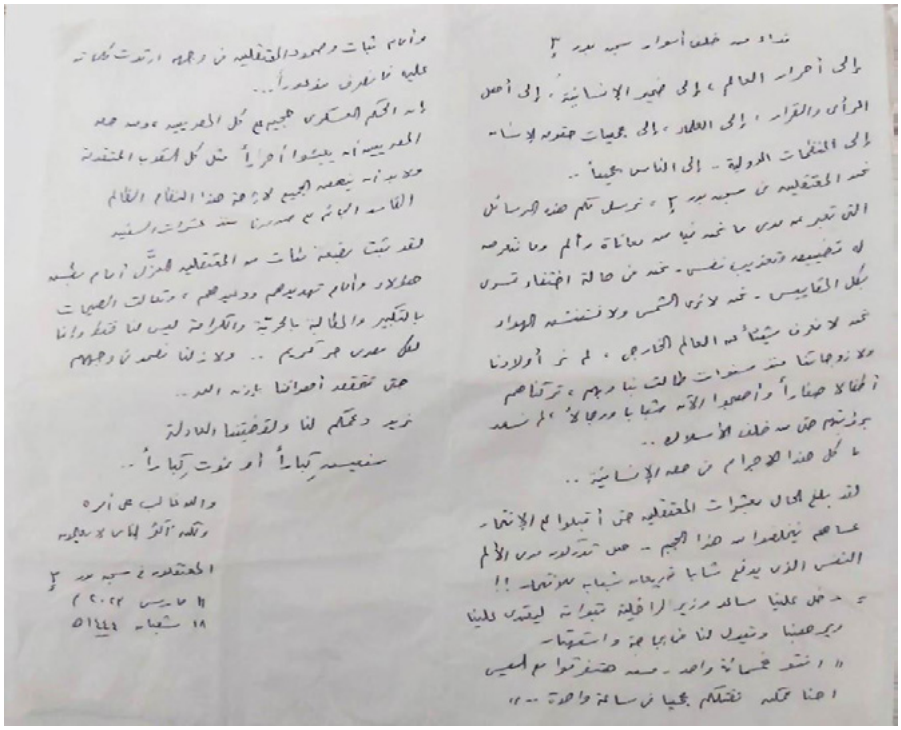

نداء من خلف أسوار سجن بدر ٣

إلى أحرار العالم، إلى ضمير الإنسانية، إلى أصحاب الرأي والقرار، إلى الأطباء، إلى جمعيات حقوق الإنسان، إلى المنظمات الدولية - إلى الناس جميعاً..

نحن المختفيين في سجن بدر ٣، نرسل لكم هذه الرسائل التي تعبر عن جزء بسيط من معاناة وألم وما نتعرض له تعذيب وتعذيب نفسي. نحن في حالة اختفاء قسري بكل المقاييس - نحن لا نرى الشمس ولا نتنفس الهواء نحن لا نرى شيئاً من العالم الخارجي، لم نر أولادنا ولا زوجاتنا منذ سنوات طالت بنا وبهم، تركناهم أطفالاً صغاراً واصبحوا الآن شباباً ورجالاً، لم نشهد جزءاً مهم من حياتهم ولا نعلم عن أحوالهم شيئاً..

لقد بلغ الحال بعشرات المختفيين حتى أقبلوا على الانتحار، علهم يخلصون من هذا الجحيم - هل تتذكرون مدى الألم النفسي الذي يدفع شاباً غريزته شباب للانتحار!!

- هل علينا سائد مزيز الرافضة تتجاوز ليتقدم لدينا مزيد عضنا ونتيدل لنا ظاهرة واستهتار.

" اشتد محنة واحد - سمه ستفرجوا عم أمين اهنا حكمه نقتلكم بجيان ساعة واحدة .. "

وأمام ثبات ومجهود المختفيين من وجوه ارتدت كلماته عليه فأمر بتعذيبهم..

إن الحكم العسكري الجبان في كل العربية، ومنه حكم العربية أن يبيدوا أحراراً مثل كل الشعوب المتحضرة وعلينا أن يعلمه الجميع لإزالة هذا النظام الظالم القاسم الذي لم يعرفنا منذ تأسيس السفير

لقد كنت شاهداً على معاناة من المختفيين قسرياً أمام بيته عطلاء وأمام تهديدهم وتعذيبهم، وحالات الصياح بالتكبير والطالبة بالحرية والكرامة ليس لنا فقط وإنما لكل مصري حر كريم.. ولا زلنا نعاني ونعاني حتى تتحقق أحلامنا بإذن الله..

نريد دعمكم لنا والتضامن العادل

سنعيش كباراً أو نموت كباراً..

والعاقبة للمتقين

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

المختفون في سجن بدر ٣
١١ مارس ٢٠٢٢م
١٨ شعبان ١٤٤٣هـ

الرسالة الثامنة

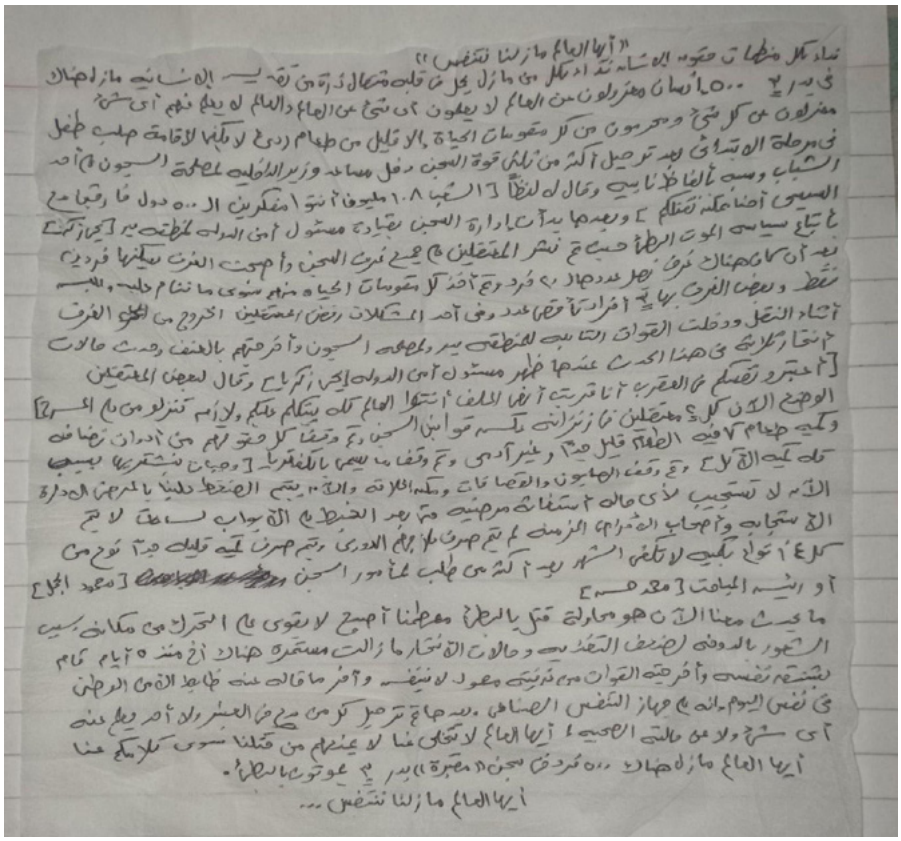

الرسالة التاسعة